الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques

الموضـــوع

دراسة و تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2018/2008)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

إعداد الطالب:

- بلحمرة محمد الياس

الأستاذ المشرف:

* د/ رحمان أمال

السنة الجامعية: 2019-2018

شكر و تقدير

الحمد و الشكر لله الذي أعانني على إنجاز هذا البحث

أتوجه بخالص عبارات الشكر و الامتنان إلى كل من مد لي يد العون لإنارة دربي و مهد لي طريق العلم .

أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذة الفاضلة رحمان أمال لإشرافها على بحثي هذا و لإرشادي و لتوجيهاتها القيمة

و الشكر لكل من ساهم في إتمام هذا العمل و لو بكلمة طيبة

الإهداء

إلى روح من من علمني المبادئ الفاضلة و حسن المعاملة و من علمني معاني كثيرة في الحياة إلى من تربيت على يده مهد لي سبل الحياة سعى وشقي لأنعم بالراحة و لم يبخل علي بشيء والدي العزيز رحمه الله و أسكنه فسيح جناته

اللهم إجعل قبره روضة من رياض الجنة

إلى من سأضل أحبها والدتي العزيزة الغاليه حفظها الله وأطال عمرها إن شاء الله فقد كانت النعمة الغالية في كل وقت و كل اللحظات

إلى من بهم يشد ساعدي وتعلى هامتي هم سندي وركائز نجاحي إخوتي و أخواتي فخرا و امتنانا

ملخص:

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر مصدرا هاما من مصادر تمويل التنمية سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية ، وهذا لما له من آثار إيجابية على إقتصاديات الدول المضيفة إذا إستغلته أحسن إستغلال ، حيث ترتبط جاذبية أي بلد للإستثمار الأجنبي المباشر بمستوى فاعلية وجاذبية مناخه الإستثماري، وعليه سنحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء و دراسة المناخ الإستثماري في الجزائر و الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، في الفترة الممتدة ما بين 2008 و2018 حيث سنعتمد على تحليل إحصائيات البنية التحتية و الإستثمارات الأجنبية المباشرة و الإرتكاز و الوقوف على موقع الجزائر ضمن بعض أهم المؤشرات الدولية، في محاولة الوصول لأهداف البحث و الحصول على نتائج .

الكلمات المفتاحية :

مناخ الإستثمار ، الإستثمار الأجنبي المباشر ، المؤشرات الدولية .

Abstract

Foreign direct investment (FDI) is considered of the most vital sources of financing development in both developed and developing countries and that is because it has positive effects on the economies of the host contries if they exploit it better for the attractiveness of any contries direct investment is linked to the level of effectiveness and attractiveness of its investment climate in this study we will attempt to shed light on the investment climate in algeria and foreign direct investments from 2008 to 2018 we will depend on analyzing the data and statistics of the infrastructuve and foreign direct investments, and basing and stading on the site of algeria within some of the most important in international indicators ,trying to reach the research goals and get results

Key words

Investment climate , foreign direct investment , international indicators

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	رقم الصفحة
شكر وتقدير	-
الإهداء	-
الملخص	I
فهرس المحتويات	III-III
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	III
مقدمة	أ- د
الفصل الأول: دراسة نظرية للإستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد	2
المبحث الأول: مدخل للإستثمار	3
المطلب الأول: مفهوم الإستثمار	4-3
المطلب الثاني: خصائص الإستثمار و أهدافه	6-4
المطلب الثالث: أنواع الإستثمار و العوامل المتحكمة فيه	10-6
المطلب الرابع: مخاطر الإستثمار	12-10
المبحث الثاني: أساسيات حول الإستثمار الأجنبي المباشرو دوافعه و محدداته	13
المطلب الأول: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر و أهميته	16-13
المطلب الثاني: أشكال و أهداف الإستثمار الاجنبي المباشر و أهميته	20-17
المطلب الثالث: دوافع و محددات الإستثمار الأجنبي المباشر و محدداته	27-20
المطلب الرابع: اثار و وسائل حماية الإستثمار الأجنبي المباشر	31-28
خاتمة الفصل الأول	32
الفصل الثاني: دراسة نظرية لمناخ الإستثمار	
تمهيد:	34
المبحث الأول:تعريف ومكونات مناخ الإستثمار	35
المطلب الأول:تعريف مناخ الإستثمار	36-35
المطلب الثاني:مكونات مناخ الإستثمار	39-37
المبحث الثاني: أساسيات حول مناخ الإستثمار ومؤشرات تقييمه	40
المطلب الأول:مقومات مناخ الإستثمار	41-40
المطلب الثاني:االشروط المناخية الاساسية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر	42
المطلب الثالث:مؤشرات تقييم مناخ الإستثمار	47-43
خاتمة الفصل الثاني	48
الفصل الثالث: دراسة وتقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	
تمهيد	50
المبحث الأول:الإطار التشريعي و المؤسساتي للإستثمار في الجزائر	51

المطلب الأول:الإطار التشريعي للإستثمار في الجزائر	56-51
المطلب الثاني:الإطار المؤسساتي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	58-56
المبحث الثاني:مقومات و مزايا و عوائق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	59
المطلب الأول:المقومات الإقتصادية الجالبة للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	68-59
المطلب الثاني:مزايا و عوائق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	75-68
المبحث الثالث:دراسة وتقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	76
المطلب الأول: المشارريع المصرح بها في الجزائر (2018/2002)	80-76
المطلب الثاني: تقييم الإستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر حسب أهم المؤشرات (2018/2010)	89-81
خاتمة الفصل الثالث	90
خاتمة	94-92
قائمة المراجع	99-96

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	المنافع و التكاليف الإجتماعية المترتبة عن الإستثمار الأجنبي المباشر	16
1-2	بعض الحوافز الإخرى لجذب الإستثمارا الأجنبية	27
1-3	جدول يوضح عدد و مناطق تمركز المناطق الصناعية و مناطق النشاطات عبر مختلف ولايات الوطن	61-60
2-3	أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)	76
3-3	عدد المشاريع المصرح بها في الجزائر من (2018/2002) مقسمة إلى مشاريع محلية و مشاريع أجنبية .	77
4-3	عدد مناصب الشغل التي وفرتها الإستثمارات الأجنبي المباشرة مقابل التي وفرتها الإستثمارات المحلية .في الفترة 2018/2002	78
5-3	التوزيع القطاعي للمشاريع المصرحة بها خلال سنوات (2002-2017)	79-78
6-3	توزيع حساب تكلفة اليد العاملة حسب القطاعات في إطار مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و ذلك في الفترة ما بين 2008 /2014	80
7-3	تطور مؤشر بدء النشاط التجاري في الجزائر في الفترة (2019/2010)	81
8-3	تطور مؤشر استخراج تراخيص البناء في الجزائر في الفترة (2019/2010)	81
9-3	تطور مؤشر الحصول على الكهرباء في الجزائر في الفترة (2019/2010)	82
10-3	تطور مؤشر تسجيل الملكية في الجزائر في الفترة (2019/2010)	82
11-3	تطور مؤشر الحصول على الإئتمان في الجزائر في الفترة (2019/2010)	83
12-3	تطور مؤشر حماية المستثمرين الأقلية في الجزائر في الفترة (2019/2010)	83
13-3	تطور مؤشر دفع الضرائب في الجزائر في الفترة (2019/2010)	84
14-3	تطور مؤشر التجارة عبر الحدود في الجزائر في الفترة (2019/2010)	84
15-3	تطور مؤشر انفاذ العقود في الجزائر في الفترة (2019/2010)	85
16-3	تطور مؤشر تسوية حالات الإعسار في الجزائر في الفترة (2019/2010)	85
17-3	تطور مرتبة الجزائر ضمن مؤشر الفساد العالمي	86
18-3	تطور مؤشر التنافسية لبعض الدول العربية للفترة(2016/2014)	87
19-3	تطور مرتبة الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمي في الفترة (2018/2011)	87
20-3	مؤشر الحرية الإقتصادية لبعض الدول العربية (2017/2015)	88
21-3	مكانة الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (2010-2018)	88

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
3-1	خريطة تمثل مناطق تمركز المطارات و الموانئ و المناطق الصناعية و مناطق النشاطات و الطرق السريعة و طريق السيار شرق غرب، في الجزائر	62
3-2	خريطة تمثل وضعية السكك الحديدة في الجزائر	63
3-3	خريطة تمثل المشاريع المرتقبة في السكك الحديدة بالجزائر	64
3-4	دائرة نسبية تمثل نسبة الإستثمارات الأجنبية و المحلية و قيمتها بالمليون دينار جزائري دائرة نسبية	77
3-5	دائرة نسبية توضح عدد المشاريع و هي مقسمة على حسب قطاع النشاط	79

مقدمة

لقد زادت أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر شيئا فشيئا إلى أن أصبح جذبه هدفا تسعى إليه معظم الدول باعتباره محركا أساسيا في التنمية في كل إقتصاديات العالم ،حيث أثبتت العديد من التجارب العملية أن هذا الإستثمار إذا ما أحسن توجيهه و تنظيمه يكون أداة فعالة لمواجهة العديد من الأزمات التي تواجه الدول من فقر و بطالة وكذلك تلعب الإستثمارات الأجنبية المباشرة دورا حيويا في تطوير رأس المال البشري و تحسين المستوى المعيشي للأفراد بصفة عامة .

و لذلك لمحاولة الإقتصاديات و الدول جلب هذه الإستثمارات و رؤوس الأموال يجب توفير بيئة مناسبة لذلك وهو المناخ الإستثماري حيث يشمل المناخ الإستثماري كل ما يتعلق بالبنية التحتية و السياسة الإقتصادية و البيئة الإقتصادية و الإجتماعية ...، فكل الدول تسعى لتحسين مناخها الإستثماري و منها الجزائر حيث قامت بجهود لجعل هذا المناخ ملائما لجلب الإستثمارات من قوانين و تشريعات و تحسين المؤسسات و البنية التحتية هذه و لكن لإثبات إقتصاد أو دولة ما على أنها قادرة على تحمل مسؤولية دخول الإستثمارات إليها أم لا أو متمكنة من جلب أستثمارات أم لا يجب دراسة مؤشرات هذا الإقتصاد إقليميا و عالميا و تقييمه، حيث أن المستثمر الأجنبي يقوم بدراسة و تقييم المناخ الإقتصادي للدول عن طريق تحليل هذه المعطيات و تقرير ما إذا المناخ مناسب أم لا ،و قد يمكن إعتبار هذه المؤشرات مرآت عاكسة لواقع المناخ الإستثماري داخل الدول .

و من اجل دراسة هذا الموضوع و إسقاطه على الجزائر قمنا بطرح الإشكالية التالية .

أولا :إشكالية البحث

مما سبق نستخلص الإشكالية التالية:

- ما مدى كفاءة مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ؟

من الإشكالية الرئيسية تتفرع الأسئلة الفرعية التالية :

- ماهو الإستثمار الأجنبي المباشر ؟
- وماذا نقصد بمناخ الإستثمار ؟
- ماهو واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- ماهو حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية في الجزائر ؟

ثانيا : فرضيات البحث

- نجاح الاستثمار الأجنبي مرهون بتوفير ظروف مناخية اقتصادية و سياسية و أمنية ملائمة
- مناخ الاستثمار في الجزائر يمتلك إمكانيات و مؤهلات كبيرة
- من بين أكبر المعوقات التي يواجهها المستثمر الأجنبي هي البيروقراطية و ضعف النظام المصرفي

- ❖ نظرة العالم الخارجي لمناخ الإستثمار في الجزائر سلبية ؟

ثالثا :أسباب اختيار البحث

- أسباب موضوعية:
  - ❖ تزايد اهتمام العديد من البلدان الاستثمار في الجزائر
  - ❖ معرفة الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر و بنية تحتية لجلب الإستثمارات
  - ❖ أهمية الاهتمام بمناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر و محاولة إعطاء حلول للتحسين فيه
  - ❖ محاولة تحديد أهم العوامل المعرقلة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر
- أسباب ذاتية:
  - ❖ شغف الباحث حول هذا الموضوع

رابعا :أهداف البحث

- ❖ إبراز أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر،و إبراز أهمية المناخ الإستثماري في جلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ❖ إعطاء صورة واضحة و حقيقية لواقع مناخ الإستثمار في الجزائر.
- ❖ توضيح رؤية العالم الخارجي و نظرته للإقتصاد الجزائري
- ❖ التعرف على معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر و محاولة إعطاء الحلول المناسبة للإقتصاد الجزائري
- ❖ دراسة وتقييم المناخ الإستثماري الجزائري بأهم المؤشرات .

خامسا : أهمية البحث

لقد لعب الإستثمار الأجنبي المباشر دورا كبيرا في تنمية و إنعاش العديد من إقتصاديات الدول النامية حيث يمكن إعتبار الإستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم الوسائل لدفع عجلة التنمية و أن المناخ الإستثماري هو سبب دخول أو هروب الإستثمارات الأجنبية المباشرة و رؤوس الأموال الأجنبية و بذلك إن أهمية الموضوع تستمد من أهمية المتغيرات في حد ذاتها و كذلك تتمثل أهمية هذا الموضوع في محاولة إظهار معلومات أكثر حول المناخ الإستثماري في الجزائر .

سادسا: المنهج و الأدوات المستخدمة في البحث

لمحاولة تحقيق أهداف هذا البحث نستخدم المنهج الوصفي التحليلي حيث استخدمنا المنهج الوصفي من أجل عرض المفاهيم النظرية حول مناخ الإستثمار و الإستثمار الأجنبي المباشر، و استخدمنا المنهج التحليلي في تحليل تطور حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر و كذا تحليل المؤشرات المدروسة و مختلف الإحصائيات

حول الموضوع .أما بالنسبة للأدوات المستعملة فقد تم الإعتماد على مختلف التقارير الدولية الصادرة و العديد من الكتب و المذكرات و المجلات الإقتصادية و القوانين والمواقع الإلكترونية .

سابعا : الدراسات السابقة :

- دراسة قريد عمر و المعنونة ب : تحسين مناخ الإستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الإقتصاد الجزائري كأطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية : جامعة بسكرة 2014 /2015 ،و التي تمحورت إشكاليتها حول ، ماهي الإجراءات الكفيلة بتنمية القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري و بتحسين مناخ الاستثمار و جعله يستجيب لمؤشرات الأداء و التقييم المعتمدة من قبل المؤسسات الدولية .حيث خلصت الدراسة بالعديد من النتائج المهمة من بينها أن الشركات المتعددة الجنسيات و التي تجسد الإستثمار الأجنبي المباشر تبحث عن أفضل الفرص الإستثمارية من أجل غاية واحدة و هي تحقيق أعلى معدلات الربحية ،لا تضع في أولويتها حل أزمة البطالة و كذلك على أن تفعيل و زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري من خلال تحسين مناخ الإستثمار لا يعتبر هدفا نهائيا بحد ذاته ، و إنما يعتبر هدفا وسيطيا لتحقيق هدف أبعد مدى .
- دراسة بن مسعود محمد المعنونة ب : مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة تقييمية وفق المؤشرات الدولية ، حيث في هذه الورقة حاول الباحث تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر وفقا للمؤشرات الدولية تقريبا من الفترة 2005/2011 ، حيث خرج بعدة نتائج من أهمها ،أن هناك تحسن ملحوظ في مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ سنة 2005، و لكن ذلك لا يعكس حجم الإمكانات التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري و كذلك بأن ضعف تنافسية الإقتصاد الوطني بسبب ضعف الأداء على مستوى المؤسسات .

➢ حيث ما يميز هذه الدراسة هي أنه تم ربط المتغيرات و تقييمها بأهم المؤشرات الدولية إضافة إلى فترة الدراسة الحديثة .

ثامنا :صعوبات الدراسة

من بين الصعوبات التي تعرضت لها في هذه الدراسة

- ❖ صعوبة إيجاد إحصائيات حديثة .
- ❖ قلة العلومات في الجزء المتعلق بالمناخ الإستثماري
- ❖ تضارب الإحصائيات في بعض المواقع

تاسعا : حدود الدراسة :

➢ الحدود الزمانية : الحدود الزمانية لهذه الدراسة كانت من 2008/2018 حيث 10 سنوات تعتبر كافية لمحاولة الوصول إلى أهداف الدراسة و معرفة أغلب ما يخص البحث في العقد الأخير .

- الحدود المكانية : حيث الإقتصاد المدروس في هذا البحث هو الإقتصاد الجزائري و المناخ الإستثماري الجزائري.

عاشرا : هيكل الدراسة

▪لمحاولة الوصول للأهداف و محاولة إعطاء إجابة للإشكالية قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول الفصل الأول نظري ويشمل كل ما هو متعلق بالإستثمار والإستثمار الأجنبي المباشر و الفصل الثاني نظري أيضا و يدرس المناخ الإستثماري و كل ماهو متعلق به من الجانب النظري أما الفصل الثالث فقد تطرقنا فيه إلى دراسة و تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر بأهم المؤشرات و كذلك بدراسة الإطار التشريعي و المؤسساتي وواقع و مزايا و عوائق الإستثمار الأجنبي المباشر تطبيقيا . و في النهاية الوصول إلى خاتمة البحث التي تحتوي على التوصيات و الاقتراحات و أهم نتائج الفصول مع التأكد من صحة الفرضيات متبوعة بجملة من نتائج و توصيات و مقترحات .

الفصل الأول

دراسة نظرية للإستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد :

لقد تزايدت أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الأعوام القليلة الماضية كأحد مكونات التدفقات الرأسمالية للدول النامية، حيث لم تكن العديد من حكومات هذه الدول ترحب كثيرا خلال عقد السبعينات بالاستثمار الأجنبي بسبب اتجاه الشركات متعددة الجنسيات إلى تحقيق الأرباح دون الإهتمام بتحسين إقتصاديات تلك الدول .

مع عقد الثمانينات اختلفت هذه النظرة و أصبحت الحكومات تنافس مع بعضها البعض لجذب مزيد من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر فلقد تزايدت أهمية ودور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الساحة الدولية في السنوات الأخيرة، بحيث أصبحت من أهم مصادر التمويل في الدول النامية خاصة في ظل تزايد حجم المديونية الخارجية .

من أجل التعرف على أهم الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة الاقتصادية: قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : مدخل للإستثمار .

المبحث الثاني : أساسيات حول الإستثمار الأجنبي المباشر و دوافعه و محدداته .

المبحث الأول : مدخل للإستثمار

للاستثمار مكانة متميزة في مختلف السياسات التنموية التي تعتمدها الحكومات،و ذلك اعتبارا للآثار المتنوعة التي يحدثها على الاقتصاد الوطني ككل، حيث انه احد المكونات الرئيسية للطلب الكلي، و له دور معتبر في توفير مناصب الشغل و إنتاج السلع و الخدمات التي تمون السوق المحلي و الدولي .لذلك تهتم حكومات مختلف الدول بإدارة النشاط الاستثماري و توفير الظروف المناسبة له و إزالة العراقيل التي تعيقه و توجيهه نحو تحقيق المنافع الاقتصادية و الاجتماعية الكلية دون المساس بمصالح المستثمرين .

المطلب الأول : مفهوم الإستثمار

برزت عدة تعاريف للاستثمار على سبيل الذكر و ليس الحصر نذكر منها ما يلي :

– يستمد الإستثمار أصوله كمفهوم من علم الاقتصاد،و هو من أهم المفاهيم الاقتصادية نظرا لصلته الوثيقة بمجموعة أخرى من المفاهيم الاقتصادية أهمها الدخل و الاستهلاك و الإدخار ،حيث تعتبر فوائض الدخول النقدية سواء لدى الأفراد أو المؤسسات أو الحكومات بمثابة المصدر الأساسي للاستثمار ،ذلك لأن كل من يدخر مالا يزيد عن حاجته الاستهلاكية يعتبر مستثمرا محتملا ،لأنه ليس بالضرورة أن يستثمر كل ما لديه من فوائض نقدية وقد يحولها إلى مجرد مدخرات لذا يجب التمييز بين الإستثمار و الادخار ،حيث يعتبر هذا الأخير مجرد لإستهلاك مؤجل يتخلى عنه الفرد أو الجماعة عن إشباع رغبة إستهلاكية حاضرة بغرض تأمين الأموال اللازمة لإشباع رغبة إستهلاكية محتملة في المستقبل ،وذلك بدون استعداد لتحمل أدنى درجة من المخاطرة ،لذا مادام المدخر يأمل في الأمان المطلق لمدخراته فعليه ألا يطمع في المقابل في زيادة هذه المدخرات [1].

– تعريف01: منهم من يعرف الاستثمار على انه كل تضحية بالموارد حاليا بهدف الحصول منها في المستقبل على مداخيل خلال فترة زمنية ممتدة يكون مبلغها الإجمالي أكبر من الإنفاق الأولي .

– تعريف02 : كما يعرف الإستثمار على انه عبارة عن نشاط إقتصادي يتخلى عن جزء من الإستهلاك اليوم و يتطلع إلى زيادة المخرجات في المستقبل ،و هو يتضمن رأس المال مادي ملموس (أبنية ومعدات و بضائع مخزونة) و استثمارات غير ملموسة (التعليم أو رأس المال البشري البحوث و التطوير ،الصحة)

– تعريف03: و هناك من عرفه على انه كل ماينفق من اجل الحصول على مردود أكبر في المسقبل و هذا من خلال امتلاك أصل من الأصول على أمل أن يتحقق من ورائه عائدا في المستقبل [2]

1 قريد عمر ،تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كالية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة دوكتوراه في العلوم الإقتصادية ،تخصص نقود و تمويل ، جامعة بسكرة ، السنة الجامعية 2015/2014 ، ص 25

2 بن عمارة أحلام ،دراسة تحليلية ،اتجاهات الاستثمار العالمية الحالية و مستقبل الباستثمار العالمي ، جامعة الجزائر 3 ، ص ص 351،350.

– تعريف 04: كما ينظر للاستثمار على انه توظيف الأموال الفائضة في أدوات و مجالات استثمارية متنوعة بهدف خلق إنتاج جديد أو توسيع الإنتاج الحالي، و زيادة تكوين رأس المال على مستوى الاقتصاد و المجتمع ،أو لتحقيق زيادة فعلية في الثروة .[1]

– **تعريف المستثمر**[2]: هو الشخص الطبيعي أو الإعتباري الذي يقبل قدرا من المخاطر لتوظيف موارده الخاصة المتاحة و ذلك بهدف الحصول على أكبر قدر من الأرباح.

المطلب الثاني :خصائص الاستثمار و أهدافه

يتميز الاستثمار بالعديد من الخصائص نلخصها فيما يلي:

الفرع الأول: خصائص الاستثمار

يمتاز الاستثمار بمجموعة من الخصائص أهمها:[3]

1–تكاليف الاستثمار:هي كل المبالغ التي يتم إنفاقها للحصول على استثمار، وتشمل المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع الاستثماري حيث ينقسم إلى نوعين:

1–1:التكاليف الاستثمارية: وهي تلك المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع والتي تنفق مع بداية المشروع إلى أن يحقق هذا الأخير تدفقات نقدية وتتمثل في الأراضي،المباني،الآلات والتي تمثل الجزء الأكبر من تكلفة المشروع بالإضافة إلى التكاليف المتعلقة بالدراسات التمهيدية ،أي كل النفقات التي تتدفق قبل انطلاق المشروع.

1–2:تكاليف التشغيل: تندمج تكاليف التشغيل في المرحلة الثانية للاستثمار وهي مرحلة التشغيل وذلك بعد إقامته ووضعه لمباشرة العمل، فتظهر مجموعة جديدة من التكاليف اللازمة لاستغلال طاقات المشروع المتاحة في العملية الإنتاجية، ومن جملة هذه التكاليف نذكر:النقل ،التأمين ،مصاريف المستخدمين والأجور،مصاريف المواد اللازمة للعملية الإنتاجية.

2:التدفقات النقدية: وهي كل الأرباح المالية المنتظرة تحقيقها في المستقبل على مدى حياة الاستثمار،ولا تحسب هذه التدفقات إلا بعد خصم كل المستحقات على الاستثمار مثل الضرائب والرسوم.

1 قريد عمر،مرجع سابق ذكره ، ص 26.

2 لونيسي العياشي ،مناخ الاستثمار و أهميته في جذب الاستثمارات ،الملتقى الدولي السادس عشر حول "الضمانات القانونية للاستثمار في الدول المغاربية المنعقد يومي 23/22 فيفري 2016 ،كلية الحقوق و العلوم السياسية :جامعة محمد خيضر بسكرة ،مجلة الحقوق و الحريات ،العدد الثالث ديسمبر 2016 ص 473.

3 منصوري الزين،تشجيع الاستثمار على التنمية الاقتصادية، ط1، دار النشر والتوزيع ،عمان،2013، ص ص، 20،21.

3:مدة حياة المشروع: وهي المدة المقدرة لبقاء الاستثمار في حالة عطاء جيد تدفق نقدي موجب، ويمكن الاستناد في تحديد مدة حياة الاستثمار على مدى الحياة المادية بمختلف الوسائل أو التركيز على دورة حياة المنتوج وبالتالي على مدى الحياة الاقتصادية للمشروع.

4:القيمة المتبقية:عند نهاية مدة الحياة المتوقعة للاستثمار، نقوم بتقدير القيمة المتبقية إيرادا إضافيا بالنسبة للمؤسسة وبالتالي يضاف إلى تدفقات الدخل للسنة الأخيرة للاستغلال[1].

- و يمكن ذكر خصائص أخرى للاستثمار من بينها[2] :

❖ إن الاستثمار عملية اقتصادية ،فهو عبارة عن مجموعة من النشاطات الاقتصادية تهدف إلى تحقيق عوائد اقتصادية .

❖ يتعلق الاستثمار بتوجيه الأصول الرأسمالية بمختلف أشكالها المادية و المالية ،البشرية و المعلوماتية ، واعتمادا على ذلك فان الاستثمار يوجه لتحقيق عوائد متباينة و يتوقف نوع هذه العوائد على الهدف الرئيسي للمستثمر و على إبعاد التأثيرات الاستثمارية في الاقتصاد و المجتمع

❖ وجود قيم حالية تم التضحية بها

❖ وجود فترة زمنية للإستثمار تقع ما بين لحظة البدء بالتضحية إلى حين الحصول على العوائد المستقبلية

❖ ثمة مخاطر تصاحب الاستثمار نظرا لعدم تأكد تحقق العائد في المستقبل

❖ إذن فالاستثمار مبني على توقعات معينة تخص تحقيق عوائد غير مؤكدة في المستقبل،و هذا ما يتطلب إجراء دراسات معينة ترتكز على أسس و مبادئ علمية تسمح بتحقيق درجة المخاطرة و عدم التأكد و تضفي نوع من الرشادة و العقلانية في اتخاذ القرار الاستثماري .

الفرع الثاني:أهداف الاستثمار: للمشروع الاستثماري أهداف متوقعة نجملها فيما يلي:

1:أهداف اقتصادية:[3]

✓ زيادة الإنتاج السلعي و الخدمي الممكن تسويقه بفعالية وبالتالي تحقيق دخول مناسبة لعوامل الإنتاج فضلا عن زيادة الدخل الوطني.

✓ تعظيم الربح لأنه الهدف الذي يسعى المشروع لتحقيقه كعائد رأس مال المستثمر ولزيادة نموه وتطوره.

1 قحطان سيوفي، اقتصاديات المالية العامة، دار طرابلس للنشر والترجمة،1998، ص،305.

2 نمري نصر الدين ،الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الانفاق الاستثماري(دراسة حالة مشروع كهربة السكك الحديدية لضاحية الجزائر العاصمة) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجيستير في علوم التسيير ،فرع :مالية المؤسسة ، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ،السنة الجامعية 2009/2008 ، ص 05.

3 منصوري الزين:مرجع سابق، ص،43 .

✓ زيادة قدرة جهاز الإنتاج الوطني وإتاحة مزيد من السلع والخدمات وعرضها بالسوق المحلي لإشباع حاجة المواطنين وكذلك للحد من الواردات والعمل على زيادة قدرة الدولة للتصدير ولتحسين ميزان المدفوعات.

2:أهداف تكنولوجية:

✓ تطوير التكنولوجيا وأساليب الإنتاج لتصبح اقدر على الوفاء باحتياجات الدولة والأفراد؛
✓ تطوير واستيعاب التكنولوجيا وأساليب الإنتاج التي تم استيرادها من الخارج لتصبح مناسبة للظروف المحلية؛
✓ المساعدة في إحداث التقدم التكنولوجي السائد بتقديم النموذج الأمثل الذي يتم الأخذ و الاقتداء به من جانب المشروعات المماثلة والمنافسة؛
✓ اختيار الأنماط والأساليب التكنولوجية الجديدة المناسبة لاحتياجات النمو والتنمية بالدولة.

3:الأهداف الاجتماعية:

✓ تطوير هيكل القيم وتنسيق العادات والتقاليد بالشكل الذي يتوافق مع احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية و القضاء على السلوكيات الضارة ؛
✓ تحقيق القيمة الاجتماعية المتوازنة بين مخلف مناطق الدولة عن طريق استخدام المشروع الاستثماري كأداة للإسراع بتنمية وتطوير مناطق الدولة ؛
✓ القضاء على كافة أشكال البطالة، وعلى بؤر الفساد الاجتماعي؛
✓ تحقيق العدالة في توزيع الثروة ؛
✓ تحقيق احتياجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية[1] .

المطلب الثالث : أنواع الاستثمار و العوامل المتحكمة فيه

يتضمن الاستثمار العديد من الأنواع و كذلك العديد من العوامل المتحكمة فيه سوف نوجزها في هذا المطلب .

الفرع الأول:أنواع الاستثمار:هناك عدة تقسيمات أو أنواع للاستثمار، حيث تختلف باختلاف أدوات الاستثمار المتوفرة في كل مجال، ويمكن تبويب مجالات الاستثمار من زوايا مختلفة و أهمها ثلاث أنواع هي:

1- **التبويب الجغرافي لمجالات الاستثمار:**يتضمن استثمارات محلية و خارجية و أجنبية.

1-1- **الاستثمار المحلي** : يأخذ الإستثمار المحلي مجموعة من التعاريف نتعرف على مجموعة منها فيما يلي[2] :

1 منصوري الزين، مرجع سابق، ص، 44.
2 نمري نصر الدين ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 5، 6 .

تعريف 01: الاستثمارات المحلية هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة مثل العقارات و الأوراق المالية و المشروعات التجارية.

تعريف 02 : الاستثمار المحلي هو الاستثمار الوطني الذي تكون فيه جنسية المستثمر وطنية أو المحلية سواء كانوا الأفراد أو مؤسسات ،ولهذا الاستثمار المحلي أولوية على الاستثمارات الأجنبية في كثير من الدول و المجتمعات .

و من التعريف الأول و الثاني نستنتج أن الإستثمار المحلي هو استخدام رؤوس الأموال المحلية و استثمارها داخل الحدود الإقليمية للدولة .

2-1- **الإستثمارات الخارجية أو الأجنبية**[1]: تشمل مجالات الاستثمار الخارجية الأجنبية و جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية مهما كانت أدوات الاستثمار المستخدمة ،وتتم الاستثمارات الخارجية من قبل الأفراد والمؤسسات المالية،إما بشكل مباشر أو غير مباشر،فمثلا:لو قام مستثمر يقيم في الأردن بشراء عقار بقصد المتاجرة في دولة أخرى أو قامت دولة مثلا بشراء حصة في شركة مرسيدس فان الاستثمار في الحالتين يكون استثمارا خارجيا مباشرا.

2- **التبويب النوعي لمجالات الاستثمار**: يتم تقسيمها إلى استثمارات حقيقية و استثمارات مالية.

2-1- **الاستثمار الحقيقي**: و ينقسم الاستثمار الحقيقي إلى ثلاثة أقسام [2]:

أ- استثمارات التوسع : و هي استثمارات تسمح للمشروعات للاقتصاد ليواجه تطور و نمو الطلب في القطاعات الحيوية في الاقتصاد ،و في هذا النوع من الاستثمار يستلزم أن يوسع المشروع أو الاقتصاد القومي من طاقته الإنتاجية و هذا لا يتحقق إلا إذا أضاف المشروع أو الاقتصاد القومي لرأسماله الموجود أصولا طبيعة إنتاجية جديدة .

ب- استثمار بالإحلال أو بالاستبدال : و هذا يعني أن تستبدل التجهيزات الرأسمالية القديمة و التي استهلكت طبيعيا أو اقتصاديا بتجهيزات جديدة و هذا لا يتضمن إضافة جديدة لرأس المال السابق.

ج- استثمار التجديد : وهو مخصص أصلا لتخفيض النفقات ورفع الإنتاجية و إنتاج سلع جديدة يتم عن طريق إحلال التجديدات الفنية المتجددة محل عناصر الإنتاج و الناتج و طرق الإنتاج السابقة ،وهذا النوع من الاستثمار يمكن أن يكون مع النوع الأول أو الثاني مكملا لأي منهما .

2-2- **الاستثمار المالي**[3] : هو شراء وبيع أدوات الاستثمار مثل الأسهم والسندات وشهادات الإيداع والتي تعرف الأوراق المالية وهذا الاستثمار يوصف بأنه استثمار غير حقيقي لأنه لا يخلق طاقة إنتاجية جديدة بل هو

1 محمد مطر، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، ط6، دار وائل للنشر، عمان، 2013، ص ص،76.

2 احمد زكريا صيام ،آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة ،الأردن كنموذج ،جامعة البلقاء التطبيقية ،الأردن ، ص 87.

3 شقيري نوري موسى،إدارة الاستثمار، دار الميسرة لنشر والتوزيع،عمان،2012، ص 26.

عبارة عن استهلاك جزء من طاقة قائمة أصلا فادا اشترى شخص أسهم شركة ما قائمة فهذا يعني تحويل ملكية الأسهم من شخص لأخر دون أن تكون هناك زيادة في الطاقة الإنتاجية.

ومن هنا فان شراء الأسهم لأول مرة في شركة يعتبر استثمارا حقيقيا وليس استثمارا ماليا وذلك لان شراء الأسهم لأول مرة أدى إلى تأسيس شركة غير موجودة أصلا مما أدى إلى زيادة الطاقة الإنتاجية وكذلك الأمر عند قيام الشركة بتوسيع مجال إنتاجها للسلع والخدمات كإضافة خطوة إنتاج جديدة أو طرح سلع جديدة لم تكن موجودة أصلا أو زيادة كمية السلع الموجود أصلا،فان مولت الشركة هذا التوسع عن طريق طرح أسهم جديدة للاكتتاب فيعتبر هذا الاستثمار استثمارا حقيقيا كونه لأول مرة.

الفرع الثاني: العوامل المتحكمة في الاستثمارات :

1- **معدل الفائدة** [1]: باختصار إذا كان معدل سعر الفائدة عالياً فإنَّ حجم الاستثمار يتقلص أماً إذا كان سعر الفائدة واطئاً فإن حجم الاستثمار يزداد أملاً في جني الأرباح المتأتية من استثمار رأس المال في المشاريع الإنتاجية .و تتشابهُ جميع المعاملات المصرفيّة في دول العالم كافّة بفرض سعر فائدة على القروض، حيث تظهرُ أهميته من خلال مساعدة البنك المركزي بالتحكّم بالعروض الخاصّة بالنقود، وكذلك في عمليّة تداولُها، ويساعد في تخفيض نسبة السيولة النقدية في السوق عندما يرتفع سعر الفائدة، والذي يرافق هذا الارتفاع انخفاض ملحوظ في الطلب على القروض، ممّا يؤدي بدورِهِ إلى انخفاض نسب التضخم.

2- **الاستقرار السياسي** : يؤكد jan- Ericlane Svante انه لا يوجد تعريف منهجي إجرائي نموذجي للاستقرار السياسي يبد أنه يمكن الاعتماد سواء على تعاريف عامة أو بسيطة أو على تعاريف مركبة ،حيث يحتوي الاستقرار السياسي على عنصرين :

- النظام اللافوضوي : و الذي يعني غياب العنف و القوة و الإكراه و القطيعة مع النظام السياسي .
- الاستمرارية : و تعرف الاستقرار بالغياب النسبي للتغير في مكونات النظام السياسي،بتدني مستوى اللاإستمرارية في التطور السياسي ،و بغياب قوى اجتماعية و حركات سياسية تسعى إلى إدخال تغيرات جوهرية على النظام السياسي

- أما "ليجفارت" فهو يحصر الاستقرار السياسي في أربعة عناصر[2]:

✓ الإبقاء على النظام ؛

✓ النظام المدني ; ؛

✓ المشروعية ؛

---

1 غني ناصر حسين القريشي،الاستثمار و العوامل المؤثرة فيه ،محاضرة كلية الآداب ،قسم علم الاجتماع ،جامعة بابل ، http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=8&depid=3&lcid=24878 ، 2019/03/23 ، على الساعة 14:12.

2 كريمة بقدي ،الفساد السياسي و أثره على الإستقرار السياسي في شمال أفريقيا ،دراسة حالة الجزائر ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،تخصص دراسات اورومتوسطية،جامعة ابوبكر بلقايد ،تلمسان ،2012/2011 ، ص 50،51 .

✓ الفاعلية .

و باالتالي يلعب الاستقرار السياسي دورا كبيرا و مؤثرا على الاستثمارات و المستثمرين داخل بلد المعنى حيث يعتمد على درجة المخاطر السياسية التي تختلف من دولة إلى أخرى ويمكن قياس هذه المخاطر، من خلال دراسة التغيرات السياسية لهذا البلد وطريقة تداول السلطة ، تشكل الحكومة، استقرارها، الاحتياجات المستمرة الاضطرابات والنزاعات ،مستوى العلاقة مع الدول المجاورة والعالم الخارجي ،الصراعات الإيديولوجية ،العنصرية و الدولية سواء توزيع السلطة و الدخل و كذلك من حيث احتمالات الحرب ويقع ضمن هذا العنصر عامل مهم هو الحرب الإقليمية و الأهلية .

3- **الاستقرار الاقتصادي:** ويمكن دراسة الاستقرار الاقتصادي من خلال مؤشرات اقتصادية الكلية المتحققة في الناتج الإجمالي و التوازن الخارجي أي استقرار السياسة المالية و النقدية للدولة ومدى اعتماد سياسة الانفتاح الاقتصادي و إستراتيجية الحكومات بهذا الشأن حيث أن دور القطاع الحكومي و الخاص بالإضافة لطبيعة الاتفاقيات الدولية،الاقتصادية مع الدول المختلفة كذلك شروط التبادل التجاري والطرق التجارية ونسبة المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي،نسبة خدمة الدين إلى الصادرات، معدلات البطالة ،التضخم،حجم السوق و درجة الانكشاف الاقتصادي للبلد،حيث يقاس الاستقرار الاقتصادي بدرجة المخاطر الداخلية ويعتمد عوامل اقتصادية محلية مثل درجة النمو،معدلات التضخم،السياسات المالية النقدية للدولة، مكانة الأسواق المالية،حجم الاستثمارات الممولة محليا كل هذه العناصر، المؤشرات تؤثر على الاستثمار و المستثمرين، أو كون المخاطر التي يتعرض لها التضخم و السياسات النقدية ،مكانة الأسواق المالية،حجم الاستثمارات الممولة محليا كل هذه العناصر والمؤشرات تؤثر على قرارات الاستثمار[1].

4- **التضخم:**

- تعريف التضخم : على الرغم من شيوع انتشار هذا المصطلح و شموليته معظم اقتصاديات العالم في الوقت الحاضر إلا انه لا يوجد إلى حد الآن اتفاق بين الاقتصاديين حوا تعريف واضح للتضخم .

- يعرف التضخم بأنه النسبة المؤوية للارتفاع السنوي في المستوى العام للأسعار
- المفهوم البسيط للتضخم هو زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود أو ارتفاع معدلات الأسعار مع بقاء الدخل ،وهو ذلك المعدل المتغير للمستوى العام للأسعار لإقتصاد بلد ما .
- و من خلال التعريفين السابقين ،يمكن تعريف التضخم بصفة عامة بأنه الارتفاع المستمر و الملموس في المستوى العام للأسعار و هذا ما يعني أنه ليس ارتفاع أسعار بعض السلع و الخدمات في وقت معين مع انخفاض الأسعار سلع أخرى يعتبر تضخما كما أن الارتفاع المفاجئ للأسعار في وقت واحد لا يعتبر تضخما حيث من الممكن أن تعود الأسعار إلى وضعها الطبيعي بعد زوال أسبابها[2] .

---

1 دريد كمال آل شيب ،الاستثمار والتحليل الاستثماري،دار اليازوري للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2009، ص ص 26،29 .

2 دليلة عامر ،علي ذهب ، تقييم دور البنك المركزي في معالجة التضخم ،دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2014/2009 جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية، شعبة مالية و بنوك ، ص 24 .

و تكمن العلاقة بين معدلات التضخم و الاستثمار هو أن الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار و لفترة طويلة من الزمن و بمعدل غير طبيعي يؤثر سلبا على الاستثمار لأنه يخلف جو من عدم الاستقرار و يؤدي إلى عدم معرفة المستثمر الحالة التي يكون عليها الاقتصاد في ، ويؤثر كذلك على القيمة الحقيقية لرأس مال المستثمر مما يؤدي إلى انخفاض الرغبة في الاستثمار في بلد بعني من ارتفاع مستثمر في معدلات التضخم.

5- **الدخل الوطني:** هو عبارة عن القيمة النقدية الصافية لمجموعة السلع و الخدمات النهائية المنتجة في فترة زمنية محددة و يمكن احتساب الدخل القومي بطريقتين:

5-1 طريقة التوزيع: حيث تشكل مجموعة دخول و عوائد إجمالي الدخل القومي و تكوم تلك العوائد كما يلي:

- ✓ الأجور و الرواتب المدفوعة للعمال و الموظفين؛
- ✓ الإيجارات المدفوعة لأصحاب الأراضي و المباني؛
- ✓ الفوائد المدفوعة لأصحاب المال المقترض؛
- ✓ الأرباح التي يحصل عليها المنظمون.

5-2 طريقة الإنتاج: إن الدخل القومي عادة إما على السلع و الخدمات أو انه يدخر جزء منه و بالتالي فانه يخصص إما الاستهلاك و إما الادخار[1].

المطلب الرابع :مخاطر الإستثمار

للمخاطرة تعريفات كثيرة نذكر منها ما يلي:

تعريف01[2]: هناك خطر أينما ذهبت و تختلف المخاطر من زاوية لأخرى و الكتاب اختلفوا حول مفهوم المخاطر فكل شخص يعرفه حسب إختصاصه و زاوية معرفته ،فمفهومه لدى الإقتصاديين ليس هو نفسه عند الاختصاصيين في المالية و ليس هو عند المتخصصين في التأمين و ليس هو مفهوم الخطر عند المتخصصين في القانون و غيرهم ،فبعضهم يعبر عن الخسائر المالية ، و البعض الأخر يستعمل الخطر و يجعله في الوقائع المادية في حين يستخدمه آخرون للدلالة على حالات معنوية ،و إن كان ثمة قدر مشترك بين الجميع ، و فيما يلي عدد من التعاريف سنحاول من خلالها نستكشف تعريف كامل للخطر ،بالإضافة إلى محاولة الإلمام بأهم جوانب مسببات هذا الخطر .

1 دريد كمال ال شيب ،مرجع سابق ذكره ، ص 29.

2 علام عثمان ،حملةعز الدين ، استخدام المشتقات المالية في إدارة مخاطر السوق المالي ، مجلة رؤى إقتصادية ،جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي ،الجزائر العدد 11،ديسمبر 2016 ، ص 154.

- تعريف02: المخاطرة هي " درجة التقلب في العائد المتوقع" ،و بتحديد اخر هو أن المخاطرة هي إحتمال إختلاف العائد الفعلي للإستثمار قياسا بالعائد المتوقع من ذلك الاستثمار ، لذلك ففي الحالات التي تنعدم فيها المخاطرة تتساوى فيها العوائد المتوقعة من العوائد الفعلية ،و هي حالات نادرة جدا في الحالات الإقتصادية .

- تعريف03: كما عرفت المخاطرة على أنها " احتمالية أن تكون نتائج التنبؤات خاطئة ،فإذا كانت هناك احتمالية عالية في أن تكون التنبؤات خاطئة فعند ذلك ستكون درجة المخاطرة عالية أيضا أما إذا كانت الاحتمالية منخفضة فإن درجة المخاطرة ستكون منخفضة أيضا"[1].

- تعريف04: يمكن تعريف المخاطرة بشكل عام على أنها الظاهرة التي تحمل عاملين أساسيين هما :عدم التأكد و إمكانية الحدوث بمعنى : إمكانية أو إحتمال الحدوث ،نتائجها أو آثارها إن حدثت .

- تعريف05: تعريف محمد مطر " إحتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد المرجح أو المتوقع على الإستثمار"

❖ تصنف المخاطر إلى مخاطر منتظمة و مخاطر غير منتظمة [2]:

1- **المخاطر المنتظمة** : تعرف بأنها المخاطر المتعلقة بالنظام ذاته ،و من ثمة فإن تأثيرها يشمل عوائد و أرباح جميع الأوراق المالية التي تتداول في البورصة ،و تحدث تلك المخاطر عادة عند وقوع حدث كبير تتأثر معه السوق بأكملها كحدوث حرب أو بعض الأحداث الداخلية المفاجئة،و لا توجد سياسة للحماية من المخاطر الناجمة عن تلك الأحداث ،إلا أنه على المستثمر أن يعرف مقدما إحتمال تأثر الأسهم بتلك المخاطر .

2- **المخاطر الغير منتظمة** : هي المخاطر الناتجة عن عوامل تتعلق بشركة معينة أو قطاع معين ،و تكون مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الإقتصادي ككل، و يمكن للمستثمر حماية نفسه من تلك المخاطر عن طريق تنويع إستثماراته، و هو ما يعرف بتنويع المخاطر الإستثمارية ،و من هذه المخاطر التي قد تحدث في شركة ما

- حدوث إضراب عمال في تلك الشركة أو في القطاع الذي تنتمي إليه ؛
- الأخطاء الإدارية في تلك الشركة ؛
- ظهور إختراعات جديدة منافسة لما تنتجه الشركة؛
- الحملات الإعلانية من المنافسين ؛
- ظهور قوانين جديدة تؤثر على تلك الصناعة .

1 حمزة بالي ،مصعب بالي ،إدارة مخاطر الاستثمار المالي ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، مجلة رؤية إقتصادية ،جامعة الوادي ،العدد الثالث ، ديسمبر 2012 ،ص 54 .

2 حمزة بالي ،مصعب بالي، مرجع سابق ذكره ،ص 55.

- و يمكن إجمال بعض أنواع المخاطر في :

أ- **مخاطر أسعار الصرف** : تنشأ هذه المخاطر من سوق النقد نتيجة تقلبات سعر صرف العملات في المعاملات الآجلة ففي حالة شراء سلع بعملة أجنبية أو انخفاض سعر تلك العملة الأجنبية مقابل العملات الأخرى[1] .

ب- **مخاطر التضخم**[2] : إن ارتفاع مستوى التضخم من شانه أن يرفع من مستوى أسعار الفائدة السائدة في السوق بما ينعكس على معدل العائد المطلوب على الاستثمار، بمعنى يطلب المستثمر معدلا أعلى من العائد ليعوضه عن الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية للتدفقات المستقبلية.

ج- **مخاطر سعر الفائدة**[3] : وتبرز هذه المخاطر عندما يضطر المستثمر لبيع السندات التي يملكها لحاجته إلى النقد الجاهز، فادا كانت أسعار الفائدة السائدة في السوق أعلى من أسعار الفائدة التي تحملها سنداته بأقل من قيمتها الاسمية إذا كانت أسعار الفائدة السائدة في السوق أقل من الفائدة التي تحملها السندات.

ويعتقد بعض المستثمرين أن بإمكانهم تخفيض مخاطر تقلب أسعار الفائدة بالاستثمار في سندات قصيرة الأجل، وهده السندات تكون عادة اقل عرضة لتقلبات الأسعار من السندات الطويلة الأجل، ولكن هؤلاء المستثمرين يجدون أنفسهم في الواقع مجبرين على القيام بسلسلة من عمليات إعادة الاستثمار وبمعدلات عائد مختلفة قد لا تكون دائما مرضية، لذلك ليس من السهولة التخلص من مخاطر تقلب سعر فائدة.

- تنشأ هذه المخاطر نتيجة التغيرات في مستوى أسعار الفائدة في السوق بصفة عامة ،و كقاعدة عامة فإنه مع بقاء العوامل الأخرى على حالها ،كلما إرتفعت مستويات أسعار الفائدة في السوق انخفضت القيمة السوقية للأوراق المالية المتداولة .

د- **تغير مناخ العام**:و يقصد به احتمال وقوع بعض الأحداث المهمة محليا أو عالميا، مثال ذلك إجراء تغيرات جوهرية في النظام الاقتصادي للدولة ذاتها أو لدول أخرى ترابطها علاقة وثيقة أو اتفاقيات تجارية، أو وفاة الشخصيات المحلية والعالمية ذات الوزن السياسي، فهذه الأحداث قد تؤثر على التدفقات النقدية للاستثمارات في كافة الشركات العاملة فيها.

هـ- **الظروف الاقتصادية**:

وهي مخاطر ناتجة عن عوامل تؤثر في القطاع الصناعي معين دون أن يكون له تأثير هام خارج هدا القطاع، كظهور اختراعات جديدة و ظهور منافسين جدد أو عدم قدرة الشركة على منافسة الشركات أخرى، وكذلك صعوبة توفير المواد الخام وهو ما يترك اثر على التدفقات النقدية للشركة[4].

---

1 قايدي خميسي ، لحسين عبد القادر، دراسة تحليلية لتطور استخدام المشتقات المالية في الأسواق المالية في تغطية مخاطر السوق ، حالة الدول الصناعية العشر ،المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الإقتصادية ،العدد 06-2015، ص 32 .

2 منير إبراهيم الهندي ،إدارة المخاطر باستخدام التوريق والمشتقات، ج1 توزيع المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2009، ص،49

3 رمضان زيد ،مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص،331.

4 قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية و التطبيق، دارالثقافة والنشر والتوزيع،2012، ص،65.

المبحث الثاني: أساسيات حول الإستثمار الأجنبي المباشر و دوافعه و محدداته

تسعى معظم الدول و خاصة النامية منها جاهدة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها،من خلال تحسين مناخ الاستثمار ،الذي يعتبر شيئا هاما و يراعيه المستثمر الأجنبي ،تجنبا للمخاطر التي قد تؤثر على نشاطه، إضافة إلى تقديم الحوافز و الامتيازات اللازمة لاستقطابه ، و ذلك لما يكتسيه الاستثمار الأجنبي المباشر من أهمية قصوى في المساهمة في تحقيق التنمية.

المطلب الأول : مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر و أهميته

الفرع الأول: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر :

توجد عدة تعاريف للإستثمار الأجنبي المباشر سنذكر أهمها في ما يلي :

- تعريف 01 : يعرف الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للعمل في الدول المضيفة بشكل مباشر في صور مختلفة سواء كانت وحدات صناعية إستراتيجية أو تحويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية ، و يكون حافز الربح المحرك الرئيس لهذه الإستثمارات

- تعريف 02: يعرف تقرير الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (U.N.C.T.A.D) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه استثمار يفترض وجود علاقة استمرارية طويلة الأمد بين الدول المضيفة و المستثمرين الأجانب، و قد يسعى هؤلاء المستثمرين عن طريق هذه العلاقة إلى التحكم في مشاريع أو مؤسسات تنتمي إلى البلد المضيف تعود ملكيتها بالكامل لهم، و قد يشاركهم في هذه الملكية وطنيون أو أجانب.

- تعريف 03: أما منظمة التجارة العالمية (W.T.O) فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الأم) أصولا إنتاجية في بلد اخر (البلد المضيف) بقصد إدارتها .

- تعريف 04 : كما عرفته منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (O.E.C.D) على أنه الإستثمار لأغراض بناء علاقات اقتصادية دائمة تسمح بإمكانية ممارسة تأثير فعال إداريا [1].

- تعريف 05 : يعرف المشرع الجزائري و بمقتضى القانون رقم 01-10 المؤرخ في 3 يوليو 2001 و المتضمن قانون المناجم الإستثمار الأجنبي المباشر عل أنه

- إقتناء أصول تندرج في إطار إستحداث نشاطات جديدة ،أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل ،أو إعادة الهيكلة .
- المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية .

1 عبد الرزاق حمد حسين الجبوري ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية ، دار حامد للنشر والتوزيع الأردن ، عمان ، الطبعة الأولى 2014 ، ص ص 32، 33 .

- استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية [1].

– و يمكن تلخيص التعاريف السابقة أو بالأحرى إعطاء تعريف شامل و بسيط و هو يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بهدف خلق شركات في بلد معين أو لتوسع في بلد آخر ، و السمة المميزة لهذا الإستثمار هو أنه لا يشتمل على نقل الموارد فقط و إنما حيازة و تملك الأصول في البلد المضيف[2] .

الفرق بين الإستثمار الأجنبي المباشر و الغير المباشر :

➢ لكن قبل التعمق أكثر في الإستثمار الأجنبي المباشر و الذي هو متغير أساسي في دراستنا يجب توضيح الفرق بين الإستثمار الأجنبي المباشر و الغير المباشر ، حيث يمكن تلخيص الفرق بين الإستثمار الأجنبي المباشر و الغير المباشر في النقاط التالية [3]:

✓ إن الأستثمار الأجنبي المباشر يستلزم سيطرة فعالة من المستثمرين التابعين للدولة الاجنبية على المشروع المستثمر فيه في الدولة المضيفة، سواء أكانت هذه السيطرة في شكل ملكية أو أي شكل آخر مثل عقود الإدارة طويلة الأجل و هذا مالا يتطلبه الإستثمار الأجنبي الغير المباشر

✓ يتم الإستثمار الأجنبي غير المباشر في الغالب بواسطة أفراد، أما الإستثمار الأجنبي المباشر فيتم معظمه بواسطة الشركات ، ونادرا ما يتم بواسطة الأفراد و لكن هذا لا يمنع أن تقوم الشركات بالاستثمار الأجنبي غير مباشر .

✓ يعتبر معدل العائد على الاستثمار و مدى تناسبه مع درجة المخاطرة هو المحدد الرئيسي لقرارات المستثمر الفردي أما بالنسبة للشركات فهناك محددات أخرى

✓ يختلف سلوك الشركة عن سلوك المستثمر الفردي إزاء تعظيم الربح فالشركة تزيد من فعالية استثماراتها لكي تحصل على المزيد من الأرباح، أما المستثمر الفردي فقد يلجأ إلى التخلص من الأوراق المالية التي في حوزته إذا كانت تدر عائدا منخفضا و شراء أخرى تدر عائدا أكبر سواء في نفس البلد أو في بلدان أخرى أي أن الاستثمار الفردي يتصف بالمرونة أكثر من إستثمار الشركة

✓ يختلف نوع المخاطرة و درجتها بالنسبة للمستثمر الفردي و بالنسبة للشركة، فالمخاطرة التي يواجهها المستثمر الفردي غالبا ما تكون مرتبطة بنوع الأوراق المالية التي هي في محفضته، أما المخاطر التي تواجهها الشركة متعددة و متنوعة (مخاطر سياسية ،التأميم ،المصادرة ،الخسارة ...الخ) .

1 عبد الكريم كاكي ، الاستثمار الأجنبي المباشر و التنافسية الدولية ، مكتبة حسن العصرية ، بيروت لبنان ، 2013 ، ص ص 21 ، 22 .

2 عبد الرزاق حمد حسين الجبوري ، ، ص 34 .

3 قريد عمر ،مرجع سابق ذكره ، ص 76 .

الفرع الثاني :أهمية و منافع الإستثمار الأجنبي المباشر[1] : للإستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة نوجزها فيما يلي :

- توفر مصدر متجدد و بشروط جيدة للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج و خطط التنمية .
- الإسهام في تنمية الملكية الوطنية و رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي و خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الإستثمار أو إستحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الإستثمارية الأجنبية .
- توفر فرص عمل جديدة .
- بث روح المنافسة بين الشركات المحلية ،و ما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة تتمثل في خفض الإحتكار و تحفيز الشركات على تحسين نوعية الخدمات و المنتجات .
- المساعدة في فتح أسواق جديدة للتصدير .
- الإسهام في تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق فرص التصدير و تقليص الواردات و تدفق رؤوس الأموال الأجنبية .
- تخفيض التكلفة بالنسبة للمضاعفات المحلية عن طريق توفير بعض عناصر الإنتاج التي كانت غير متوفرة من قبل .
- إن إستقدام المستثمر الأجنبي بما لديه من خبرات إعلانية و تسويقية و قنوات إتصال مسبقة بالأسواق العالمية يؤدي إلى توسيع نطاق السوق المحلي و فتح أسواق عالمية جديدة أمام المنتجات المحلية .
- ظهور أثر المحاكات بين المنتجين المحليين ،حيث يستقدمون الطرق الفنية الحديثة و أساليب الإنتاج المتطورة و السياسات الإدارية و المالية و التسويقية .
- إستقدام الإستثمارات الأجنبية إلى الدول المضيفة يعد علاجا لهذه الظواهر غير إيجابية (هجرة الأدمغة و رؤوس الأموال) و هذا بإبقاء هذه العوامل الإنتاجية من عمال و رؤوس أموال و كفاءات مع المستثمر الأجنبي في الداخل بدلا من تسعى إليه بالخارج .

– و تجدر الإشارة الى أنه لا يجب إغفال الناحية الإجتماعية للإستثمار الأجنبي المباشر بل يجب الأخذ بالإعتبار ما يضيفه هذا الإستثمار للمجتمع ككل ، و الجدول التالي يوضح أهم المنافع الإجتماعية له .

1 بن داودية وهيبة ، واقع و آفاق تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1995– 2004) مع التركيز على الجزائر ، مصر ، المغرب ، تونس ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود و مالية ، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف – ، السنة 2005/2004 ، ص ص 34، 37 .

جدول رقم (1-1): المنافع و التكاليف الإجتماعية المترتبة عن الإستثمار الأجنبي المباشر

عنصر الدراسة	المنافع الاجتماعية
• البيئة	- إقامة مشاريع لتحسين مياه الشرب - إقامة مشاريع صناعية مع التحكم في التلوث - تنشيط البنية الأساسية في المناطق النائية
• العمالة	- تدريب العمالة المحلية على الأساليب الحديثة للإنتاج - تعيين نسبة كبيرة من العمالة بالمشروع الأجنبي - رفع مستوى دخول العمالة المحلية ذات الكفاءة العالية .
• الرفاهية	- رفع المستوى المعيشي بصفة عامة - إنتاج سلع ذات جودة عالية و بأسعار معقولة - رفع المستوى العلمي و الفني للعمالة المحلية
•البحوث و التطوير	- قد يساهم المشروع الأجنبي في نقل التكنولوجيا الحديثة للمشروعات المحلية . - قد يلهم المشروع الأجنبي في تطوير الطاقة المتوفرة بالمجتمع المحلي - قد يساهم المشروع الأجنبي في التنمية الوطنية و ذلك بزيادة معدلات النمو الإقتصادي .

المطلب الثاني : أشكال و أهداف الإستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول :أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر [1] :

– من بين الخصائص التي يتميز بها الإستثمار الأجنبي المباشر هي الأشكال المختلفة التي يتخذها و التي تجسدت ميدانيا على الساحة الإقتصادية العالمية بشكل متفاوت .

أ– **الإستثمار المشترك** : يعرف الإستثمار المشترك على أنه كل إستثمار يشترك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين من خلال شركة دولية النشاط و يتم في شكل مشروعات إقتصادية و ينطوي على عمليات إنتاجية و تسويقية و مالية .

كما يمكن تعريفه أيضا على أنه استثمار يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين و يمكن أن تأخذ المشاركة حصة في رأس المال أو الإدارة أو الخبرة و يمكن أن تمتد إلى براءات الإختراع

– من خلال هذين التعريفين نتوجه إلى أن الإستثمار المشترك هو إتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني و الآخر أجنبي ، و الطرف الوطني هنا قد يكون قطاعا خاصا أو عاما كما قد يكون شخصية معنوية .

– و ينشأ عند قيام الطرف الأجنبي بامتلاك حصة في شركة وطنية مما يؤدي إلى تحويل الشركة إلى إستثمار مشترك ،و مشاركة الطرف الأجنبي هنا تأخذ عدة أشكال سواء في شكل مالي ، خبرة ، معرفة ، عمل، تكنولوجيا أو تقديم معلومات ، و في هذه الحالة لا بد أن يكون لكل طرف الحق في المشاركة في إدارة المشروع و هذا هو العنصر الحاسم في التفرقة بين مشروعات الاستثمار المشترك و عقود الإدارة و اتفاقيات التصنيع أو مشروعات تسليم المفتاح .

ب– الإستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: و هي أكثر الأنواع تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات حيث تقوم باستثمار جزء من رأس مالها في دولة أخرى من خلال مشروعات إنتاجية أو خدمية مملوكة لها بالكامل ، و هي المسؤولة عن العمليات الإدارية و الإنتاجية و التسويقية و تكون هنا درجة المخاطرة عالية نسبيا مقارنة بالإستثمار المشترك، و تستطيع الشركات الدولية إمتلاك مشاريع إستثمارية في البلد المضيف عن طريق شراء شركة محلية قائمة بتجهيزاتها و تقنياتها و خطوطها الإنتاجية و استخدام العمالة الموجودة فيها – إذا سمحت الأنظمة السائدة في البلد المضيف بذلك أوعن طريق قيام الشركة الدولية بإنشاء شركة جديدة بالكامل في البلد المضيف استنادا إلى دراسات الجدوى الإقتصادية المنجزة و الخاصة بهذا الإنشاء أو الإستثمار

1 بيوض محمد العيد ، تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي و التنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية ،دراسة مقارنة ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، تخصص الإقتصاد الدولي و التنمية المستدامة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، السنة الجامعية 2011/2010 ، ص ص 33 ، 35 .

ج- مشروعات أو عمليات التجميع :

- **التعريف الأول**[1] : تتمثل عمليات التجميع في اتفاقية مبرمة ما بين الطرف الأجنبي و الطرف الوطني ، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا ، فالأجزاء كثيفة رأس المال يمكن إنتاجها في الدول المتقدمة أما الأجزاء كثيفة العمل فتنتج في البلدان النامية أو الأقل نموا حيث تتوفر اليد العاملة بكثرة فيها و كلفتها واطئة ،و تستخدم عادة من قبل مصنعي السلع الإلكترونية الاستهلاكية ،و هي إستراتيجية دفاعية إستخدمتها الشركات الأمريكية لصنع الملابس حيث تجري عمليات الخياطة في الأسواق الخارجية بعد أن تشحن القطع مسبقة القطع إلى تلك الأسواق لخياطتها و من ثم إعادتها إلى السوق الأمريكية لإجراء عمليات الإنهاء ،لأن الضرائب المفروضة على السلع المعادة تكون متدنية و تحسب على أساس القيمة المضافة في الخارج ،مثل هذه السلع المجمعة تمكن منتجيها من تسويقها إلى عدة أسواق دون خضوعها للتعريفات أو الحصص ، لكن هذه الحرية و المرونة في دخول الأسواق تحددها عادة القوانين التي تحدد المكونات المحلية المستخدمة في الإنتاج فدول أمريكا الجنوبية مثلا تحدد نسبة 50-95 % من المكونات المستخدمة يجب إنتاجها محليا ،هذه النسب تختلف من دولة لأخرى كما تحددها تشريعات تلك البلدان ، ففي بريطانيا تحدد النسبة ب 55 بالمائة و في الإتحاد الأوربي 45% لكي تعتبر السلعة منتجا وطنيا في معاملته .

التعريف الثاني[2]: و تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين طرف أجنبي و آخر وطني سواء عام أو خاص ، و يقوم من خلالها الطرف الأجنبي بتوفير المكونات الأصلية لمنتج معين و ليكن سيارة مثلا على أن يقوم الطرف الوطني بتجميعها لتصبح منتجا نهائيا .

د- الإستثمار في المناطق الحرة[3]: يمكن تعريف المنطقة الحرة (FREE ZONE) أنها منطقة محددة و مسورة بحاجز فاصل في أرض الدولة المضيفة ، خارج المنطقة الجمركية لممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية سواء كانت صناعية أم تجارية أم خدمية ،حيث يتم فيها وضع البضائع لغايات التخزين أو التصنيع ، و يتم التعامل معها كما لو أنها أجنبية دون سداد الرسوم الجمركية و دون خضوعها إلى الإجراءات العادية المعمول بها داخل الدولة و ذلك مما يسمح بقدر كبير من الحرية في المعاملات و المبادلات و التي من شأنها جلب الإستثمارات ، إضافة إلى أن المستثمرين الأجانب في هذه المناطق لا يملكون الحق في تملكها و إنما فقط تؤجر لهم من طرف الدولة المضيفة و التي توفر نظام رقابة محكم على كافة الأنشطة المقامة على هذه المناطق .

---

1 كرامة مروة ، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2010 ، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الإقتصادية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الإقتصادية ، السنة الجامعية ، 2011-2012 ، ص 14.

2 بيوض محمد العيد، مرجع سابق ذكره ، ص 37 .

3 كرامة مروة ، مرجع سابق ذكره، ص ص 12 ، 13

- و تصنف المناطق الإقتصادية الحرة عموما إلى ثلاثة أنواع و هي كما يلي :

• مناطق حرة تجارية (Free Trade Zone) يقوم نشاط المنطقة الحرة التجارية على إستيراد سلع من خارج البلد أو من داخله بغرض تصنيعها و بيعها في الوقت المناسب ،و قد تجرى عليها بعض العمليات البسيطة التي يرخص عادة بها في المستودعات كالفرز والتعبئة و التغليف أو المزج و الخلط إلى غير ذلك من الأعمال التي من شأنها المحافظة على طبيعة البضاعة نفسها .

• مناطق حرة صناعية (Free Intdustrial Zone) تكون المنطقة الحرة الصناعية عادة خارج أي معوقات جمركية و أية قيود و محددات صناعية قد تكون موجودة داخل البلد ، إذ تفضلها المؤسسات الإستثمارية فيما يخص المستوردات من السلع الوسيطة و إعفاءات ضرائب الشركات بالإضافة إلى البنية التحتية.

• مناطق حرة خدمية (Service Free Zone) يعتبر هذا النوع من المناطق الحرة حديث النشأة ، و يشمل منطقة معالجة المعلومات و منطقة الخدمات المالية .

هـ- الإستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة[1]: و هو ما يعرف بالإستثمار الأجنبي المباشر في شكل عقود إمتياز لمدة تتراوح بين 20 – 50 عاما و يوجه هذا الشكل إلى مشاريع البنية الأساسية ، مثل بناء محطات الكهرباء أو المطارات أو الطرق، ثم إستغلالها لمدة متفق عليها على أن يعود الإستثمار في نهاية عقد الإمتياز إلى المجتمع أو الحكومة فيما يعرف بعائلة (B.O.T) أي المشروعات القائمة على البناء و التشغيل و التحويل ، و هذا النوع مفيد للطرفين حيث أن الدولة تستفيد من التمويلات التي تتوافر عليها الشركات متعددة الجنسيات في بناء مشروعات البنية الأساسية و التي تستفيد منها في المستقبل عند إنتقال ملكيتها إليها، و في الجانب المقابل يرى المستثمر الأجنبي أن تلك المشروعات ذات جدوى إقتصادية و تعود بعائد إقتصادي خلال فترة الإمتياز .

الفرع الثاني: أهداف الإستثمار الأجنبي المباشر[2] : ازدادت أهمية الاستثمار و طرق إدارته في الألفية الثالثة نتيجة لانتشار وكذا التوسع في تطبيق مظاهر العولمة و تكنولوجيا المعلومات، أيضا استخدام الانترنت وظهور الابتكارات المالية حيث خلقت هذه المظاهر عناصر جديدة أفرزت ارتفاع حدة المنافسة و سهولة و دقة الحصول على البيانات و المعلومات وتعدد البدائل المتاحة من الأدوات الاستثمارية المختلفة، وسرعة وسهولة انتقال الفوائض المالية المتمثلة في صناعة الخدمات المصرفية، فالانفتاح الاقتصادي أذى إلى ارتفاع عدد اتفاقيات مناطق التجارة الحرة بين دول العالم،وكذلك الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية التي أتاحت اتفاقيات زيادة الاستثمار،وأزالت الكثير من القيود على الاستثمارات الأجنبية مما أدى ارتفاع حدة المنافسة وتعدد الفرص المتاحة وعزز هذا الانفتاح عمليات التحرير المالي على الصعيديين المحلي و الدولي.

حيث يعد كذلك عنصر لا يمكن الاستغناء عنه من عناصر الإنتاج الأربعة،

1 بيوض محمد العيد، مرجع سابق ذكره ، ص 37 .

2 دريد كامل آل شيب، مرجع سابق ذكره ، ص19.

و من أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر ما يلي :[1]

✓ الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في عملية التصنيع؛
✓ إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق الفائض الكبير من السلع والتي لا يستوعبها السوق المحلي؛
✓ سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات و الصناعات المحلية من حيث الجودة و الأسعار؛
✓ الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمرة وكذا تقليل المخاطر التي تتعرض لها الشركات.

المطلب الثالث : دوافع و محددات الإستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: دوافع الأستثمار الأجنبي المباشر :

– تتنافس الدول المضيفة على تهيئة المناخ المناسب لجذب الإستثمارات الأجنبية بغية تشجيعها على الإستقرار بها إذ أن " الجاذبية التي يمكن لأي بلد أن تمارسها على المستثمرين الدوليين، تتضمن مجموعة من العوامل العالمية ،التي تخلق الظروف المواتية لدخول الإستثمار الأجنبي المباشر مهما كانت الإستراتيجية المتبعة من قبل المستثمرين"، الذين يهدفون إلى تحقيق الربح و تعظيم الفائدة ، ومنه فهذه الإستثمارات " تتوجه إلى حيث تجد المناخ الملائم للنمو " ،الذي يسهل الوصول إلى العملاء في الدول الأخرى فبدل التصدير و تكاليفه عوض ب "مبيعات الفروع المستقرة بالخارج" ، و بالتالي إشتد تنافس الدول فيما بينها لتقديم المزيد من الحوافز لصالح الشركات المتعددة الجنسية، كل هذه المزايا و الحوافز و الضمانات أصبحت دافع كبير للإستثمارات الأجنبية لغزو هذه الأسواق، و الإستقرار فيها و جعلها منطلق نحو أسواق أخرى جديدة [2].
يتم التفريق بين نوعين من الدوافع التي يحصل من أجلها الإستثمار الأجنبي المباشر . الأول : دوافع تصدير رأس المال الإستثماري المباشر. و الثاني : دوافع إستراده و إستقباله .

1- **دوافع تصدير الإستثمار الأجنبي المباشر** :

كثيرا ما تلجأ الشركات أو الأفراد إلى الإستثمار في دول أخرى غير البلد الأم (المنشأ) سعيا منهم وراء تحقيق أهداف محددة يمكن تحقيقها .

و من الأهداف التي يؤمل تحقيقها من قبل المستثمرين ما يلي :

- الحصول على المواد الخام و المواد الأولية من الدول المستثمر فيها و التي لم يكونوا سيجدونها في بلادهم بذات التكلفة كالنحاس ، الزنك ، البترول ، ....الخ ، لأجل إستخدامها في صناعتهم .فتقام الإستثمارات في البلدان الغنية بهذه المواد لإقامة إنشاءات اللازمة ؛

1 قاسم نايف علوان ،إدارة الاستثمار بين النظرية و التطبيق، دار الثقافة والنشر والتوزيع،2012، ص ص 351-352.
2 عبد الكريم كاكي، مرجع سابق ذكره ، ص 54.

- الاستفادة من وفرات الحجم على مستوى الإنتاج ؛
- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات و بضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الزائدة ، و التي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها ؛
- الإستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدولة المضيفة مثل رخص الايدي العاملة ؛
- سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات و الصناعات المحلية من حيث الجودة و الأسعار و نوع الخدمة و ذلك بسبب تملكها لتكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال ؛
- رغبة المستثمر الأجنبي المباشر في إمكانية فرض السيطرة الاقتصادية و السياسية على البلد المستورد لهذا الإستثمار[1] ؛
- الإستفادة من إنخفاض تكاليف عوامل الإنتاج : يسعى المستثمر الأجنبي إلى الإستفادة من الإنخفاض النسبي في تكاليف عناصر الإنتاج في الدول المضيفة كإنجاز الأراضي و أجور العمال .بالإضافة إلى الإستفادة من إنخفاض حدة المنافسة المتعلقة أساسا بالسعر و الجودة و تكاليف النقل ،و هذا ما يدفعه إلى إستثمار مزاياه التنافسية و التسويقية لأطول فترة ممكنة خاصة في حالة إرتفاع الطلب على منتجاته و يتحقق كل ذلك في ظل الإنتاج بالبلد المضيف الذي يمنحه أكبر فرصة لتكييف المنتجات مع إحتياجات السوق المحلية مما يساهم في زيادة الطلب عليها و من ثم زيادة المنافع ؛
- التخفيف من مخاطر الاعتماد على سوق واحدة : يسعى المستثمر الأجنبي إلى توزيع استثماراته في دول و أسواق مختلفة ، بهدف الحد من الإنعكاسات السلبية للأزمات الإقتصادية و مختلف الأخطار التي يمكن التعرض لها و يتحقق ذلك عندما يكون معامل الإرتباط بين عوامل الإستثمار في الخارج ضعيفا على عكس الإستثمارات المحلية التي عادة ما يكون معامل الإرتباط بينها قوي نوعا ما و ذلك لأنها تتعرض إلى نفس الظروف التي قد تحدث في السوق ؛
- تجنب قيود التجارة الخارجية و الإستفادة من السياسات الإقتصادية للدول المضيفة : يتم اللجوء إلى الإستثمار الأجنبي المباشر بهدف تجنب مختلف العوائق التي تعترض التجارة الخارجية من بينها الرسوم و الضرائب الجمركية نظام الحصص و الإجراءات الإدارية المعقدة التي تهدف إلى التقليل من الإستيراد ...الخ هذا من جانب ، و من جانب آخر الإستفادة من الحوافز و التسهيلات المختلفة المنصوص عليها بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بتشجيع الإستثمار المباشر الأجنبي و المعتمدة في إطار السياسة الإقتصادية الخاصة بتشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية كالتسهيلات الائتمانية و تخفيض معدلات الفائدة ، الحوافز الجبائية ... الخ [2].

---

1 سعداوي سهام ، تطور الإستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة ، 1990-2012 ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير ، تخصص مالية ، تأمينات و تسيير المخاطر ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، السنة الجامعية ، 2012- 2013 ، ص ص11، 12.

2 جعفري إبراهيم ، دور الحوكمة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ، دراسة حالة شركة " رونو الجزائر " بوهران ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة مستغانم ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الإقتصادية ، تخصص إقتصاد و تسيير المؤسسة EGE،السنة الجامعية ، 2017-2018 ، ص 33 .

2- دوافع استقبال الاستثمار الأجنبي المباشر و استيراده من قبل الدول المضيفة[1] :

يمكن تلخيص دوافع الدول المستثمر فيها من وراء قبولها و تشجيعها للاستثمارات الأجنبية المباشرة في النقاط التالية .

- تمويل التنمية الإقتصادية ؛

تلجأ الدول النامية إلى الإستعانة بالموارد و المدخرات الأجنبية و على رأسها الاستثمارات الأجنبي في حال قصور الموارد المحلية ؛

- الإستفادة من التكنولوجيا المتقدمة و الخبرات الجيدة في الدول الأجنبية ، إذ أن قيام الشركات الأجنبية باستثمار أموالها في مشاريع محددة في دولة معينة يتضمن نقل التكنولوجيا و توظيف الخبرات الإدارية النادرة في كثير من الأحوال ؛
- الإسهام في حل مشكلة البطالة بتشغيل عدد من العاطلين عن العمل في المشروعات التي يتم إنشاؤها ؛
- الإسهام في زيادة الصادرات و تحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمرة فيها

الفرع الثاني: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر :

تنطوي هذه المحددات على العديد من العوامل الراجعة للمستثمر الأجنبي و المحددات الراجعة للدولة الأم و المحددات الخاصة بالدول المضيفة فلكل طرف محدداته التي تميزه نذكر منها على سبيل الذكر و ليس الحصر

1- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للمستثمر الأجنبي[2] :

يبني المستثمر قراره بالاستثمار بناءا على محددات منها :

أ- معدل العائد على الإستثمار : يعتبر معدل العائد على الاستثمار أحد العوائد الهامة و الرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر :لأن القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه إلى الإستثمار الأجنبي في الخارج إلا إذا توقع عائد أعلى ، مع أخذ المحددات الأخرى الخاصة بمناخ الإستثمار و القدرة التنافسية في الإعتبار ، عند إتخاذ قرار بالاستثمار في دولة معينة .

ب- سعر الفائدة : يعتبر محدد رئيسي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، فرؤوس الأموال تتجه أينما كانت أسعار الفائدة مرتفعة ، و العكس صحيح ، فإنها لا تتوطن أينما كانت أسعار الفائدة منخفضة .

1 سعداوي سهام ، مرجع سابق ذكره ، ص 12 .

2 عبد الكريم كاكي، مرجع سابق ذكره ، ص 64 ، 65 .

ج- التسويق : يلعب التسويق دورا هاما في الإستثمار الدولي بصفة عامة ،إذ يساعد الشركات المتعددة الجنسية على معرفة حجم الطلب على منتجاتها ، حيث تمتلك تلك الشركات إمكانيات تسويقية عالية و متطورة ، و بالشكل الذي يمكنها من القدرة على تمييز منتجاتها ، و بالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق المختلفة و بكفاءة عالية مع تنويع منتجاتها .

د- تكاليف الإنتاج : يمثل إنخفاض تكاليف الإنتاج عامل جذب للمستثمرين للقيام بالاستثمار المباشر ،حيث يستطيعون من خلال إنتاجهم الضخم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم .

هـ- القدرات الذاتية للتطوير التكنولوجي : تمتلك الشركات المتعددة الجنسية قدرات تكنولوجية هائلة و هي الميزة التي تمتاز بها و تعطيها التفوق ، و هذا راجع إلى إنفاقها الكبير على البحوث و الاكتشافات ، و تخصيص ميزانيات كبيرة لذلك بهدف الوصول إلى إكتشافات متواصلة ،من أجل تغطية إحتياجات السوق و تلبية رغبات المستهلكين ،و الخروج باستمرار بمنتجات جديدة .هذه التكنولوجيا الدقيقة التي تفتقر إليها الدول المضيفة ، هي الدافع الذي يجعل هذه الشركات تستقر في هذه الأسواق لسهولة السيطرة عليها .

2- **محددات الاستثمار الأجنبي لدى الدولة الأم**[1] : بعدما كانت الدول المتقدمة تفضل السيطرة عسكريا على الدول الضعيفة ذات الموارد الطبيعية أو المواقع الإستراتيجية ، تراجعت عن ذلك تحت ضغط المقاومات العسكرية التحررية ، فتغيرت نظرتها و أصبح إستعمارها إقتصاديا ، وسيلتها في ذلك الشركات المتعددة الجنسية و يمكن أن نوجز أهم المحددات للبلدان الأم لهذه الشركات في التالي :

- رغبة البلدان الأم في السيطرة و الهيمنة على الدول المضيفة من أجل توجيه قرارها السياسي ؛
- رغبتها في خلق فرص عمل لعمالتها خارج حدودها ؛
- نشر ثقافتها و أنظمتها السياسية و الاجتماعية ،حتى تبقى الدول المضيفة في تبعية دائمة لها و بالتالي يسهل احتوائها ؛
- فتح أسواق جديدة من أجل تصدير فائض منتجاتها إلى الدول المضيفة بعد تشبع أسواقها الداخلية .
- تحقيق عوائد أعلى لرؤوس أموالها مقارنة بتوظيفها بالدولة الأم ؛
- تقوم الشركات المتعددة الجنسية بالاستثمار في الدول التي تعتمد على الدولة الأم في الاقتراض ، أو المساعدات ، حتى تتم عمليات الاستيراد و التصدير بينهما ؛
- معالجة الخلل في موازين مدفوعاتها من العائدات المحققة من الاستثمار .

1 عبد الكريم كاكي، مرجع سابق ذكره ، ص ص 65 ، 66.

3- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدول المضيفة:

حتى تنساب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلدان المضيفة يجب أن تتوفر على العناصر التالية :

أ- المحددات السياسية و القانونية و التشريعية :

- المحددات السياسية : ورد في إحدى دراسات البنك الدولي التي شملت (400) شركة من (21) دولة متقدمة لدراسة العوامل التي يأخذها المستثمرون بالحسبان في اتخاذ القرارات الاستثمارية في الدول النامية أن 61 % من المستثمرين يعتبرون أن المخاطر النابعة من أسباب سياسية تلعب دورا هاما في قرارات الاستثمار في البلدان النامية . لذلك فإن مدى استقرار النظام السياسي و الاجتماعي و طبيعة التغيرات السياسية التي من الممكن حدوثها و مخاطر التأميم و مصادره و التدخل الحكومي النشط في العمليات الاقتصادية تعتبر من أهم المتغيرات التي يأخذها المستثمرون بعين الإعتبار عند اتخاذ قرارات الاستثمار ،كما تشير إلى ذلك تقارير لجان البنك الدولي و الدراسات المتخصصة في هذا المجال. لذا فإن "الاستقرار السياسي يعتبر أساسيا بالنسبة للمستثمرين الأجانب. و هناك دراسة ل Frey et Schneider (1985) غطت 54 دولة نامية خلال الفترة 1976،1979، 1980 حوت متغيرات اقتصادية و سياسية ،أكدت أن الخطر السياسي يأتي في المرتبة الخامسة " فالإستقرار السياسي في البلد المضيف محدد هام في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، لأن وجود نظام ديمقراطي يحترم الارادة الشعبية ، و عدم وجود صراعات داخلية على السلطة ،كلها محددات تشجع على جذب و استقرار الاستثمار الأجنبي المباشر .
- الإطار التشريعي و التنظيمي للاستثمار : إن وجود الإطار التشريعي و التنظيمي المنظم لأنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل الهامة المؤثرة على إتجاهات الاستثمارات الأجنبية ،و ربما يعتبر أهم محدد ، فهو يعطي الثقة و الأمان للمستثمر الأجنبي ، و يؤثر إيجابا على إتجاهاته نحو البلد المضيف للاستثمار ، و بالتالي إنجذاب رؤوس الأموال من الخارج إتجاه الإقتصاد المحلي .

ب- المحددات الاقتصادية :

- حجم السوق : يعتبر حجم السوق للبلد المضيف محدد من محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فإذا كان هذا السوق كبير و نشط وواعد يملك كل إمكانيات التوسع ، فإن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تتدفق باتجاهه أملا في تحقيق أقصى عائد و العكس صحيح. نستطيع قياس حجم السوق بمقياسين مهمين و هما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، و مقياس عدد السكان. فالمقياس الأول يمكن إعتباره مؤشرا للطلب الجاري ، أما المقياس الثاني فيعد مؤشرا للحجم المطلق على السوق و بالتالي لاحتمالاته المستقبلية ، فإذا كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مرتفع هذا يؤدي لمزيد من الإنفاق من الأفراد على السلع و الخدمات ، و بارتفاع عدد الأفراد أي عدد السكان فإن هناك مبالغ ضخمة ستضخ في هذه الأسواق ، كالإنفاق على السلع و الخدمات الذي ينتج عنه تعظيم أرباح الشركات المتعددة الجنسية ، كما يعتبر محدد حجم السوق واحتمالات النمو محدد مهم في جذب تدفق رؤوس الأموال الدولية على شكل استثمارات أجنبية مباشرة .

- سياسات اقتصادية كلية مستقرة : إن وجود بيئة اقتصادية كلية مرحبة بالاستثمار و تتمتع بالاستقرار و الثبات من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة، و الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة ، لأنها إشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي و الأجنبي، فضلا عن اهتمامها بتحيز الإقتصاد و الانفتاح على العالم الخارجي و التي تعد متطلبات أساسية لتدفق الاستثمار ، و يتم الوصول إلى هذه البيئة من خلال تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم و عجز الموازنة، و تقليل العجز التجاري . و لا يتحقق هذا إلا بوجود قوانين واضحة و محفزة على الاستثمار و جاذبة له، ذلك بأن تقدم الدولة المضيفة المزيد من التسهيلات و التحفيزات للمستثمرين الأجانب ، و تتخلص من ملكيتها و تسييرها للمؤسسات الاقتصادية بخوصصتها حتى تكون هناك عدالة بين المستثمرين المحليين و الأجانب، إذ يصبح دور الدولة كمراقب و منظم للإقتصاد فقط، كما يجب على الدولة إزالة جميع العقبات المعوقة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة عصرنة النظام المصرفي و البنكي و جعله يتماشى و المتغيرات الجديدة (سرعة في التحويلات و المعاملات)، بالإضافة إلى الوضوح و الشفافية للوصول إلى المعلومات من طرف المستثمرين الأجانب، و أخيرا تطبيق برامج صحيحة للإصلاح الاقتصادي و ذلك بالتحكم في التضخم و عجز الموازنة، و تقليل العجز التجاري .
- درجة الإنفتاح الإقتصادي على العالم الخارجي : يميل الاستثمار الأجنبي إلى التوجه نحو الاقتصاديات المفتوحة و بعيدا عن الاقتصاديات المغلقة ،و اتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفائة الاقتصادية و توجيهها ،و عدم وجود أية إختلالات في هذه الأسواق (عناصر الإنتاج)، وبما أن المستثمر الأجنبي يسعى لتحقيق أفضل ربحية ممكنة، فإنه يهتم بالكفاءة الاقتصادية و بعيدا عن فرض القيود. فالاستثمارات الأجنبية المباشرة تميل بطبيعتها إلى الاقتصاديات المفتوحة على العالم الخارجي، ضمانا للعائد الكبير، و تنفر من الإقتصاديات المغلقة، التي بطبعها تضع قيودا على حركة التبادل الدولي التجاري، و على حركة عناصر الإنتاج.
- تعزيز التعاون الإقتصادي الإقليمي و الجهوي و الدولي : إن التكتلات الإقليمية و الجهوية خاصة بالنسبة للدول النامية تعزز قدرة هذه الدول على تعبئة مواردها و ترقية التبادلات البينية ، مما يعزز فرص الاستثمارات البينية التي تؤدي إلى دفع التنمية الاقتصادية بهذه البلدان ، و أيضا إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، طمعا في رحابة السوق المشتركة بينها، و طلبا للفرص المتاحة فيها.
- القوة التنافسية للإقتصاد الوطني : تمثل القوة التنافسية للاقتصاد القومي أحد العوامل الرئيسية في جذب الإستثمارات الأجنبية، ذلك أنه كلما تحسن المركز التنافسي للاقتصاد القومي كلما كان ذلك مدعاة للمزيد من الاستثمارات الأجنبية، و العكس صحيح، و لعل هذا يرجع إلى أن ازدياد المركز التنافسي معناه ازدياد قوة و قدرة الإقتصاد القومي على مواجهة أية ظروف خارجية و امتصاصها، مما يشجع على المزيد من فرص الاستثمار لضمان تحقيق الربحية المطلوبة التي يسعى من أجلها المستثمر الأجنبي.

- القدرة على إدارة الإقتصاد الوطني : انتقالات الاستثمارات الأجنبية و استمرار تدفقها مرهون بحسن إدارة الإقتصاد القومي و القدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة، و ما تنتجه الإدراة الاقتصادية من سياسات لمواجهة هذه الظروف. و من أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على قدرة الإدارة الإقتصادية على إدارة الاقتصاد القومي، قيام الإدارة الإقتصادية بالاحتفاظ بمجموعة من الاحتياطات، و مدى ثباتها و استقرارها، و جهود الدولة للمحافضة عليها تعتبر من المؤشرات القوية على القدرة على إدارة الاقتصاد القومي ، الأمر الذي من شأنه تشجيع المزيد من الاستثمارات الأجنبية [1].
- معدل تغطية الصادرات للواردات : إن إرتفاع هذا المعدل يعني المزيد من قدرة الدولة على مواجهة وارداتها بأقل صادرات ممكنة، و بذلك فإن اتجاه هذا المعدل نحو الإرتفاع ذو أهمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ج- المحددات الخاصة بالسياسات الاقتصادية الكلية :

- المحددات المالية و التمويلية : تلعب حوافز الاستثمار التي تمنحها الدول النامية للمستثمر الأجنبي دورا هاما في جذب الاستثمار الأجنبي، لاسيما عندما تمنح هذه الحوافز لتكون عوضا عن انعدام المزايا النسبية الأخرى في الدول المضيفة للاستثمار، و تمثل هذه الحوافز في :

❖ الحوافز المالية :تتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية و من أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة ائتمانات ضريبة الاستثمار،إعفاء السلع الرأسمالية ، بالإضافة إلى حوافز التصدير، علاوة على الحوافز الخاصة التي تطبق لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة .

❖ الحوافز التمويلية : تتمثل الأنواع الأساسية منها في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري ، و كذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر مثل مخاطر تغير أسعار الصرف أو المخاطر غير التجارية مثل التأميم و المصادرة .

❖ الحوافز الأخرى : تشمل المعاملة التفضيلية للاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات الصرف مثل ضمان تحويل رأس المال و الأرباح إلى الخارج ، و تشمل أيضا تزويد المستثمر بالخدمات الأساسية مثل تنفيذ و إدارة المشروعات، تزويد المستثمر بمعلومات عن السوق ، توفير المواد الخام،تقديم النصح بخصوص عمليات الإنتاج و فن التسويق، المساعدة في التدريب و تزويد المستثمر بالبنية الأساسية من أرض و مباني و مرافق عامة بأسعار تقل عن الأسعار التجارية، و تسهم هذه الحوافز في تخفيض تكاليف إنشاء المشروعات بشكل غير مباشر و بالتالي إمكانية تحقيق معدل عائد مرتفع .

1 عبد الكريم كاكي، مرجع سابق ذكره ، ص 66 – 73 .

- هناك بعض الحوافز الأخرى التي تمنح لغرض دعم الربحية للمشاركة الأجنبية أي دعم الفروع الأجنبية منها.

جدول رقم (1-2) : بعض الحوافز الأخرى لجذب الإستثمارات الأجنبية

تخصيص إعانات للبنية التحتية	**تقديم تخصيصات بأقل من الأسعار التجارية للأراضي و العقارات و للمصانع و الاتصالات و النقل و الكهرباء و الماء .**
تخصيصات للخدمات	**خدمات مالية ، معلومات عن السوق، جودة و رقابة جودة على المنتج .**
أفضلية السوق	**حماية من منافسة خارجية**
تعاملات خاصة بالتمويل الخارجي	**أسعار صرف خاصة، معدلات ملكية، قروض أجنبية خاصة، أفضليات في معالجة أخطار سعر الصرف.**

إن هذه الحوافز لا تعد مسألة نظرية إنما هي مسألة تطبيقية بحتة و تخضع للتقويم الخاص بالكلف و المنافع .

- حوافز جبائية : الإغراءات الضريبية (التشجيعات الضريبية) لها أهمية كبيرة و خاصة قرار الإستثمار أم لا. بحيث تؤثر إيجابا في مردود الاستثمار الأجنبي المباشر و تشكل في هذا المجال الوسيلة الأكثر استعمالا من طرف الحكومة، و من ثم فإنه يتعين على الدولة التي ترغب في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، أن تبذل الجهد من أجل خلق المناخ الاستثماري الذي يشجع المستثمر الأجنبي على إتخاذ قرار الاستثمار، من خلال تخفيضات ضريبية و استثناءات تصل حد الإعفاء خاصة على المواد الأولية و مدخلات الإنتاج.

- هذا إضافة إلى بعض المحددات الأخرى منها:

➢ إن الشركات المتعددة الجنسية (FMN) تستثمر في الخارج من أجل كسب أصول نوعية مثل الاندماج مع شركات أخرى أو الاستحواذ عليها في الخارج.

➢ الشركات المتعددة الجنسية تستثمر في الخارج لتحسين فعاليتها الاقتصادية، و ذلك بتخفيض تكاليف الإنتاج من خلال نقل و توطين الإنتاج في العديد من الدول التي تمتاز بتكاليف منخفضة [1].

1 عبد الكريم كاكي، مرجع سابق ذكره ، ص ص 73 - 75 .

المطلب الرابع :_آثار و وسائل حماية الاستثمار الأجنبي المباشر:

الفرع الأول :آثار الاستثمار الأجنبي المباشر (الإيجابية و السلبية) :

للاستثمار الأجنبي المباشر أثار ايجابية تجعله يبرز مكانته في الدول ، كما له أيضا أثار سلبية ندرجها في النقاط التالية:

1- **الآثار الايجابية:** من بينها ما يلي[1]:

✦الاستثمارات الأجنبية تسهم في وضع الأسس لمزيد من النمو الاقتصادي، وخلق و توليد المدخرات المحلية، و العملات الأجنبية؛

✦يمكن حكومات الدول المضيفة من توثيق الفجوة بين المدخرات الوطنية و متطلبات الاستثمار الوطني بطريقة غير مباشرة بواسطة الضرائب التي تحصلها من الشركات المستثمرة؛

✦الاستفادة من المهارات العالية و التقنية المتقدمة التي تنقلها الشركات الأجنبية إلى الدول المضيفة.

✦تدريب الأيادي العاملة الوطنية، و تنمية مهارات في مختلف مجالات الإنتاج، والإدارة و طرق التسويق الحديثة؛

✦تغير هيكل السوق المحلي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة المنافسة لتلبية احتياجات المستهلك الوطني.

✦المساهمة في خفض حدة البطالة بما توفر الشركات الأجنبية من فرص عمل لمواطني الدول المضيفة بطرق مباشرة و غير مباشرة؛

✦فتح الأسواق العالمية أمام المنتجات الوطنية، و المساهمة في إيجاد روابط بين البنوك الأجنبية وأسواق المال العالمية و الدول المضيفة؛

✦تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق برامج التنمية الاقتصادية للدول المضيفة، وذلك عن طريق خفض العجز في المدخرات الوطنية من ناحية، وزيادة عرض العملات الأجنبية من ناحية أخرى؛

2- **الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر[2]:** إلى جانب الآثار الايجابية التي تم ذكرها يرى عدد كبير من الباحثين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يقوم بآثار سلبية و خطيرة والتي من بينها ما يلي:

✦إن الهدف الرئيسي للمستثمر الأجنبي يتمثل في الواقع في تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح و بالتالي الحصول على اكبر معدل عائد استثماري وليس المساهمة في تنمية و تطوير الاقتصاد المحلي بدرجة أساسية، وقد يكون تحقيق هدا الهدف حسب استخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المحلية؛

1 قمري زينة،بوالشعور شريفة ،اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، ملتقى حول سياسات الانفتاح الاقتصادي و النمو الاقتصادي في دول جنوب المتوسط، باتنة، الجزائر،11-12نوفمبر،2013، ص،7.

2 موفق احمد، حلا سامي خضير،الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العراق،العدد،80،2010، ص ص، 143،144.

✦تعتبر التقنية المستخدمة في مثل هذه الشركات أو المساهمات و أساليب الإنتاج الفنية عادة ما تكون مصممة لتحقيق هدف تعظيم الربح وفقا لظروف اقتصاد متقدم، وبالتالي قد لا تلائم ظروف الاقتصاد النامي خاصة فيما يتعلق بتشغيل اليد العاملة ومن ثم فهي لا تحقق بعض مستهدفات التنمية المحلية؛

✦إن الاستثمارات أو الشركات الدولية الكبيرة عادة ما تمتلك إدارات متطورة و متخصصة(محترفة) لها القدرة على أن تفلت من الرقابة، وتقوم بنشاطات غير مرغوب فيها أو غير مناسبة لأولويات النمو و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، كما أن حجمها الضخم قد يمكنها من تكوين أو تشكيل احتكارات معينة تسيطر بها على بعض مجالات الإنتاج في الاقتصاد المحلي؛

✦إن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يعرض البلد الضيف إلى عدم الاستقرار الاقتصادي و السياسي لكون هذا الاستثمار يتميز بسرعة التأثير و التقلب وعدم الاستقرار، مما يفقد البلد المضيف القدرة على اتخاذ القرار الاقتصادي والسياسي المناسب، مما يزيد من تبعية البلدان النامية للبلدان الرأسمالية المتقدمة وشركات المتعددة الجنسيات وأزمة جنوب شرق أسيا هي ابرز مثال على ذلك؛

✦يقوم المستثمر الأجنبي في العادة بتحويل الأرباح إلى الخارج مما لا يساعد على التراكم المادي في البلد المضيف؛

✦يمكن أن تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تفاقم تلوث البيئة، من خلال توطنها في بعض الأنشطة و الصناعات الملوثة للبيئة، مثل الصناعات الاستخراجية النفطية، والتعدينية و الغاز الطبيعي و الصناعات البتروكيماوية و صناعة الاسمنت و الأسمدة، بدلا من توطنها في دولها، حيث تخضع هذه الاستثمارات الأجنبية في دولها لمعايير بيئية مشددة، بسبب تزايد الاهتمام الرسمي والشعبي بهذا الأمر في حين لا يوجد أدنى اهتمام بذلك في معظم الدول النامية؛

✦يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الرفاه الاقتصادي، بطريقة سلبية، حيث لا يساهم بمشاريع ذات فائدة على الدول المضيفة وإنما بمشاريع توفر له الربح السريع متجاهلا الرفاهية الاقتصادية.

الفرع الثاني : وسائل حماية الإستثمار الأجنبي المباشر :

إن حماية الاستثمارات الأجنبية المباشرة يقتضي على الأقل ثلاثة أنواع من الوسائل الخاصة بهذه الحماية، وهذه الوسائل هي:

1- **وسائل الحماية الموضوعية**: إن من حق المستثمر أن يطمئن إلى المناخ السياسي في الدولة التي تنوي استثمار أمواله فيها فمهما توافرت للمستثمر التسهيلات الرئيسية في القطر المضيف لاستثماره(إعفاءات ضريبية أو غيرها) فهو سيظل مترددا في استثمار أمواله خوفا من المخاطر غير التجارية، ويعد انعدام الثقة اكبر عائق لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

وقد أدركت الدولة المستوردة لرؤوس الأموال هذه الحقيقة، فحاولت بوسائل شتى أن تسلح من مناخها الاستثماري على نحو يمنح للمستثمر الأجنبي الشعور بالاطمئنان، فأول هذه الوسائل هو أن تنص التشريعات الداخلية للدولة المضيفة على عدم جواز تأميم المشروعات الأجنبية والحجز على أموالها أو مصادرتها أو فرض الحراسة عليها.

ولهذا تحرص الدولة على منح المستثمر الأجنبي قدرا أكبر من الاطمئنان عن طريق وسيلة أكثر فعالية من سابقتها وذلك بالتأكيد التزامها بعدم تعرضها للاستثمارات الأجنبية بمقتضى معاهدة دولية بينها وبين دولة المستثمر، وعلى هذا النحو، فان إقدام الدولة المضيفة للاستثمار على اتخاذ أي إجراء من شأنه المساس بحقوق المستثمر الأجنبي على استثماره ، وسوف يشكل في هذه الحالة أن يكون التعويض مساويا لقيمة الأضرار التي أصابت المستثمر.

2- وسائل الحماية الإجرائية:

إن تحديد القواعد الخاصة بالحماية الموضوعية للاستثمارات الأجنبية لا يكفي وحده لاطمئنان المستثمر الأجنبي بل يتعين لكفاية هذا الاطمئنان أن تكون هناك هيئة قضائية محايدة يمكن للمستثمر أن يلجأ إليها عند قيام النزاع بينه وبين القطر المضيف لاستثماره، وذلك لأن خضوع مثل هذا النزاع لاختصاص المحاكم المحلية للقطر المضيف وفقا للقواعد الإجرائية السائدة في هذا القطر، ليعد بالقطع أمرا يدعو إلى اطمئنان المستثمر أو ارتيابه، لهذا فقد حرصت بعض الدول المضيفة للاستثمار على تخصيص محامي خاص للنظر في المنازعات القائمة بينها و بين المستثمرين الأجانب.

3- ضمان الإستثمارات الأجنبية:

يغطي هذا النوع من التأمين للاستثمار في ملكية كل أو بعض رأس المال الخاضع لسيطرة المستثمر الأجنبي و يكون مسؤولا عن التزامه مسؤولية غير محدودة، وتتم عملية الضمان من خلال مختلف وثائق الضمان التي تطرحها الهيئات الدولية للضمان. ويمكن إبراز أهمية ضمان الاستثمارات الأجنبية فيما يلي:

4- **حماية المستثمر من أخطار الدفع:** فعملية الاستثمار في الخارج تقتضي شروط ائتمانية أكثر مخاطرة من الاستثمار في السوق المحلي نتيجة صعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة من جهة، كذا الحالة عدم التأكد أو عدم اليقين التي تشهدها العلاقات الاقتصادية من جهة أخرى.

✓ تمويل العملية الاستثمارية: عندما لا يكون المستثمر في مركز يسمح له تمويل صفقاته بنفسه يلجأ إلى البنوك الدولية سواء الخاصة أو العمومية لطلب تمويل عمليته الاستثمارية على أن تضمن هيئات الضمان الدولية هذه العملية؛

✓ جلب الاستقرار للمؤسسات؛

- ✓ إدارة هيئات الضمان للمنازعات؛
- ✓ تحفيز القطاع المصرفي على توفير التسهيلات الائتمانية اللازمة لتسهيل الاستثمار[1].

1 بن داو دية وهيبة ، مرجع سابق ذكره ، ص،19.

خلاصة الفصل :

ختاما للفصل الأول نرى بأن الاستثمار الأجنبي المباشر و ،و هو يتمثل في تلك المشاريع التي يقيمها و يمتلكها و يديرها المستثمر الأجنبي،إما على شكل ملكية كاملة للمشروع أو نتيجة لاشتراكه في رأس المال المشروع، و يبقى مفضلا عن الأنواع الأخرى من الاستثمارات، نظرا للعديد من المزايا التي ترتبط به، حيث تتوفر رؤوس الأموال و التكنولوجيا المتطورة و الاستغلال الأمثل للموارد المادية و البشرية... و كذلك هو يشجع على النمو الاقتصادي و المنافسة، و ذلك من خلال تقليص حدة الفقر ... ولكن تبقى له عدة سلبيات أخرى كنا قد تطرقنا إليها في هذا الفصل، و من هنا تكمن أهميته في المساهمة في عملية التنمية، لأجل ذلك اشتدت منافسة الدول و خاصة النامية في العمل على استقطابه من خلال تقديمهم الحوافز و الامتيازات و كذا الإغراقات اللازمة لذلك .

الفصل الثاني

دراسة نظرية لمناخ الإستثمار

تمهيد

لقد تطور مفهوم المناخ الاستثماري تدريجيا إلى أن أصبح يشتمل على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية و السياسية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية إلى الترويج للفرص الاستثمارية وذلك أن المستثمرين الوطنيين أو الأجانب لا يقدرون على توطين استثماراتهم في منطقة إلا بعد فحص الشروط العامة لذلك المناخ ولذلك، تتبنى الدول عددًا من الإجراءات والبرامج التنفيذية التي استهدفت تحسين مناخ الاستثمار وتبسيط إجراءاته بشكل يضمن زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وسنتناول في هذا الفصل المفاهيم المرتبطة بمناخ الاستثمار حيث يتضمن مبحثين :

المبحث الأول : تعريف و مكونات مناخ الإستثمار

المبحث الثاني : أساسيات حول مناخ الإستثمار و مؤشرات تقييمه

المبحث الأول : تعريف و مكونات مناخ الإستثمار

يلعب الاستثمار دورا مهما في الحياة الإقتصادية باعتباره من أهم عوامل النمو الإقتصادي في تطوير الإنتاجية و عنصر فعال في الدخل الوطني فقد أصبح احد أهم العوامل في تحريك عجلة التنمية و لكي يأخذ الاستثمار دوره في التنمية يستوجب توفير البيئة والمناخ الملائم لقيامه سواء من الناحية التشريعية أو السياسية أو كذا الاقتصادية و الإجتماعية لهذا قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب .

المطلب الأول : تعريف مناخ الاستثمار

الفرع الأول: تعريف مناخ الإستثمار

هناك العديد من التعاريف لمناخ الاستثمار و سنقوم بذكر أهمها .

تعريف 1: عرفها البنك العالمي بأنها مجموعة من العوامل الخاصة بموقع معين و التي تحدد شكل الفرص و الحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة و خلق فرص العمل [1].

تعريف 2: عرفها التقرير الاستثماري العالمي على انها تلك الظروف و العوامل المؤثرة على توطين الاستثمار الأجنبي المباشر و اتجاهه كالظروف السياسية السائدة و استقرارها و العوامل الإقتصادية و درجة التوازن و الإختلاف فيها و النظام القانوني و مدى وضوحه و استقراره [2].

تعريف3:و يعرف بأنه البيئة التي يمكن للقطاع الخاص الوطني و الأجنبي أن ينمو فيها بالمعدلات المستهدفة حيث أن تهيئة هذه البيئة تعد شرطا لجذب الاستثمارات [3].

تعريف 4 : كما ينظر أن مناخ الاستثمار انه ذلك النظام الذي يتفاعل مع البيئة و المجتمع بما يحتويه من أفراد و منظمات و قطاعات مختلفة و المتغيرات السياسة و الإجتماعية و الإقتصادية و القانونية و الثقافية و حتى الطبيعية ، و المؤثرة في ثقة المستثمر و الجاذبية له بأقل المخاطر و أعلى عائد ممكن[4].

تعريف5: و تعرف المنظمة العربية لضمان الاستثمار مناخ الاستثمار بأنه يعبر عن مجمل الأوضاع القانونية و السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار[5].

---

1 زايري بلقاسم، بلحسن هواري تحليل المحيط الإقتصادي لبيئة الأعمال و أثره على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مداخلة مقدمة بملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ،الشلف ،الجزائر نيومي 17-18 ابريل 2006 ص 13 .

2 مؤيد سعيد سالم ، نظرية المنظمة (الهيكل و التنظيم) الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر ، الاردن ،2008 ، ص 110

3 قريد عمر ،مرجع سابق ذكره ، ،ص 100.

4 قريد عمر ، مرجع نفسه أعلاه ،ص 100.

5 بو بكر سلالي ، عامر عيساني ، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، دراسة تحليلية خلال الفترة 2012/2002 ، ابحاث اقتصادية و إدارية العدد العشرون، ديسمبر 2016 ، ص 21.

تعريف 6: بقصد بالمناخ الاستثماري هو مجمل الأوضاع و الظروف التي تؤثر على حركة رؤوس الأموال كما يعرف أيضا بالأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية و تأثر تلك الأوضاع و الظروف سلبا أو إيجابا على فرص و نجاح المشروعات الاستثمارية و من ثم حركة و إتجاهات الاستثمارات و تشمل هذه الظروف والأوضاع الجوانب السياسية و الإجتماعية و الأمنية و القانونية و كذا التنظيمات الإدارية [1].

تعريف 7: يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الأوضاع و الظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال و توظيفه فالوضع السياسي للدول و مدى ما يتسم به من استقرار و بتنظيماتها الإدارية و ما تتميز به من فاعلية و كفاءة و نظامها القانوني و مدى وضوحه و ثباته و توازنه وما ينطوي عليه من حقوق و أعباء و سياسات الدول الإقتصادية و إجراءاتها و طبيعة السوق و آليته و إمكانياته من بنى تحتية و ما تتميز به الدولة من خصائص جغرافية و ديموغرافية على ذلك بشكل ما اصطلح على تسمية بمناخ الاستثمار[2].

و استخلاصا من التعاريف السابقة يمكن القول أن مناخ الاستثمار مفهوم مركب و متطور يشير إلى جوانب متعددة بعضها متعلق بمدى توافر منشات البنية الأساسية و بعضها بالنظم الاقتصادية و بعضها بالنظم القانونية و الأوضاع السياسية و بعضها بالمؤسسات و بعضها الآخر بالسياسات و الإصلاحات فقد تكون عناصر المناخ مناسبة في فترة معينة و تكون غير ذلك في فترة أخرى فهو إذن مفهوم ديناميكي دائم التطور[3].

الفرع الثاني: أهمية مناخ الاستثمار

يعد الاستثمار الأجنبي حاجة ملحة للاقتصاديات النامية و المتقدمة على حد سواء إذ أن حاجة الاقتصاديات النامية لرأس المال و الخبرة الفنية تقابلها حاجة الاقتصاديات المتقدمة إلى أسواق تستثمر فيها رؤوس الأموال الفائضة لديها ، إلا أن تدفق الاستثمار الأجنبي لا يمكن أن يتحقق دون إيجاد مناخ استثماري ملائم ،بحيث يمارس في هذا النشاط بعيدا عن الخشبية و التردد ،و تقتضي عملية توفير هذا المناخ بداية تحديد معوقات التي يمكن أن تؤدي إلى تحجيم الاستثمار و انكماشه بهدف إزالتها أو التخفيف من حدتها ، ثم البحث عن الضمانات القانونية و الاقتصادية اللازمة لتشغيل الاستثمار ذلك أن وجود مناخ استثمار جيد من شانه تشجيع القطاع الخاص الوطني و الأجنبي بشركاته و مؤسساته التي تقوم بالاستثمار و بالتالي تخلق فرص عمل جيدة و تحسن مستوى إنتاجية مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو [4].

1 ريحان الشريف ، هوام لمياء ، تحلبل واقع مناخ الاستثمار في الجزائر و تقويمه ص ص 343،344.

2 عامر عيساني ،بوبكر سلالي ،مرجع سابق ذكره ، ص 21 .

3 ريحان الشريف ،هوام لمياء ، مرجع سابق ذكره ، ص 343.

4 قريد عمر ، مرجع سابق ذكره ، ص 101 .

المطلب الثاني : مكونات مناخ الاستثمار

هناك العديد من العوامل المؤثرة على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة ،أي أن قرار الشركات المتعددة الجنسيات الخاص بالاستثمار في بلد دون آخر هو دالة في الكثير من العوامل[1].

الفرع الأول: العوامل الاقتصادية :

قبل أن تبدأ أي شركة أو منظمة معينة الاستثمار في بلد معين ، أو حتى تخطيط ذلك لابد وأن تحتفظ بمعلومات كاملة وحديثة عن البيئة الاقتصادية والسياسية لهذه المنطقة أو البلد ومن جملة المتغيرات الاقتصادية التي يجب على شركات العلاقات العامة معرفتهاهو مستوى التقدم الاقتصادي لهذه الدول والذي يرتبط مباشرة باستقرارها السياسي وتشمل إجمالي التغيرات الاقتصادية المحيطة بالمنظمة مثل الوضع الاقتصادي العام والتضخم ومستويات الدخل وأسعار الفائدة والناتج المحلي الإجمالي ومستوى البطالة وغيرها من العوامل المتعلقة بالسياسة المالية والنقدية. ومن أهمها:

1- **ميزان المدفوعات و القيود على حركة التجار الدولية** :إن الفارق بين الصادرات و الواردات يعبر عن الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات وأي اختلال فيه تسعى الدولة لإحداث إجراءات لغرض الحصول على فائض كتقييد الاستيراد الذي يعطي الشعور بالأمان، كما له من نتائج سلبية فيما يخص ارتفاع أسعار المنتجات المحلية و انخفاض جودة المنتج النهائي، فكل هذه المتغيرات يلزم على المنظمة أخذها بعين الاعتبار لتعزيز مركزها التنافسي بعد مدة .

2- **توزيع الدخل القومي**: يختلف توزيع الدخل القومي من بلد إلى آخر حتى و إن تساوت كل منهم في قيمة متوسط الدخل القومي، ففي الدول النامية هناك فئتين من الأفراد، الأولى شديدة الثراء والأخرى شديدة الفقر، فتؤثر عملية وأساليب توزيع الدخل القومي في القدرة الشرائية للإفراد، وبالتالي في قدرتهم في الطلب على السلع والخدمات، وهذه المسألة تتطلب إدراك المنظمة و إمكانية تحليلها لانعكاس ذلك على الحصة السوقية لها وعلى مركزها الإستراتيجي في السوق[2]

1 قريد عمر ،أعلاه نفسه ، ص 108 .

2 أحمد يوسف دودين، إدارة الأعمال الحديثة(وظائف المنظمة) ، دار اليازوي العملية للنشر والتوزيع،عمان ، 2012 ، ص ،56.

3- **السياسات النقدية و المالية للدولة** : ألا و هي السياسات التي تتخذ لعلاج الوضع الإقتصادي في الدولة حيث تتضمن :

- السياسة النقدية[1] :إذا كانت توسعية ستكون جاذبة للإستثمار و العكس صحيح و يتم ذلك باستخدام الأدوات النقدية المناسبة ، و المهم أن تكون متوافقة مع التغير في حجم النشاط الإقتصادي المطلوب و تتسم بالاستقرار.
- السياسة المالية [2]: والتي تعتمد على النفقات الحكومية و الضرائب، والتي تعتبرها الحكومة من المبالغ التي تنفقها حيث تحدد نوع الصناعة التي يمكن أن تستفيد من هذا الإنفاق و تعد هاتين السياستين أدوات الدولة في تنفيذ سياستها الاقتصادية، وانعكاسها على عمليات التنمية والتطور الاقتصادي للدولة وهناك عوامل تتحكم فيهما يمكن سرد البعض منها فيما يلي :

✓ اتجاهات الأسعار ومستوياتها واتجاهاتها و أثارها على التكاليف والإيرادات في اتخاذ القرارات؛
✓ تركيب الهيكل الاقتصادي و أهم القطاعات الاقتصادية في المجتمع و أهم مصادر الثروة؛
✓ أنواع المناطق الحرة و انتشارها و أنواع المنتجات بها ؛
✓ الميل للادخار والإنفاق لدى الفرد ؛
✓ معدل التضخم ؛
✓ الضرائب و الرسوم .

4- **البيئة الإجتماعية و الثقافية** : حيث تشمل كل ما ما يتعلق بالسكان وقيمهم واتجاهاتهم،فالبيئة الاجتماعية تشمل السكان من حيث أعدادهم وخصائصهم وحاجاتهم أما البيئة الثقافية قد تشمل قيمهم وعاداتهم التي يتناقلونها عبر الأجيال وتنعكس على سلوكهم اليومي.

فالشركات و المؤسسات و منظمات الأعمال تقدم سلع وخدمات للسكان وفق حاجتها ونوعها،حيث يؤثر هذا الطلب من السكان أو بالأحرى من الطبقة الاجتماعية على العرض و الإنتاج حيث لكل سوق حاجاته الخاصة[3] عناصر البيئة الاجتماعية و الثقافية تتمثل في:

- **الدين**: قد تنفرد بعض المجتمعات بدين واحد أو تعدد فيها الأديان، ومن الأديان التي تسود اليوم في مختلف اتجاه العالم: الإسلام، المسيحية، الهندوس أو البوذية إلى جانب أديان ومعتقدات أخرى.
- **القيم و الاتجاهات**: والقيم هي معايير في ضوئها يقاس السلوك، وتساعد هذه القيم على شكل الاتجاهات، و يجب على المدير أو المسؤول تشخيص القيم التي تسود في الدولة أو المنطقة التي يود أن يمارس نشاطه فيها.

---

1 عامر عيساني ،بوبكر سلالي ،مرجع سابق ذكره ، ص 24.

2 محمد احمد العوض ، الادارة الاستراتيجية ، الاصول و الأسس العلمية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ،2003، ص 92 .

3 سعاد نايف برنوطي ، الخصائص و الوظائف الادارية ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر ،2004، ص 42 .

- **اللغة:** هي وسيلة الاتصال في المجتمع الواحد الذي يشتمل على خصائص ثقافية واجتماعية محددة. علما انه قد توجد لغتان أو أكثر في مجتمع واحد، لذا يجب دراسة وتحليل أصل اللغة و انتشارها لتوفير معلومات كافية في اختيار طريقة دخول إلى البلد المضيف.
- **التعليم:** يمكن توضيح جوانب الاختلاف والتباين في مستوى التعليم في المجتمع الواحد من خلال نسبة المتعلمين فيه و المثقفين و نسبة الأمية ...
- **المنظمات الاجتماعية:** يعد انتشار المنظمات الاجتماعية في مجتمع ما انعكاسا لمستوى الحضارة السائدة فيه، إذ تعمل المنظمات الاجتماعية على تحديد ادوار الأفراد وسلوكياتهم [1].

5- **العوامل القانونية** [2]: وتتمثل هذه العوامل بالتشريعات والقوانين التي تسنها الحكومة وأسلوب الحكم والفلسفة التي يستند إليها نظام الحكم. و تعني كذلك تأثير التشريعات القانونية على أعمال المؤسسة من حيث دفع قوانين قد تعيق أو تعرقل عمل المؤسسة أو تضع قيودا على نشاطها أو تلك التي تساعد المؤسسة كالعناية بنمو القطاع الخاص.

ومن أهم العوامل القانونية التي تؤثر في منظمات الأعمال:

- قوانين الاستثمار ؛
- قوانين العمل ؛
- قوانين الضرائب ؛
- قوانين التصدير والاستيراد ؛
- قوانين حماية حقوق الملكية الفردية وغيرها من القوانين .

6- **العوامل التكنولوجية** : والمقصود بها تطور التكنولوجيا والتطور العلمي،المصرفي والبنية التحتية العلمية للمجتمع.وتتضمن المعرفة بالاختراعات والاكتشافات الجديدة وسرعة التطور التكنولوجي وكيفية الإبداع في تقديم منتجات جديدة وخدمات متميزة ومتزايدة مما يعكس الإضافة التي يتوقعها الزبون في ضوء كم البيانات والمعلومات التي بحوزة المنظمة المعنية[3].

1 شوقي ناجي جواد هيثم، علي حجاز ، إدارة الأعمال الدولية ، الطبعة الأولى ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ،2010، ص 60،61.

2 أحمد يوسف دودين، إدارة الأعمال الحديثة(وظائف المنظمة) ، دار اليازوي العملية للنشر والتوزيع،عمان ، 2012 ، ص،51.

3 مزهر شعبان العاني، شوقي ناجي جواد، ذكاء الأعمال وتكنولوجيا المعلومات ، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ،2012 ، ص ،20.

المبحث الثاني : أساسيات حول مناخ الإستثمار و مؤشرات تقييمه

تسعى العديد من الدول إلى توفير بيئة أعمال مناسبة وجيدة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك وضعت العديد من القوانين والإجراءات وتبنت كذلك العديد من السياسات والمبادئ والمقومات من أجل ذلك، ولكن بما هو ملحوظ هناك كذلك ارتباط وثيق بين مفهومي البيئة والمخاطرة، لذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب:

المطلب الأول : مقومات مناخ الاستثمار

تتركز مقومات مناخ الاستثمار على عدة مقومات في المجالات الرئيسية التي وردت في تقرير التنمية الصادر عن البنك الدولي في العناصر الأربعة التالية :

1- **الاستقرار و الأمن**[1]: لا ينجم عن اندلاع الحروب أو أي شكل من أشكال العنف سوى القضاء على كافة الاستثمار المنتج تقريبا، ويعتبر توافر مستوى معقول من الاستقرار السياسي والاقتصادي الكلي العتبة الضرورية لتوفر مناخ الأعمال السليم، فالأوضاع غير المستقرة تأثر بشكل كبير على البيئة من خلال التأثير على حقوق الملكية، كما يرتبط الفساد السياسي والاستقرار السياسي ارتباطا وثيقا والذي يؤدي إلى انعدام المنافسة الحرة والضبابية في القواعد القانونية المنظمة مما يؤثر على عملية اتخاذ القرار الاقتصادي في إطار واضح من القواعد المعلنة المعروفة.

فعدم وجود استقرار يؤدي إلى امتناع المستثمرين عن إقامة مشاريعهم كذلك فان توفر الشروط الاقتصادية و القانونية المستقرة تسمح بضمان جو من الثقة والطمأنينة لدى المستثمرين، فالشرط الأول لدخول الاستثمار هو توفر الحد الأدنى المقبول للقدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية بما يضمن سلامة المشروع وحماية مصالحه.

ولكن بيئة الأعمال لا تقتصر فقط على الاستقرار السياسي و الأمني، بل أنها تتطلب نوعا من الاستقرار القانوني أيضا، لان القرارات الاقتصادية هي تصرفات قانونية تمنح حق التصرف في الملكية، حيث ترتبط الجهود بالمكاسب فيؤكد للشركات أنها ستجني ثمار استثماراتها.

ويتطلب تحسين أمن حقوق الملكية على محاور أربعة رئيسية:

- ✓ التأكد من حقوق ملكية الأراضي و الممتلكات الأخرى ؛
- ✓ تسهيل أنفاد العقود ؛
- ✓ الحد من الجريمة ؛
- ✓ إنهاء حالات نزع الملكية بدون تعويض .

1 عثماني ميرة ، أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها على بيئة الأعمال ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة المسيلة ، الجزائر، 2012 ، ص ، 75.

2- **اللوائح التنظيمية و الضرائب:** إن الأسلوب المتبع من طرف الدول والحكومات لتنظيم عمل الشركات و المعاملات و فرض الضرائب عليها دور بارز في تشكيل مناخ الأعمال، فاللوائح التنظيمية السليمة تعالج إخفاقات الأسواق التي تفوق الاستثمار المنتج، كما ستجنى ثمار استثماراتها.

3- **التمويل والبنية الأساسية:**

- **التمويل:** ينبع التحدي الأساسي المتعلق بالتمويل من المشكلات ولقد ظهرت استطلاعات رأي المستثمرين، قام بها البنك العالمي، عددا من نقاط الضعف في بيئة الأعمال والتجارة في العديد من اقتصاديات العالم، ومن بين هذه النقاط يحتل التمويل الترتيب الأول بين أكبر القيود المعيقة للاستثمار.
- **البيئة الأساسية:** حيث ترتبط البيئة الأساسية أو الهياكل القاعدية بعملية التنمية الاقتصادية ارتباطا وثيقا من حيث أنها عنصر من عناصر البناء الاقتصادي، ولما كانت هذه البيئة الأساسية تشمل أهم المرافق الاقتصادية لذلك فان الدول التي ترغب في تحقيق التنمية الاقتصادية ينبغي لها أن توفر ظروفا جيدة لنشاط أعمالها،وأن تحوز على القدر الكافي من التقدم لمواكبة أفضل المعايير الخدماتية على المستوى العالمي، فتظهر مسألة البيئة الأساسية أو المنشات القاعدية في صدارة الإشكالية المعاصرة للتنمية والتوازن الجهوي[1].

4- الحكم الراشد: يظهر أنه من الصعب حصر إدارة الحكم المعقد المتشابك ضمن بضعة مقاييس تجريبية يمكن مقارنتها عبر البلدان المختلفة وهي تتراوح بين حكم القانون، محاربة الفساد وفعالية القطاع العام، وصولا إلى قدرة المواطنين على التعبير و"الديمقراطية"، إلى أن العديد من هذه المقاييس تعتمد على رؤيا وأراء المقيمين مما يجعلها غير موضوعية، كما أن ندرة المعلومات حول نوعية إدارة الحكم في العديد من الدول يصعب مهمة قياس الحكم بشكل تجريبي.

1 عثماني ميرة، مرجع سابق ذكره ، ص 75 .

المطلب الثاني : الشروط المناخية الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي

من أجل الانتماء لمجموعة الدول الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي والتي تضم إليها أهم الدول المستقطبة لجل الاستثمار الأجنبي في العالم يتطلب الأمر حسب الاقتصادي البير ميشالي توفر كل الشروط الأساسية و التكميلية لجذب الاستثمار و التي تتمثل فيما يلي[1] :

1- **الشروط الأساسية لجذب الاستثمارالأجنبي**

تمثل هذه الشروط الظروف الأولية للاستثمار الواجب توفرها من اجل جذب الاستثمار الأجنبي والتي لا يمكن بدونها انتظار قدوم المستثمرين وطنيين كانوا أم أجانب .و يتمثل الشرط الأول و الأساسي الذي لا يمكن الإستغناء عنه في توفير الإستقرار السياسي ،فحتى إن كانت المردودية المتوقعة كبيرة لا يمكن تحقيق هذا الاستثمار في ظل غياب الاستقرار السياسي ثم يأتي شرط الاستقرار الاقتصادي في المقام الثاني بعد التأكد من مدى توفر الاستقرار السياسي ،حتى وان كان من الصعب الفصل بينهما .

2- الشروط المكملة لجذب الاستثمار الأجنبي

بعد توفر الشروط الأساسية للإستثمار يجب ضمان الشروط الإضافية و التي تسمح للبلد من إمكانية اللحاق بمجموعة الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي و يمكن تجميع هذه الشروط في أربعة عناصر هي :

أ- **حجم السوق و معدل نموه** : إن ما يدفع الشركات للاستثمار في بلد ما يرتبط بحجم السوق ،لكن لا يهم حجم السوق في حد ذاته بقدر ما يهم أكثر تطور و نمو السوق في المستقبل ،فالمستثمرون الأجانب يكونون أكثر انجذابا للمناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة و توسعا في أسواقها و التي توفر فرصا جديدة للاستثمار ،أي انه لا يكفي أن يكون حجم السوق كبيرا كشرط أساسي إنما يجب أن يكون سوقا ديناميكيا

ب- **توفر الموارد البشرية المؤهلة** : تستعمل الشركات العالمية تقنيات إنتاج عالية و متطورة ذات قيمة مضافة عالية ،و بالتالي فتوفر البلدان المضيفة للاستثمار الأجنبي على عمالة منخفضة التكلفة و بتأهيل ضعيف لا يعتبر عنصرا كافيا لجذب الاستثمار ،مثلما كان عليه في بداية الستينات من القرن الماضي في مناطق حرة كهونغ كونغ ،و الأهم بالنسبة لهذه الشركات هو توفر العمالة الماهرة و المؤهلة .

ج- **توفر قاعدة متطورة لوسائل الاتصال**: (كالهاتف ،الانترنيت ...) و المواصلات (البرية ،الجوية ،البحرية ،السكك الحديدية) ،فطبيعة المنشأة الدولية تفرض عليها ضمان الإتصال الدائم و الجيد بين كل فروعها .

د- **توفر نسيج من الشركات المحلية الناجحة** : يعتبر توفر شبكة من الشركات الصغيرة و المتوسطة احد الشروط المهمة لجذب المستثمرين ، حيث يفتح توفر هذه الشبكة من الشركات المحلية الفرصة أمام الشركات العالمية للقيام بعمليات الإندماج و التملك التي كما تجذب خصخصة هذه الشركات المزيد من المستثمرين الأجانب. ومن مزايا توفر المشروعات الصغيرة و المتوسطة قيامها بدور المورد للشركات الكبيرة عن طريق عمليات الإسناد و المقاولة من الباطن و التي تسمح بتخفيض التكاليف الثابتة للشركات الكبرى .

1 ناجي بن حسين ،مرجع سابق ذكره ، ص ص 56،57 .

المطلب الثالث : مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار

نظرا لصعوبة قرار الاستثمار في الخارج حرصت عدد من المنظمات و الهيئات الدولية على تزويد المستثمرين و صانعي القرار بمعلومات رقمية تساعدهم على اتخاذ القرار، و ذلك من خلال تهيئة عدد من المؤشرات التي يمكن أن تساعدهم في معرفة وضع مناخ الاستثمار لكل دولة على انفراد ،و تحديد أهم النقائص التي تعاني منها تلك الدول ،و التي تحد من جذب المستثمرين الأجانب[1] .

الفرع الأول: مؤشرات التقييم الإقليمية: تم استحداث مجموعة من المؤشرات الخاصة بالدول العربية أهمها:

1- **مؤشر التنافسية العربية:**يستند بناء هذا المؤشر إلى تعريف تبناه فريق التنافسية في المعهد العربي للتخطيط بالكويت ،حيث يعرف التنافسية على أنها تعكس الأداء الاقتصادي ، كما تعني التنافسية الأداء النسبي الحالي و الأداء الكامن للاقتصاديات العربية في إطار القطاعات و الأنشطة التي تتعرض للمزاحمة من قبل الاقتصاديات الأجنبية [2].

2- **المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية** : يصدر هذا المؤشر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار منذ سنة 1996 ،ووفق هذا المؤشر فإن المناخ الجاذب للاستثمار هو الذي يستند إلى اقتصاد يتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة ،يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات ،ومعدلات متدنية للتضخم و سعر صرف غير مغالي فيه، وبنية سياسية و مؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي و التجاري و الاستثماري[3].

الفرع الثاني : مؤشرات التقييم الدولية: تتمثل في:

1- **مؤشر الشفافية** : يصدر هذا المؤشر عن مؤسسة الشفافية الدولية (international transpareney) ، منذ عام 1955، و التي تعرف الفساد على انه استغلال المناصب العامة لتحقيق مصالح خاصة ،ويرصد هذا المؤشر مدى التحسن في الممارسات الإدارية الحكومية و الشركات العالمية .و يهتم بتحديد مدى تفشي الفساد في الدولة و اثر ذلك على المناخ الاستثماري ،كما يهتم أيضا بنظرة الشركات العالمية الأجنبية للاستثمار في الدول المضيفة و مدى توفر التشريعات القانونية و الإجرائية للحد من الفساد داخل تلك الدول ،إضافة إلى مدى إقرار مبدأ المحاسبة و المسائلة لضمان تحقيق الشفافية و الحد من الفساد الإداري و المالي[4] .

1 قريد عمر ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 101،102.

2 عبد الكريم بعداش ،مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر في اهم مؤشراته الدولية خلال الفترة 2012/2005 ،جامعة امحمد بوقرة – بومرداس، ص57.

3 بن مسعود محمد ،مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ،دراسة تقييمية وفق المؤشرات الدولية ،جامعة ادرار ، مجلة الحقيقة مجلة أكاديمية محكمة تصدر عن جامعة أدرار الجزائر ، ص ص 258،259.

4 بن مسعود محمد ، مرجع سلبق ذكره ، ص 264.

2- **مؤشر الحرية الإقتصادية** : و التي تعتبر أهم النشاطات البحثية التي تصدر عن (ENTAGE FONDATION) و صحيفة وول ستريت جورنال منذ عام 1995 حيث يستخدم كأداة لقياس تدخل الدولة في الاقتصاد[1] .

3- **مؤشر التنافسية العالمي**[2]:يصدر هذا المؤشر GLOBAL COMPETITIVENESS INDEX عن المنتدى الاقتصادي العالميWorld Economic Forum و يعتبر أداة هامة في تشكيل السياسات الإقتصادية و توجيه قرارات الاستثمار .امتد غطاء المؤشر الجغرافي لهذا العام أيضا ليشمل ضمن (مؤشر الدول التنافسية) 125 دولة منها 10 دول عربية . بدخول 8 دول جديدة للمؤشر للمرة الأولى هذا العام ،منها دولة عربية واحدة (موريتانيا) ،مقارنة ب 117 دولة منها 9 دولة عربية للعام 2005 ،بينما غطى (مؤشر الأعمال التنافسية)ى121 دولة منها 10 دول عربية مقارنة ب 116 دولة منها 9 دول عربية للعام 2005 ويتكون من مؤشرين:

-مؤشر النمو للتنافسية " يستند إلى ثلاث مؤشرات فرعية" وهي: مؤشر تكنولوجيا،مؤشر المؤسسات العامة، مؤشر البيئة الاقتصادية الكلية.

-مؤشر الأعمال التنافسية: يستند إلى مسوحات تقيس قدرة الوحدات الاقتصادية على صعيد المنشاة في تحقيق التنافسية.

وتتراوح قيمة المؤشر بين 0 الذي يعني درجة فساد عالية و100 الذي يعني درجة شفافية عالية.

4- **مؤشر سهولة أداء الأعمال** : (Ease of Doing Business)

يصدر هذا المؤشر ضمن تقرير بيئة الأعمال ،الذي يصدر سنويا عن مجموعة البنك الدولي (World Bank Group) و مؤسسة التمويل الدولية (International Finance Corporation) منذ عام 2004 ، و يعتبر هذا التقرير نتيجة لمجهود فريق عمل متخصص. و يتم احتساب هذا المؤشر بأخذ متوسط عشر مؤشرات فرعية ،و التي تكون قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال ،بحيث كلما انخفضت قيمة المؤشر دل ذلك على سهولة أداء الأعمال في الدولة و العكس صحيح[3] .

5- **مؤشر الأداء و مؤشر الأمكانات للإستثمار الأجنبي المباشر الوارد**[4] : أطلقت أمانة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (CNUCED) لأول مرة في تقرير الاستثمار الدولي لعام 2001 مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ،لمعرفة مدى نجاح جهود الدول في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور جديد يحاول مقاربة قوة الدولة الإقتصادية ،و مدى توافر ذلك مع درجة مساهمة هذا الاستثمار في النشاط المحلي و الخارجي ،و خلق وظائف في سوق العمل .وقد طور هذا المؤشر في تقرير الاستثمار الدولي لعام 2002، ليصبح مؤشرين

1 قريد عمر ، مرجع سابق ذكره ، ص 103.

2 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006 ص 85.

3 بن مسعود محمد ،مرجع سابق ذكره ،ص 266 .

4 البشير عبد الكريم ،استمارة المشاركة في الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات .الأفاق و التحديات ،محور المشاركة في الملتقى ، المحور الأول ، استراتيجيات و مجالات تطبيق إدارة المخاطر ،عنوان المداخلة ، انعكاس المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر – حالة الجزائر-،، كلية العلوم الاقتصادية ،ص ب 151 ،جامعة الشلف .

مقارنين هما :مؤشر الأداء للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد و مؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

ويستفاد من ترتيب الدول ضمن هذين المؤشرين ،في مقارنة أدائها لتحديد وضعها في مصفوفة الاستثمار على مستوى العالم ،و قد شمل كل مؤشر نحو 140 دولة .

6- مؤشر التنمية البشرية [1]:

يعد مؤشر التنمية البشرية مقياسا موجزا ومركبا للتنمية البشرية، وهو يقيس الانجازات الكلية التي حققها المجتمع من حيث ثلاثة أبعاد أساسية، وهي في الحقيقة أهم الخيارات المتاحة للناس و المذكورة في تعريف التنمية البشرية

وهي:

–الحياة المديدة الخالية من الأمراض، وتقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، والافتراض الكامن وراء اختيار هذا المؤشر هو أن الحياة المديدة قيمة في حد ذاتها ،و كذلك مثل التغذية الكافية و الصحة الجيدة و كذلك بحساب متوسط العمر المتوقع عند الولادة .

– اكتساب المعرفة ،وتقاس بنسبة معرفة القراءة و الكتابة بين البالغين (نسبة السكان الملمين بالقراءة و الكتابة) و الافتراض هنا هو أن إمكانية الحصول على فرص تعليم القراءة و الكتابة تعتبر الخطوة الأولى في طريق التعليم و ابتدءا من تقرير التنمية البشرية 2010 ،أصبح اكتساب المعرفة يقاس بمؤشر متوسط سنوات الدراسة محل الإلمام بالقراءة و الكتابة و مؤشر السنوات المتوقعة للدراسة محل المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس ، و بالتالي يتجاوز هذا البعد (اكتساب المعرفة) من مجرد تقدير للكمية إلى تقدير النوعية .

– مستوى المعيشة اللائق ، و يقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي حسب تعادل القوة الشرائية ،وهو المؤشر المختار للتعبير عن مدى حيازة الفرد للموارد اللازمة لتحقيق مستوى كريم للمعيشة ،و ابتدءا من تقرير 2010 ،تم استبداله بنصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي و هذا تفاديا للفوارق بين دخل السكان في البلد الواحد و الناتج المحلي .

7– **المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصاديات الناهضة[2]**: يصدر هذا المؤشر عن مركز الشؤون المالية الذي أسسته مجموعة جريدة الأحداث العالمية الأمريكية عام 1996 بمعدل مرتين في السنة لغرض قياس مدى قدرتها على توفير بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة، ويستخدم المؤشر المركب إلى ثلاثة مؤشرات فرعية تتضمن 3 مكونات هي:

أ– مؤشر البيئة الاقتصادية: (يتكون من21عنصرا تغطي المؤشرات اقتصادية رئيسية الاندماج في الاقتصاد العالمي، مؤشرات بيئة أداء الأعمال).

1 جوادي علي ، طهراوي فريد ، مجلة إضافات اقتصادية ،جامعة غرداية ،الجزائر ،العدد 2 ،سبتمبر 2017 ص 166.

2 تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، ص، 60.

ب- مؤشر البنية التحتية للمعلوماتية: (يتكون من21عنصرا تعطى مؤشرات نوعية التعليم، مؤشرات البنية التحتية للمعلوماتية، مؤشرات انتشار المعلوماتية).

ج- مؤشر البيئة الاجتماعية: (يتكون من21عنصرا تغطي مؤشرات التنمية،الاستقرار الاجتماعي، مؤشرات الصحة العالمية ومؤشرات حماية البيئة الطبيعية).

8- **مؤشر الائتمان السيادي**[1]: تسعى العديد من الدول و المؤسسات إلى الحصول على تسديد ما يستحق عليها من التزامات، ويعتبر التقييم الائتماني الذي تحصل عليه الدولة من وكالات التصنيف الائتماني العالمية مؤشر لوضعها الاقتصادي والمالي بالإضافة إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي، ومستقبل الدولة أو المؤسسة التي يتم تقييمها.

9- **مؤشرات تقويم المخاطر القطرية** :

أ- مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية: يهتم هذا المؤشر بقياس المخاطر المرتبطة بقدرة الدول على السداد ،و يعكس مدى تأثر الإلتزامات المالية للمؤسسات العاملة في هذه الدول ،بأدائها الاقتصادي و بأوضاعها السياسية و بيئة أداء الأعمال فيها ،ويستند هذا المؤشر إلى مؤشرات فرعية لتقييم العوامل السياسية ،و المخاطر المالية المختلفة و سلوك السداد في العمليات القصيرة الأجل[2]. و تقسم الدول حسب هذا المؤشر إلى :

❖ **درجة الاستثمار A:** وتنقسم إلى أربع مستويات:

A1: البيئة السياسية و الاقتصادية المستقرة وسجل السداد جيد جدا وإمكانية بروز المخاطر لعدم القدرة على السداد ضعيفة جدا.

A2: احتمال عدم السداد يبقى ضعيف جدا حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية، استقرار أو بروز سجل مدفوعات لدولة ما تقل نسبيا عن الدولة المصنفة ضمن A1.

A3: بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة قد تؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلا لان يصبح أكثر انخفاضا من الفئات السابقة.

A4: سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوء حالة مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية ورغم ذلك فان إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا.

1 تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ،2004 ، مرجع سابق ، ص :97.

2 بن مسعود محمد، مرجع سابق ذكره ، ص 262.

❖ **درجة المضاربة**: وتقسم إلى ثلاث مستويات:

B: يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير اكبر على سجل السداد السيئ أصلا.

C: قد تؤدي البيئة سياسية والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور اكبر في سجل السداد السيئ أصلا.

D:ستؤدي درجة المخاطر العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في الدولة مما يجعل سجل السداد من سيئ جدا إلى أكثر سوءا.

ب- **المؤشر المركب للمخاطر القطرية** [1]: يصدر شهريا عن من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG)منذ عام 1980 ، لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار ،و يغطي المؤشر 140 دولة منها 18 دولة عربية

- مكونات المؤشر : يتكون المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي : مؤشر تقييم المخاطر السياسية (يشكل نسبة 50 بالمائة من المؤشر المركب) مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (يشكل 25 بالمائة) ،مؤشر نقييم المخاطر المالية (يشكل 25بالمائة) .

1 البشير عبد الكريم ،مرجع سابق ذكره، ص ب 151 .

خلاصة الفصل :

من الفصل الثاني استخلصنا أن لمناخ الاستثمار ارتباطات بشتى المجلات فمناخ الاستثمار ينظر على انه ذلك النظام الذي يتفاعل مع البيئة و المجتمع بما يحتويه من أفراد و منظمات و قطاعات مختلفة و المتغيرات السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية و القانونية و الثقافية و حتى الطبيعية ، و المؤثرة في ثقة المستثمر و الجاذبية له بأقل المخاطر و أعلى عائد ممكن ، لذا فالتحدي الذي يمكن أن تواجهه الجزائر أو أي دولة هو كيفية تطوير مناخها الاستثماري و تحسينه لمحاولة جذب المستثمر الأجنبي أو بالأحرى الاستثمار الأجنبي المباشر.

و كما لاحظنا في دراستنا للمناخ الإستثماري يمكن اعتبار المناخ أهم شيء يمكن من خلاله جذب رؤوس الأموال الأجنبية لتطوير الإقتصاد المحلي.

الفصل الثالث

دراسة و تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تمهيد :

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مطلبا تسعى إليه الدول النامية عموما و الجزائر خصوصا في سياق سعيها على تحقيق تنميتها،و على الرغم من التحسن التدريجي للمناخ الاستثماري في الجزائر، و ما تضمنه من العديد من المزايا و الحوافز ، إلا أن حجم الاستثمارات الوطنية و الأجنبية لم ترق إلى مستوى الفرص و الإمكانات المتاحة ذلك أن هناك جملة من العوائق التي تسمم بيئة الأعمال و من ثم ،تطرد الاستثمارات المحتملة، ولذلك تسعى الجزائر جاهدة لتحسين صورتها الخارجية بصفة عامة و مناخ استثمارها بصفة خاصة ،من أجل كسب ثقة المستثمرين الأجانب و جعلهم يوطنون استثماراتهم بها. و قد قطعت أشواطا في سبيل تحقيق ذلك ،إلا أن مجرد تحسين مناخ الاستثمارات غير كاف لتحقيق الأهداف المرجوة في ظل المنافسة الدولية في مجال تحسين مناخ الاستثمار،و لا بد أن تكون من بين الأحسن لتحقيق الأهداف المرجوة . وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث :

المبحث الأول : الإطار التشريعي و المؤسساتي للإستثمار في الجزائر

المبحث الثاني: واقع و مزايا و عوائق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثالث : دراسة و تقييم مناخ الإستثمار الإجنبي المباشر في الجزائر .

المبحث الأول : الإطار التشريعي و المؤسساتي للاستثمار في الجزائر

المطلب الأول الإطار التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :

إن النقاش حول دور رأس المال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الوطني كان دائما يرتكز حول المسائل المرتبطة بملكية الاستثمار الأجنبي و مدى مساهمة الشركاء الأجانب في رأس مال الشركات المنجزة و كذا حول المسائل المرتبطة بتحويل الأرباح إلى الخارج ، في هذا الإطار فإن عدة قوانين تم سنها بين سنة 1963 و 2009 حيث مرت طرق التعامل مع هذا النوع من الاستثمار بعدة مراحل كل مرحلة تتميز بخصائص سياسية و اقتصادية خاصة بها .

و فيما يلي عرض لأهم القوانين المنظمة للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

الفرع الأول: فترة التسعنات و ما قبلها [1]:

1- **القانون رقم 227/63 المؤرخ في 26 جويلية 1963** :

يعتبر أول قانون يتناول الاستثمارات الأجنبية و تم سنه بعد مرور سنة على استقلال الجزائر و كان الهدف من ورائه هو المحافظة و الإبقاء على رؤوس الأموال الأجنبية التي كانت موجودة قبل الاستقلال من جهة ، و من جهة أخرى من أجل اجتذاب رؤوس أموال أجنبية أخرى بدافع مساهمة أكبر في بناء الإقتصاد الوطني كما تم تحديد بموجب هذا القانون الضمانات و الحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب أهمها :

- ❖ حرية الاستثمار للأشخاص الطبيعيين و المعنويين الأجانب ؛
- ❖ حرية التنقل و الإقامة لمستخدمي و مسيري هذه المؤسسات ؛
- ❖ المساواة أمام القانون ؛
- ❖ ضمان ضد نزع الملكية و لا يكون نزع الملكية ممكن إلا بشروط و أسباب خاصة .

إلا أن هذا القانون لم يطبق واقعيا و ذلك للاعتبارات التالية :

- الأوضاع الاقتصادية و السياسية المتأزمة من خلال غياب إطار حقيقي لهيكل الاقتصاد الوطني و الذي كان مبني على مخلفات الاستعمار؛
- المناخ العام الذي كان يتسم بتطبيق مبادئ تنادي بإعطاء الأولوية للقطاع العام و المعارضة الشديدة لمشاركة القطاع الخاص بالرغم من سماح هذا القانون بذلك.

1 قريد عمر، مرجع سابق ذكره ، ص ص 307 ، 310 .

2- قانون الاستثمار لسنة 1966:

مباشرة بعد التصحيح الثوري شهد القطاع الاقتصادي تصحيح للقانون السابق الذي لم تكن له نتائج ملموسة فكان لقانون 1284/66 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 و كان أكثر شرحا و تحديدا لتدخل القطاع الخاص ، و كذا الإمتيازات و الضمانات التي يوفرها و كيفية الاستفادة منها خاصة اشتراط ضرورة توفيرها مناصب شغل و تكوين العمالة و تأهيلها ، و كذا تغطية قيمة المشروع من رأسمالهم الخاص و من أهم مبادئ هذا القانون ما يلي :

- ❖ حدد هذا القانون أن الاستثمار في القطاعات الحيوية يرجع إلى الدولة و الهيئات التابعة لها بمعنى احتكار الدولة لهذه القطاعات الحيوية ، و يمكن لرأس المال الخاص الوطني أو الأجنبي أن يستثمر في القطاعات الأخرى على أن لا يتم ذلك بكل حرية ، كما حددت القطاعات الممكن أن تستقطب هذه الإستثمارات هي الصناعة و السياحة.
- ❖ تتعلق الامتيازات و الضمانات الخاصة بالإستثمار الأجنبي في منح الاعتماد من ثلاث هيئات محددة في هذا القانون و هي :
  - الإعتمادات الممنوحة من طرف الوالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة ؛
  - الاعتمادات الممنوحة من طرف أمانة اللجنة الوطنية للاستثمارات و هي خاصة بالمؤسسات المتوسطة ؛
  - الاعتمادات الممنوحة من قبل وزارة المالية و الوزارة المعنية بالقطاع في حالة المشاريع الكبيرة .

و يتضمن الاعتماد من عدة ضمانات و امتيازات أهمها المساواة أمام القانون لاسيما المساواة الجبائية و الضمان ضد التأميم .

إن كل من قانوني 1963 و 1966 لم يمكنا الجزائر من استقطاب المستثمرين الأجانب لعدة أسباب أهمها التوجه الاشتراكي للبلاد، و كذا كون هذين القانونين ينصان على إمكانية التأميم .

3- قانون الاستثمار لسنة 1982:

شهدت الجزائر تغييرا جديدا للتشريعات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في إطار إسترتيجية تنموية ترتكز على لا مركزية تسيير الاقتصاد الوطني و إشراك القطاع الخاص حسب ما ينص عليه القانون رقم 11/82 المؤرخ في 21 أوت 1982 و الذي كان من أهم أهدافه ما يلي :

- ❖ الرفع من طاقة الإنتاج الوطني و إنشاء مناصب شغل جديدة و الزيادة في الدخل الوطني و ذلك بمساهمة الاستثمارات الخاصة المنتجة الوطنية و الأجنبية ؛
- ❖ العمل على التكامل بين القطاعين العام و الخاص و إعطاء لهذا الأخير مساحة أكبر لدفع عجلة النمو الاقتصادي ؛
- ❖ تحقيق مبدأ العدالة الإجتماعية من خلال تكريس سياسة التوازن الجهوي و الوصول بالتنمية إلى المناطق المحرومة ؛

❖ إنشاء شركات مختلطة أين حددت نسبة المشاركة الأجنبية بأقصى حد و هو 49% من رأس مال الشركة المختلطة ، في حين 51 % الباقية تمثل المشاركة المحلية ؛

❖ تحديد الحوافز المقدمة للشركات المختلطة و المتعلقة بالإعفاءات الجزئية من الضرائب العقارية و المتعلقة بالأرباح و كذا الضمانات التي تسمح للأجانب في المشاركة في تسيير الشركة واتخاذ القرار وفق قواعد ترتيبات القانون التجاري و حق تحويل الأرباح و أجور العمال ...الخ .

و نتيجة للأزمة البترولية أواخر سنة 1985 و بداية 1986 و ما ترتب عنها من آثار سلبية و خطيرة على الاقتصاد الوطني، عمدت السلطات الجزائرية إلى تكريس ضرورة إفساح المجال أكثر لرأس المال الأجنبي خاصة و أن قانون الاستثمار لسنة 1982 لم يحقق النتائج المرجوة لعدة اعتبارات كان أهمها التوجه السياسي و الاقتصادي و بقاء السلوك المنافي تماما لاستقطاب رأس المال الأجنبي ، و أن المناخ الإستثماري في عمومه لم يكن مهيأ و ملائما لذلك و عدم شفافية الإطار القانوني ، و هذا ما أدى إلى تبني قانون جديد و هو 86-113 المؤرخ في 19 أوت 1986 كقانون معدل و متمم .

ومن أهم النقاط التي جاء بها هذا القانون هو فتح قطاع المحروقات لتدخل الاستثمار الأجنبي حيث أرسى قواعد التنقيب و البحث عن المحروقات و استغلالها و نقلها و كذا حقوق المؤسسات التي تمارس هذا النشاط ، و مكن بذلك الشركات الأجنبية من التدخل في قطاع المحروقات عن طريق الشراكة مع المؤسسة الوطنية سوناطراك شرط أن لا تتعدى مساهمة الرأس المال الأجنبي 49%.

و قد حدد القانون جملة من الحقوق و الامتيازات التي يتسع بها المستثمر الأجنبي أهمها .

- المشاركة في هياكل التسيير ؛
- رفع أو خفض رأس مال الشركة المختلطة ؛
- ضمان التعويض في حالة التأميم أو نزع الملكية ؛
- تحويل جزئي لأجور العمال الأجانب ؛
- تمديد أجل المشروع إلى 99 سنة عوضا عن 15 سنة و المنصوص عليها في القانون السابق .

إلا أن نتائج هذا القانون لم تكن في مستوى التطلعات كالقوانين التي سبقته بفعل سياسة ثقافية و سياسة اقتصادية لا تزال تؤمن بالنظام الاشتراكي، و كذا بفعل أزمة الديون الخارجية التي أصبحت تلوح في الأفق .

4- قانون النقد و القرض 10/90[1]:

يعتبر القانون رقم10/90 الصادر في 14افريل1990 والمتعلق بالنقد والقرض من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات، فهو يهدف إلى إضفاء الأهمية لمكانة النظام البنكي الجزائري، بالإضافة إلى ذلك يعتبر بمثابة

1 منصوري الزين ، مرجع سابق ذكره، ، 95.

تنظيم جديد لمعالجة ملفات الاستثمارات الأجنبية على مستوى بنك الجزائر، كما اسند لمجلس النقد والقرض مهمة إصدار القرارات المطابقة للمشاريع المقدمة، وحركة رؤوس الأموال.

إن أول ما جاء به قانون النقد والقرض في مجال الاستثمار الأجنبي هو استبدال معيار الجنسية الذي يفرق بين المستثمرين المحليين بمعيار الإقامة الذي يفرق بين المقيم وغير المقيم. حيث يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل نشاطات اقتصادية غير مخصصة للدولة أو المؤسسات المتفرغة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني، وبذلك فانه يمكن للمستثمرين غير المقيمين أن يؤسسوا شركات يملكونها بصفة كلية و بدون مشاركة أو مساهمة من المؤسسات الجزائرية، كما أن هذا القانون في مادته 183 يشجع على إقامة علاقات استثمار بين المتعاملين الوطنيين و الأجانب رغبة في خلق مناصب شغل جديدة و لجلب التكنولوجيا، وفي المادة184 تم وضع ضمانات فيما يخص طرق نقل و تحويل رؤوس الأموال والمداخل، الفوائد للمستثمرين الأجانب، أما بالنسبة للمقيمين في الوطن فيحق لهم تحويل أموالهم للخارج من أجل ضمان تمويل النشاطات التكميلية في الخارج لعملهم في الجزائر.

5- <u>المرسوم التشريعي رقم12/93:</u>

جاء هذا المرسوم التشريعي بعد ثلاث سنوات من صدور قانون النقد والقرض، وهو يبين الإرادة الواضحة للدولة من أجل ترقية الاستثمارات،وكذا تحقيق سياسة الانفتاح الاقتصادي حيث احدث عدة تغيرات وبذلك فهو يرتكز على ما يلي:

- المعاملة المماثلة لكل المستثمرين ؛
- إعفاء القطاع الخاص الوطني و الأجنبي من القيود التي كانت في ظل القوانين السابقة ؛
- منح العديد من الحوافز و الامتيازات للمستثمرين قصد تشجيع و تطوير الاستثمار[1].

<u>الفرع الثاني: فترة ما بعد التسعينات:</u>

تميزت هذه الفترة بعودة الاستقرار السياسي،الأمني وتحسن في الأوضاع الاقتصادية، مما استلزم مواكبة هذه الأوضاع الجديدة بصدور حزمة كبيرة من القوانين والمراسيم والأوامر كلها تدخل في عمق الإصلاحات وقد مست كل القطاعات بدون استثناء، ومن التشريعات التي عالجت موضوع الاستثمار ما يلي:

1- **<u>الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20اوت المتعلق بتطوير الاستثمار</u>**: جاء هذا الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار من أجل إعطاء دفع جديد لمسيرة الاستثمارات في الجزائر، وذلك بعد النتائج السلبية التي خلفها المرسوم التشريعي رقم12/93، حيث أن التجربة دلت على بعض النقائض و القصور فيها، طالما أنه لن يحقق ما كان منتظرا منه، رغم الضمانات و الحوافز التي قدمت فيه .لذلك جاء الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير

1 كمال عليوش قريوع ،قانون الاستثمارات في الجزائر ، ط 1، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1999 ، ص ،11.

الاستثمار في ثوب جديد ليعزز الحوافز و يشجع على المزيد من الاستثمارات و يتفادى بطبيعة الحال ما وقع فيه المرسوم التشريعي السابق من مأخذ،حيث ارتكز القانون الجديد على مبادئ أساسية أهمها:

- ❖ إقرار مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار و إلغاء أي نوع من التصريح المسبق ؛
- ❖ المساواة بين جميع المستثمرين في الحقوق و الواجبات ؛
- ❖ تسهيل انطلاق العملية الاستثمارية من خلال إيجاد إطار يتولى التعامل مع المستثمرين.

ويمكن الإشارة إلى قانون المالية لسنة 1996، والمادة 138 من قانون الضرائب المباشرة، وكذا المادة 309 من قانون الضرائب، قد تضمنت عدة مزايا للمستثمرين المنتجين والذين يصدرون سلعا وخدمات إلى الأسواق الخارجية، نذكر منها:

- إعفاء الشركات القائمة بعمليات بيع السلع و الخدمات للتصدير من دفع الضريبة المفروضة على أرباحها المحققة بصورة مؤقتة لمدة خمس سنوات ؛
- إمكانية استفادة المصدر من تخفيضات بنسبة تقدر بنحو 50 % تمنحها الشركات الوطنية للملاحة البحرية و الجوية و تلك التي تمنحها الموانئ في مجال نقل البضائع[1].

2- **الأمر رقم 04/01 الموافق ل 20اوت لسنة2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية و تسييرها و خوصصتها** : يتكون هذا الأمر من 43 مادة موزعة على إحدى عشر فصلا، تتناول تعريف المؤسسة العمومية الاقتصادية و شكل رأسمال الاجتماعي لها وكيف يتم الاقتناء والتنازل و تركيبة مجلس الإدارة و إبرام الاتفاقيات و غيرها من الأحكام والقواعد التي تنظم هذه المؤسسات، و تتناول الأحكام المتعلقة بالخوصصة (من المادة 13 إلى المادة 19) وكذلك الإجراءات المتعلقة بتنفيدها (المادة 20إلى المادة25)، وكيفيات مكانة العمال الإجراء منها ومراقبة هذه العمليات والشروط العامة المطبقة على نقل الملكية وغيرها، يضاف إلى هذا الأمر القانون رقم17/01 المؤرخ في 21اكتوبر 2001 والذي يتضمن تنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وخوصصتها.

3- **المرسوم التنفيذي رقم373/02:** الصادر في نوفمبر2002 والمتعلق بإنشاء صندوق ضمان القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

4- **الأمر 11/03 المؤرخ في 26 اوت2003 :** الذي سمح بإعادة النظر في تنظيم و سير القطاع البنكي خاصة فيما يتعلق بدور كل من بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض وكذا عملية مراقبة البنوك والمؤسسات المالية إلى جانب قواعد الصرف وحركات رؤوس الأموال.

5- **المرسومين التنفيذيين رقم356/06 ورقم357/06**: المؤرخين في أكتوبر 2006 والمتضمنين صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و تحديد تشكيلة لجنة الطعن المختصة في مجال الاستثمار.

1 المادة 11 من القانون رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار ، الجريدة الرسمية .

6- **المرسوم التنفيديرقم08/07**:المؤرخ في22اكتوبر2008 المتمم للقائمة المعدة بموجب المرسوم التنفيذي 08/07 القرار الوزاري الصادر في 25يوليو 2008 المتعلق بمعاينة الدخول للاستثمارات المصرح بها بموجب الأمر 03/01.

7- **الإقرار الصادر عن وزارة الصناعة و ترقية الاستثمارات**: المؤرخ في 18مارس 2009 المحدد لمكونات ملف التصريح بالاستثمار.

8- **قانون المالية التكميلي**: فيما يخص الاستثمارات العمومية في إطار البرنامج الخماسي الثاني لسنة 2014/2010 بالإضافة إلى الأمر 12/11 المؤرخ في يوليو2011[1].

المطلب الثاني : الإطار المؤسساتي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :

الفرع الأول: المجلس الوطني للإستثمار[2]

تم إنشاء المجلس لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات الذي يضمن أمانته . هو تحت سلطة رئيس الحكومة الذي يتولى رئاسته تنجم عن أعماله قرارات وبلاغات و توصيات. الأعضاء الدائمين التي يشكلون المجلس هم وزراء من الحقائب الوزارية التالية:

-السلطات المحلية ؛
-المالية ؛
-الصناعة وترقية الاستثمار؛
-التجارة ؛
-الطاقة والمناجم ؛
-السياحة ؛
-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعة التقليدية ؛
-تهيئة والبيئة والمحيط و السياحة.

و يسهر على ترقية الإستثمار و ذلك من خلال [3]:

- اقتراح إستراتيجية تطوير الاستثمار و أولوياته ؛
- دراسة البرنامج الوطني لترقية الاستثمار الذي يسند إليه و يوافق عليه في مجال تطوير الاستثمار؛
- دراسة كل إقتراح لتأسيس مزايا جديدة و كذا كل تعديل للمزايا الموجودة ؛

---

1 الامر 12/11المؤرخ في 18يوليو2011 يتضمن قانون تكميلي 2011.

2 موقع وزارة الصناعة و المناجم ، http://www.mdipi.gov.dz ،
الرابط-http://www.mdipi.gov.dz/?%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A,224 ، في 2019/05/30 ، 16:34 .

3 قريد عمر، مرجع سابق ذكره ، ص 319 .

- دراسة مقاييس تحديد المشاريع التي تكتسي أهمية بالنسبة للإقتصاد الوطني و يوافق عليها.

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار:

هي عبارة عن مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي أنشئت بموجب القانون رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت2001 [1]

شهدت الوكالة التي أنشأت في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينيات و المكلفة بالاستثمار تطورات تهدف للتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد. خولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار من 1993 إلى 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مهمة تسهيل و ترقية و اصطحاب الاستثمار[2].

❖ **مهام الوكالة** [3]:

تتمثل مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في:

- تسجيل الاستثمارات ؛
- ترقية الاستثمارات في الجزائر و في الخارج ؛
- ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية ؛
- تسهيل ممارسة الأعمال و متابعة تأسيس الشركات و إنجاز المشاريع ؛
- دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم ؛
- الإعلام والتحسيس في لقاءات الأعمال ؛
- تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها.

لقد تجسد الانتقال من وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تعديلات على مستوى الإطارات المؤسساتية و التنظيمية و المتمثلة في:

- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار، هيئة يترأسها رئيس الحكومة مكلفة باستراتجيات و أولويات التطوير ؛
- إنشاء هياكل جهوية للوكالة التي تساهم بالتشاور مع الفاعلين المحليين في التنمية الجهوية. تتمثل هذه المساهمة خاصة في توفير وسائل بشرية و مادية من أجل تسهيل و تبسيط عمل الاستثمار؛

1 العرابي خديجة ،دحمتني عزيز، الذكاء الإقتصادي كآلية لإستقطاب الاستثمارات الأجنبية، الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار كنموذج ،مجلة البشائر الإقتصادية، العدد الثالث، 04ديسمبر 2017 ، ص 56 .

2 موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ،http://www.andi.dz ، في 2019/05/30 ، 17:58 .

3 نفس المرجع أعلاه ، http://www.andi.dz

- إرساء لجنة طعن ما بين وزارية مكلفة باستقبال شكاوي المستثمرين و الفصل فيها؛
- توضيح أدوار مختلف المتدخلين في مدرج الاستثمار؛
- مراجعة نظام التحفيز على الاستثمار؛
- تخفيض آجال الرّد للمستثمرين من 60 يوما إلى 72 ساعة ؛
- إلغاء حد التمويل الذاتي المطلوب من أجل الحصول على المزايا؛
- تبسيط إجراءات الحصول على المزايا؛
- تخفيف ملفات طلب المزايا.

ضمنت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بحكم خبرتها و حنكتها في مجال ترقية الاستثمار مكانة داخل شبكات دولية لوكالات ترقية الاستثمار كما تتعاون خاصة مع نظرائها الأوروبيين و العرب و الأسيويين:

- الجمعية العالمية لوكالات ترقية الاستثمارات التي تشمل أكثر من 150 وكالة ترقية استثمار في العالم؛
- "أنيما"، شركات أورومتوسطية لوكالات ترقية الاستثمار لـ 12 بلد للضفة الجنوبية للبحر المتوسط بالشراكة مع وكالات فرنسية و إيطالية و إسبانية؛
- "أنيما" ، شبكة استثمار، جمعية أنشأت عقب شبكات "أنيما" و وسعت لدول أوروبية أخرى؛
- إبرام عدة عقود و اتفاقيات ثنائية مع وكالات ترقية الاستثمار تهدف لتبادل الخبرات و الممارسات الجيدة فيما يخص ترقية الاستثمار.

تعمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من أجل تقديم خدمات وفقا للمعايير و المقاييس الدولية مع مؤسسات و هيئات دولية مختلفة مثل :

- CNUCED للاستشارة و الخبرة بمناسبة فحص سياسة الاستثمار في الجزائر؛
- ONUDI لتكوين و إتقان إطارات الوكالة حول مناهج تقييم مشاريع الاستثمارات؛
- البنك العالمي من أجل تدقيق سياق إنشاء المؤسسات و اقتراحات خاصة بتدابير التحسين في إطار برنامج "القيام بالأعمال."

المبحث الثاني : مقومات و مزايا و عوائق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الأول : المقومات الإقتصادية الجالبة للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

نظرا للدور الذي تلعبه القطاعات الإقتصادية في الدولة في جلب إهتمام المستثمرين الأجانب فسنحاول في هذا المطلب النظر في أهم ما تحتويه الجزائر كبنية تحتية دراسة أهم المقومات الاقتصادية الجالبة للإستثمار في الجزائر. و تتمثل المقومات الاقتصادية لجلب الإستثمار الأجنبي المباشر في ثلاث عوامل، و هي : عوامل السوق ، عوامل الكفاءة و عوامل الموارد.

الفرع الأول: عوامل السوق

بلغ عدد سكان الجزائر 40606052.00 في سنة 2016 حسب إحصائيات البنك الدولي مقارنة مع السنوات التي قبلها هذا يشكل ارتفاعا كبيرا في عدد السكان حيث كان عدد السكان في الجزائر سنة 2010 لا يتجاوز 36117637.00 أي بزيادة قدرها 1.12 بالمائة [1]،و يتمركز أغلبهم في شمال البلاد على طول السواحل .أما بالنسبة للنمو الديموغرافي أوضحت دراسة أجرتها مديرية السكان لوزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات أن نسبة المواليد الإجمالية في الجزائر, أي عدد المواليد الأحياء لكل 1000 ساكن, قد ارتفعت من 19,36 لكل ألف ساكن في 2000 إلى 25,40 لكل ألف ساكن في عام 2017, وهو ما يشكل نسبة من بين "النسب الأكثر ارتفاعا في العالم". وتؤكد الدراسة التي قُدمت بمناسبة اليوم العالمي للسكان بأن هذا النمو يضع "الجزائر مرة أخرى بين الدول التي لها نسبة مواليد مرتفعة في العالم". وشددت الدراسة على أن "الجزائر قد دخلت منذ أزيد من عشرية في حركية ديموغرافية تميزت بارتفاع في نسبة المواليد", مذكرة أن المعدل السنوي للمواليد الأحياء, وبعد أن انخفض بما يقارب النصف بين 1985 و2000, ليمر على التوالي من 885.000 إلى 589.000, هو في تزايد مستمر, متجاوزا المليون في عام 2014 ليصل إلى 1.067.000 من المواليد الأحياء في عام 2016, متبوعا بتراجع خفيف في عام 2017 إذ بلغ 1.060.000 من المواليد الأحياء[2].

وعن توزع سكان الجزائر حسب الجنس تظهر البيانات أن عدد الرجال يتجاوز بشكل طفيف عدد النساء حيث بلغ عدد السكان الذكور 21,1 مليون نسمة حتى 1 جانفي 2017 مقابل 20,59 مليون من السكان الإناث، من إجمالي 41,72 مليون نسمة. أما عن الفئات العمرية، تشير بيانات الديوان إلى أن عدد السكان الذين لا يتجاوز عمرهم 25 سنة بلغ 18,76 مليون نسمة أي 45 بالمائة من إجمالي السكان ويقدر عدد السكان الأقل من 30 سنة بـ 22,48 مليون نسمة أي 54 بالمائة من إجمالي السكان . واستنادا على فرضية أن معدل النمو المسجل في 2017 سيتواصل في 2018 يتوقع الديوان الوطني للإحصاءات بلوغ إجمالي عدد السكان المقيمين 43,4 مليون نسمة إلى 1 جانفي 2019 .وفي توقعاته للتطور عدد السكان الجزائريين حتى عام 2040 يشير

1 موقع ، البنك الدولي https://data.albankaldawli.org ، الرابط : https://data.albankaldawli.org/country/algeria .

2 موقع ، وكالة الأنباء الجزائرية http://www.aps.dz ، الرابط : http://www.aps.dz/ar/algerie/58653-2018-07-13-16-16-03

الديوان إلى أنه مع افتراض أن معدل الخصوبة سيصل إلى 2,4 طفل / امرأة مع متوسط عمر متوقع بـ 82 سنة للرجال و 83 سنة للنساء، فإن عدد السكان المقيمين في الجزائر يصل إلى عدد من 44,253 مليون في عام 2020 و 51,352 مليون في عام 2030 و 57,65 مليون في عام 2040 .وفقا لنفس التوقعات فإن عدد السكان الذين تزيد أعمارهم عن 70 سنة سيزيد من 1,6 مليون شخص في عام 2018 إلى 5 ملايين في عام 2040 .أما عدد السكان الأقل من 30 سنة، فسينتقل من 22,73 مليون في 2018 إلى 27,1 مليون في عام 2040.[1]

وهكذا نلاحظ كبر حجم السوق الجزائرية و بأنها سوق واعدة و توفر حجم كبير من المستهلكين مما يعتبر كعامل جذب للشركات متعددة الجنسية و بالتالي الإستثمارات الأجنبية المباشرة .

الفرع الثاني: عوامل الكفاءة

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتدفق على البلدان التي تملك بنية تحتية جيدة المستوى. و كما هو معلوم ، يقصد بالبنية التحتية الطرق و المواصلات السلكية و اللاسلكية و الصرف الصحي،محطات القوى الكهربائية ، خطوط الطيران و المطارات و شبكة المواصلات الداخلية ، بالإضافة إلى المناطق الصناعية التي تمثل أهم أشكال البنية التحتية .

1-المناطق الصناعية[2] :

تتوفر الجزائر حاليا على 72 منطقة صناعية تغطي مساحة إجمالية تقدر بأكثر من 12000 هكتار .كما تتوفر البلاد على 450 منطقة نشاطات، تتربع على مساحة تفوق 17000 هكتار .

الجدول رقم (3-1): جدول يوضح عدد و مناطق تمركز المناطق الصناعية و مناطق النشاطات عبر مختلف ولايات الوطن

الولاية	منطقة النشاطات		المناطق الصناعية	
	العدد	المساحة	العدد	المساحة
عين الدفلى	6	75	1	131,57
عين تموشنت	13	95,2	2	334,81
الجزائر	22	169,9	4	1478
عنابة	7		3	
بجاية	16	131	3	209
بليدة	6	60,9	3	196
بويرة	14	123,3	1	225,58

1 موقع : الإذاعة الجزائرية http://www.radioalgerie.dz ،الرابط :
http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20180627/145117.html

2 موقع : الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري http://www.aniref.dz ، الرابط : http://www.aniref.dz/index.php/ar/2015-07-21-13-53-09/2016-01-04-10-27-47

بومرداس	22	194		
الشلف	13	202,3	1	216
قسنطينة	12	257	3	421
الطارف	20			
قالمة	9		1	
اليزي	1	56,8		
جيجل	6	61,6	2	637
المدية	8	52,6	3	257
ميلة	16	155,2		210,4
مستغانم	9	154		
وهران	18	502	8	3218
سكيكدة	26		4	
سوق أهراس	9	53,9	1	48,3
تيبازة	11	105,2		
تيزي وزو	18	371,6	1	
تلمسان	9	164,6	1	218,8
باتنة	7	148,23	3	525
برج بوعريريج	10	100,51	1	182
الجلفة	11	398,14	1	240
البيض	2	101,1		
خنشلة	7	246,34	1	68,72
الأغواط	13	303,1	1	229,2
المسيلة	9	335	1	164
أم البواقي	18	402,33	2	292,48
السعيدة	2	83,52		
سطيف	25	236	3	669
تبسة	8	279,5		
تيارت	8	152,2	1	317
تسمسيلت	8	279,5		
أدرار	8	309,498		
بشار			1	1
الوادي	14	184,9		
غرداية	8	252,19	2	2
إليزي	1	56,8		
ورقلة	12	1311		
تمنراست	2	206		
تندوف	1	46		

المصدر : www.aniref.dz

شكل رقم (3-1) : خريطة تمثل مناطق تمركز المطارات و الموانئ و المناطق الصناعية و مناطق النشاطات و الطرق السريعة و طريق السيار شرق غرب، في الجزائر .

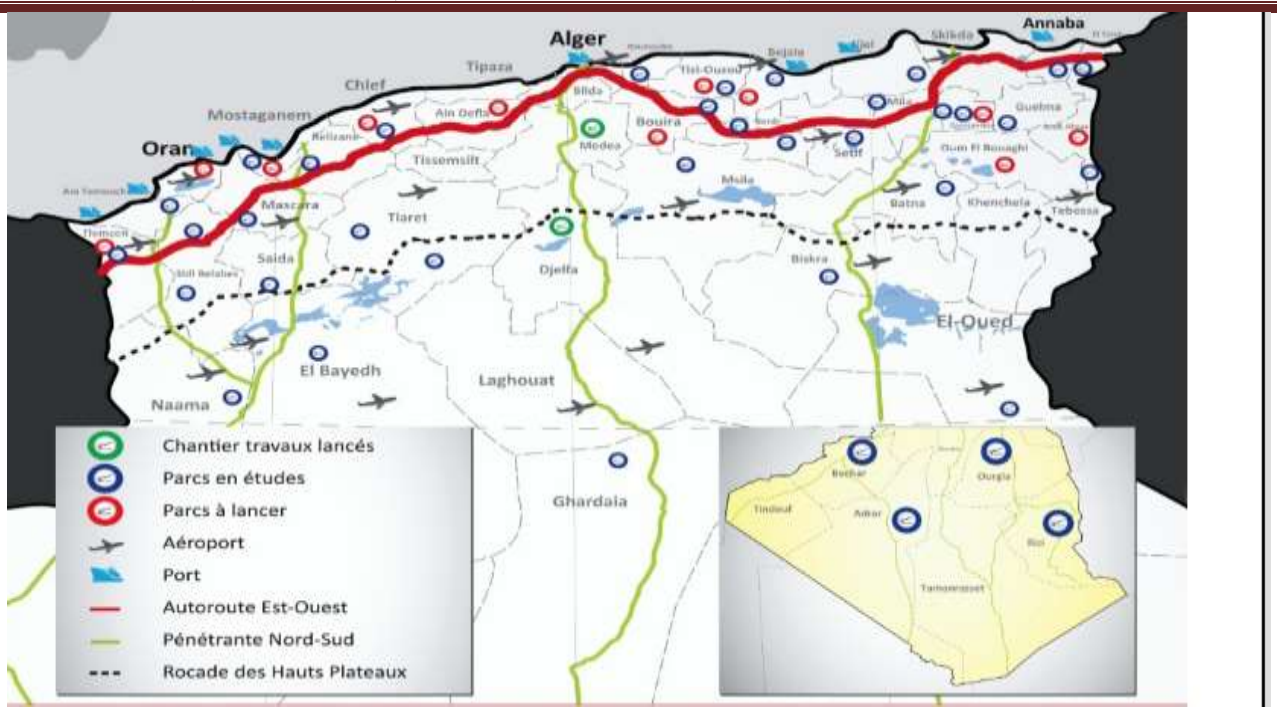

المصدر : وزارة الصناعة و المناجم ، الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري .

كما نلاحظ من الجدول(3-1) و الخريطة(3-1) أن مناطق النشاطات و المناطق الصناعية منتشرة عبر مختلف أرجاء الوطن و تتوفر الجزائر حاليا على 72 منطقة صناعية تغطي مساحة إجمالية تقدر بأكثر من 12000هكتار . كما تتوفر البلاد على 450 منطقة نشاطات، تتربع على مساحة تفوق 17000 هكتار. أغلبها يتمركز في المناطق الشمالية و الهضاب العليا و أقلها يتمركز في منطقة الجنوب الكبير،،تتابع الجزائر بناء المناطق الصناعية و إعادة هيكلتها لتهيئة الأقاليم بشكل متوازن لتشجيع القطاع الخاص على الإستثمار في مختلف أرجاء البلاد. حيث شقت الطرق و الشوارع العريضة لتحسين المواصلات، كما أمنت مصادر الطاقة للمناطق الصناعية و زودتها بمختلف وسائل الإتصال. و تم تشييد المرافئ و المطارات لتسهيل نقل المواد المصدرة و المستوردة. و رصدت الحكومة مبالغ مالية لإعادة تهيئة المناطق الصناعية و إنشاء مجمعات جهوية تتكفل بتسيير المناطق الصناعية و مناطق النشاط الصناعي وفق هيكلة جديدة في محاولة لدرء النقائص المسجلة.

2- **وسائل الإتصال** :

2-1- **الطرقات**[1] : تعتبر شبكة الطرق الجزائرية واحدة من أكبر الشبكات الأكثر كثافة في القارة الإفريقية ، حيث يقدر طولها ب 112 696 كلم من الطرق، منها 29 280 كلم من الطريق الوطني و أكثر من 4910 هيكل. إن شبكة الطرق الجزائرية في تطور مستمر بفضل برنامج تحديث الطرقات السريعة. نذكر منها إنجاز الطريق السيار شرق غرب الذي يبلغ 1 216 كلم، والإطلاق القادم لمشروع انجاز الطريق السيار للهضاب العليا بطول 1020 كلم. كما نذكر الطريق السريع العابر للصحراء (شمال وجنوب) والذي تمت إعادة تهيئته

1 موقع : http://www.andi.dz ، الرابط : http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-transport

بقرار من الحكومة لزيادة التبادل التجاري بين الدول الست المتواجدة على طول هذا الطريق و هي(الجزائر، المالي، النيجر ،نيجيريا، التشاد وتونس).

2-2- **النقل بالسكك الحديدية** : تقدر شبكة السكك الحديدية في الجزائر ب 2.150 كلم، إذ شهدت في الآونة الأخيرة كهربة بعض المقاطع لوضع قطارات ذات سرعة فائقة قريبا من شأنها أن تربط المدن الرئيسية للبلاد.

تسير شبكة السكك الحديدية من قبل شركة النقل للسكك الحديدية الوطنية (SNTF). هذه الشبكة مجهزة ب أكثر من 200 محطة تغطي خاصة شمال البلاد، منها:

299 كلم سكك مكهربة

305 سكك مزدوجة

1 085 سكك ضيقة

من بين مشاريع السكك الحديدية في طور الإنجاز نذكر مشروع كهربة 1000 كلم من السكك الحديدية و إنجاز 3000 كلم من السكك الحديدية.

بحلول عام 2014 سيصل طول شبكة السكك الحديدية إلى 10 515 كلم.

شكل رقم (3-2) :خريطة تمثل وضعية السكك الحديدة في الجزائر

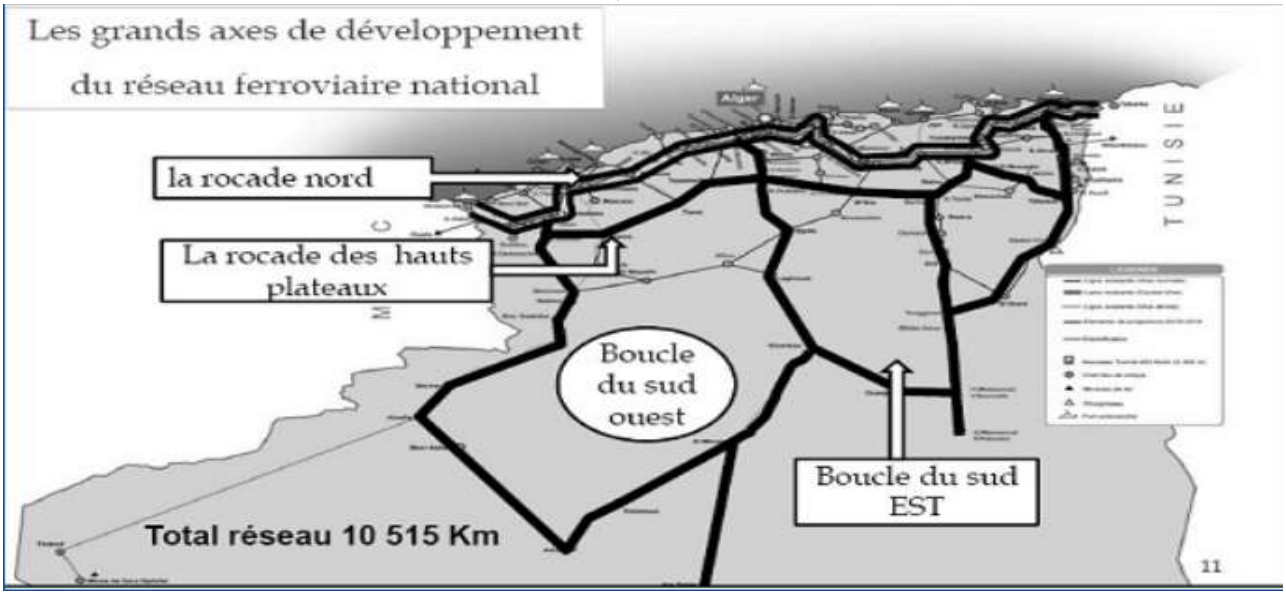

المصدر : http://www.andi.dz ، الرابط : http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-transport

الخريطة رقم (3-3) : خريطة تمثل المشاريع المرتقبة في السكك الحديدة بالجزائر

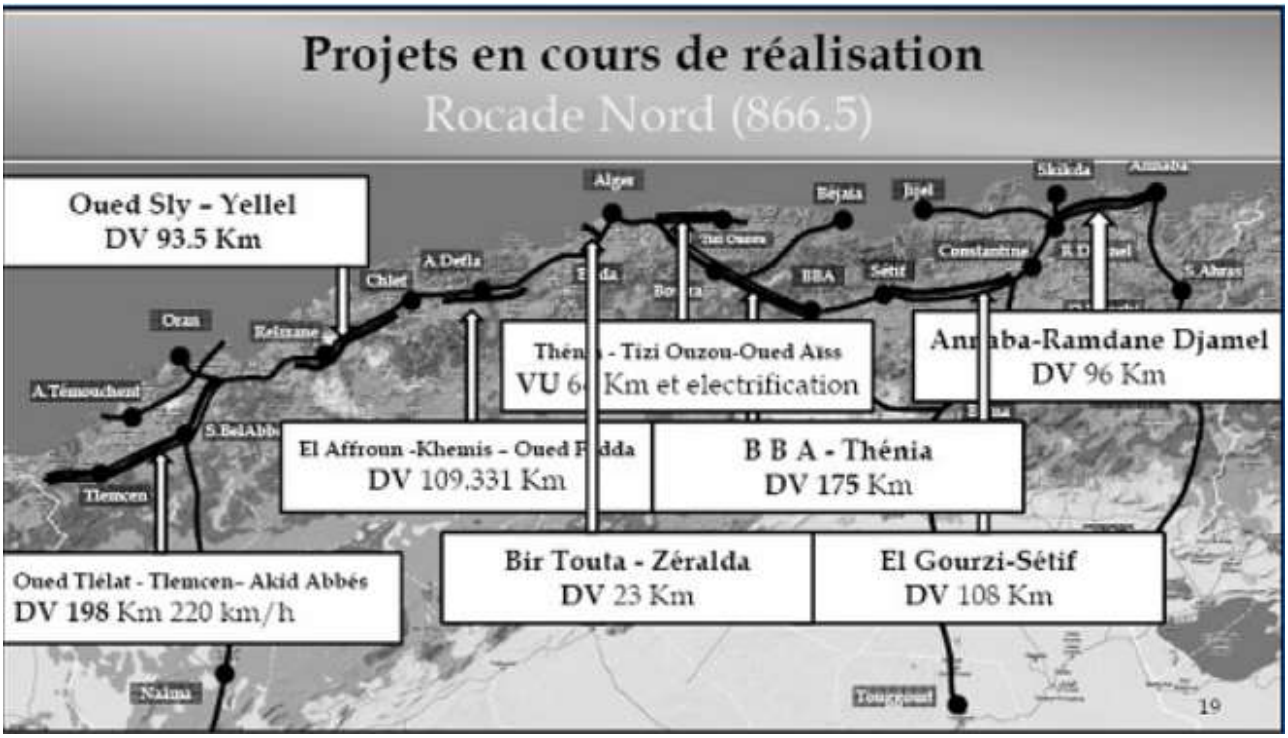

المصدر : http://www.andi.dz ، الرابط : http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-transport

2-3- **النقل الجوي**[1] : لقد حاولت الجزائر تطوير قطاع النقل الجوي بطريقة تجعل منه وسيلة حقيقية للإندماج على الصعيدين الإقليمي و الدولي.

إذ أنه سيتم إنفاق ميزانية تقدر ب 60 مليار دينار (600 مليون يورو) لتجديد أسطول الجوية الجزائرية خلال الفترة 2013/ 2017 . كما ستقتني شبكة الخطوط الجوية الوطنية ثلاث طائرات جديدة بسعة 150 مقعدا و ستقوم بتجديد 3طائرات من نوع بوينغ767 و المتواجدة حاليا في الخدمة،كما ستتم عملية شراء طائرتي شحن لنقل البضائع.

و لقد سجلت الخطوط الجوية الجزائرية خلال الموسم الصيفي معدل نمو إجمالي لحركة المرور قدر ب 15بالمائة و في عام 2011 بلغت إيراداتها 56 مليار دينار .

2-4- **النقل البحري** [2]: تعتبر الشركة الوطنية الجزائرية للملاحة (CNAN) والمؤسسة الوطنية للنقل البحري للمسافرين ممثلي قطاع النقل البحري في الجزائر. معظم العبارات (السفينة العابرة) تعمل على إيصال الركاب إلى الشواطئ الأوروبية، و نقل البضائع إلى جميع أنحاء العالم.

معظم الأنشطة التجارية الدولية تتم عن طريق النقل البحري، عبر 11 ميناء تجاري نذكر منها:الجزائر، وهران، عنابة، سكيكدة، أرزيو، بتيونا، بجاية، مستغانم، غزوات، جيجل، تنس ودلس. أما فيما يتعلق بأعمال ترميم الهياكل الأساسية للموانئ فإن عدد قليل منها استفادة من هاته العملية باستثناء محطات النفط والغاز.

1 سمير بوختالة،محمد زرقون، نوال بن عمارة ، واقع و أفاق تطوير قطاع النقل في الجزائر و دوره في التنمية الاقتصادية،المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية- عدد 06/جوان 2017 ص 52 .

2 موقع : http://www.andi.dz ، الرابط : http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-transport

2-5- **قطاع تكنولوجيا الإعلام و الاتصال**[1]: إن التقدم في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال أصبح في غاية الأهمية لبناء اقتصاد كفؤ قائم على المعرفة والمعلومات.حيث فضلت الدولة الجزائرية تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال و جعلها في قلب استراتيجيات وسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.كذلك، و بعنوان إنجازاتها و إستخدامها للتكنولوجيات الجديدة، تم تصنيف الجزائر على أنها البلد الثالث "الأكثر ديناميكية" في العالم من طرف الهيئة الدولية للاتصالات، و التي تعتبر أعلى هيئة دولية في مجال الاتصالات، كما تم ترتيبها مع البلدان اللذين أنجزوا "تقدما محرز" في مجال تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال.إذ حققت الجزائر إنجازات هامة في هذا القطاع، نذكر منها:

- وصلة الألياف البصرية البحرية: وهران– فالنسيا: إن إنجاز وصلة الألياف البصرية البحرية (اورفال)، و التي تربط مدينة وهران بمدينة فالنسيا بقدرة تدفق تصل إلى 100 جيغابيت و بطول يبلغ 563 كلم، تمثل إستثمار إستراتيجي أتى لتعزيز الولوج لخدمات شبكة ذات جودة عالية، و هذا على شاكلة الكابلين الموجودين وهما SMW4 و الذي يربط مدينة عنابة بمدينة مرسيليا، وAlpal2 الذي يربط مدينة الجزائر العاصمة بمدينة بالما.
- الهاتف النقال: فيما يخص الهاتف النقال، إن هذا المجال في أوج التوسع من خلال المنافسة الحادة لثلاث متعاملين في السوق الجزائرية. حيث بلغ عدد المشتركين حوالي 45 مليون مشترك مع توفير عروض متنوعة و بأسعار تنافسية.

إن خدمة الهاتف النقال بالجزائر عرفت إستعمال تكنولوجيا الجيل الثالث G3 منذ عام 2014 و التي تم تعميمها تدريجيا في جميع أنحاء الوطن، و مع دخول عام 2016، تم إطلاق تكنولوجيا الجيل الرابع G4 ذات التدفق العالي و التي سمحت بتسهيل الحياة الرقمية للمؤسسات و المواطنين.

- الإتصالات عبر الساتل: إستكمالا للشبكات الأرضية والبحرية، تم اتخاذ العديد من إجراءات وإطلاق أخرى في طور الإنجاز في مجال الإتصال عبر الساتل من أجل إنشاء مجموعة أرضيات توفر للمستخدمين عدة حلول في مجال الإتصال و الخدمات عبر الساتل . حيث يرتقب إطلاق أقمار صناعية لتسهيل خدمة الإتصال على مستوى التراب الوطني ككل و حتى في المناطق النائية .

1 موقع : http://www.andi.dz ، الرابط : http://www.andi.dz/index.php/ar/tic16042015

و يمكن إضافة عنصر يمكن إعتباره جزء مهم في البنية التحتية للإقتصاد وهو :

النظام المصرفي :

النظام المصرفي الجزائري[1] : يدخل الإقتصاد الجزائري اليوم و قطاعه المصرفي خصوصا في مرحلة اختبار و تحدي حقيقة، ذلك أن ظاهرة تحرير الأسواق المالية العالمية و اشتداد حدة المنافسة أخذت مسارا يصعب مجاراته في الوقت الراهن و بالوضعية و الإمكانيات الحالية لقطاعنا المصرفي. حيث للقطاع المصرفي الجزائري عدة نقاط ضعف تعيق دخول الإستثمارات الأجنبية حيث من هذه العوائق ما يلي :

- **التركيز المصرفي**: حيث تسيطر البنوك العمومية الست على السوق المصرفية ، و ذلك بأكثر من 90 بالمائة من حجم القروض و الودائع الممنوحة للإقتصاد.
- **ضعف قاعدة رأس مال للبنوك الجزائرية**: حيث أن اضعف بنك أوربي يقدر رأس ماله ب 800 مليون دولار بينما أول بنك في الجزائر هو بنك BADR لا يتعدى رأس ماله 440 مليون دولار .
- **الكثافة المصرفية** : تقاس الكثافة المصرفية بمؤشر عدد الفروع لكل 100000 نسمة ،إذ في البنوك الجزائرية تقدر ب 28000 نسمة للفرع، و هذا رغم التطور الحاصل في انتشار شبكة الفروع البنكية عبر التراب الوطني حيث يوجد في الجزائر حوالي 1350 موقع مصرفي ، و رغم ذلك يعتبر هذا الرقم غير كافي لتغطية الإحتياجات .
- **هيمنة الخدمات المصرفية التقليدية و محدودية استخدام التكنولوجيا**: لا تزال البنوك الجزائرية تعاني من سيطرة الخدمات التقليدية من عمليات إيداع ،و سحب و تحويل، و قروض على هيكل خدماتها، و التي تمثل 90 بالمائة من إيرادات البنوك، كما لا يزال إستخدام التكنولوجيا محدودا ،حيث اقتصر استعمالها على الإعلام الآلي و المعالجة الالية لبعض الخدمات حيث حتى و بعد حصول بعض التطورات على الرقمنة و إدخال التكنولوجيا في النظام المصرفي الجزائري إلا أنها تبقى تفتقر للكثير من التطوير لمحاولة اللحاق بالدول المتطورة في هذا المجال .
- **إنتشار الفساد الإداري و بيروقراطية الإجراءات** : حيث شهدت الساحة المصرفية في السنوات الأخيرة عدة إختلاسات و من بين بعض هذه الإختلاسات حيث في وصلت إلى 200 مليار سنتيم من البنك الوطني وكالة بوزريعة، و 1200 مليار سنتيم من بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة بئر خادم ، و 1400 مليار سنتيم من البنك الوطني الجزائري الخارجي وكالة خروب قسنطينة .كما كشف تقرير أعدته اللجنة المصرفية التابعة لبنك الجزائر حول تجاوزات بنكية خطيرة، كما تتجاوز فترة دراسة طلب القرض السنة في معظم الأحيان،و يستغرق تحصيل شيك من الشمال إلى الجنوب أكثر من شهر.
- **وجود فجوة في عدد الخدمات المقدمة** : ففي الوقت الذي تقوم فيه البنوك الدولية بتقديم أكثر من 360 خدمة لزبائنها،فإن البنوك الجزائرية لا تصل إلى مستوى باقي الدول النامية و المقدرة ب 40 خدمة ، مما يقلل قدرتها التنافسية و تنمية رأسمالها .

---

1 بن موسى كمال ،أسماء سلكه، واقع و آفاق تحرير الخدمات المصرفية في الجزائر ،مجلة الحقيقة ،جامعة أدرار ، الجزائر، العدد 25 ، ص 211 إلى214 .

الفرع الثالث :الأوضاع السياسية والأمنية: اعتمدت الجزائر مند الاستقلال سنة 1962،النظام الجمهوري في إطار المبادئ الإسلامية تمثله:

- السلطة التنفيذية مجسدة في رئيس الجمهورية و الوزير الأول؛
- السلطة التشريعية متمثلة في البرلمان بغرفتيه المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة؛
- السلطة القضائية.

ولقد تميزت العشرية الأخيرة بعدم استقرار سياسي فادح جسده التغير بعد أحداث العنف واللا أمن التي عصفت بالجزائر في مطلع التسعينات، وفقد الرؤساء التحكم في زمام الأمور وتعاقب على الوزارات مئات الأشخاص وعرفت الجزائر عدة حكومات متعاقبة ،وأفقدت الثقة بين الحاكم والمحكوم.

لا سيما أن ذلك توافق مع تدهور خطير للوضع الأمني وبحصار أجنبي غير معلن جسده مقاطعة شركات الطيران الأجنبية المطارات الجزائرية وتراجع لعدد السواح الأجانب الذين يزورون الجزائر فالاستقرار السياسي يعتبر أهم عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولكن رغم كل الجهود إلى أن ذلك لم يمنع من بقاء التردد قائما في نفوس العديد من المستثمرين الأجانب.[1]

- من المطلب الأول يمكن إعطاء تحليل ملخص لمناخ الاستثمار في الجزائر من خلال المعطيات و ذلك باستخراج نقاط قوة و نقاط ضعف .

نقاط القوة :

- ✓ حصة سوقية كبيرة؛
- ✓ قاعدة تعتبر جيدة نسبيا في الإتصالات و النقل ؛
- ✓ رأس مال بشري شاب وطاقات بشرية هائلة؛
- ✓ القرب الجغرافي من السوق الأوروبي؛
- ✓ توفر الجزائر على ثروات هائلة في الطاقات كالمحروقات المحروقات والطاقة الشمسية؛
- ✓ تعتبر السوق الجزائرية سوق خصبة في القطاع الفلاحي السياحة الصيد.

نقاط الضعف :

- ✓ صعوبة الحصول على تمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ نظام قانوني بطئ وعدم تطبيق القوانين ؛
- ✓ تباطؤ وتيرة الإجراءات الإدارية ؛
- ✓ بيروقراطية الإدارة العامة ؛

1 كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين تركيا، مصر والجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم في العلوم الاقتصادية ، فرع النقود والمالية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3،الجزائر، 2013-2012، ص، 221.

- ✓ هجرة الأدمغة ؛
- ✓ نظام مصرفي ضعيف ؛
- ✓ انعدام المنافسة في بعض الأسواق (الإتصالات ، ...).

المطلب الثاني : مزايا و عوائق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الفرع الأول: مزايا الاستثمار في الجزائر[1] : حسب الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار و ما تطرقنا إليه مسبقا يمكن القول من مزايا الإستثمار بالجزائر أو بالأحرى لماذا يجب عليك الإستثمار بالجزائر أو دوافع الاستثمار في الجزائر تنقسم إلى عدة أقسام و هي ثمانية كالتالي :

1) إستقرار اقتصادي: حيث أن أرقام الإقتصاد الكلي كالأتي :

- ✓ الناتج الداخلي الخام : 160 مليار دولار أمريكي؛
- ✓ معدل النمو: 4٪؛
- ✓ معدل النمو خارج مجال المحروقات: 5٪ (المصدر :الديوان الوطني للإحصائيات) ؛
- ✓ الديون الخارجية: 3 مليار دولار أمريكي؛
- ✓ احتياطي الصرف: 114 مليار دولار أمريكي 2017.

2) بنى تحتية قابلة للإستعمال حديثة و و تتوافق مع المعايير الدولية : حيث تتوفر الجزائر على

- ✓ الطرقات: 112039 كلم (المرتبة 40 عالميا، والثالثة إفريقيا) بما في ذلك 29 573 كلم من الطرق الوطنية؛
- ✓ المطارات: 36 مطار منها 16 دولية؛
- ✓ الموانئ: 45 مرفق بحري منها 11 ميناء تجاري، مينائين للنفط، 31 ميناء للصيد و ميناء واحد ، للترفيه ،أكثر من 53 كم من الأرصفة. أكثر من 59 كم من أرصفة الموانئ. أكثر من 1500 هكتار من مخطط مائي. أكثر من 790 هكتار من الأراضي البحرية. 31 أرصفة بحرية للنفط والغاز؛
- ✓ السكك الحديدية: يبلغ طول شبكة خطوط السكك الحديدية 4498 كلم منها 3854 كلم خط مستغل و 2380كلم طول اخر في إطار الإنجاز؛
- ✓ النقل: مترو واحد في الجزائر بطول 5،9 كم مع ثلاثة امتدادات بطول 4،9 كم في طور الإنجاز و6 تراموای (الجزائر العاصمة ، وهران ،قسنطينة ، ورقلة، سيدي بلعباس ، سطيف).

1 موقع : http://www.andi.dz ، الرابط : http://www.andi.dz/index.php/ar/raisons-pour-investir .

و كذلك بالإضافة إلى :

- ✓ العربات: 10873؛
- ✓ عربة قطار مكهربة: 64؛
- ✓ قطارات الديزل: 17؛
- ✓ قاطرات المازوت: 261؛
- ✓ القاطرات المكهربة: 14؛

3) <u>يد عاملة مؤهلة ،شابة وتنافسية :</u>

- ✓ ٪5، 5من الناتج المحلي الإجمالي في التعليم ؛
- ✓ 24،6 ٪ من الميزانية التشغيلية للدولة في التعليم العالي ؛
- ✓ ٪ 86معدل محو الأمية ؛
- ✓ ٪63، 6من سكان الجزائر في سن التكوين سنويا ؛
- ✓ ٪ 96معدل التمدرس ؛
- ✓ 2500000 متخرج وحاصل على شهادة منذ، 1962 متخرج من 97 جامعة، 10 مراكزجامعية، 20 مدرسة وطنية عليا، 7مدارس عادية و 12 مدرسة تحضيرية ؛
- ✓ 1، 5مليون طالب جامعي منهم 35000 مسجل في تكوين الدكتوراه و 90000في الماستر ؛
- ✓ ما يقارب عن 643700 مسجل في التكوين المهني سنويا، منهم 200000 متخرجين من 1213 مؤسسة (معاهد ،مراكز تكوين) .

4) <u>إجراءات تشجيع و تحفيز للإستثمار</u>: حيث القانون الجزائري يعطي عدة مزايا منها

- مزايا جبائية وشبه جبائية تصل إلى عشرة (10) سنوات من الإعفاء اعتمادا على تموقع وحجم المشروع (الرسم على القيمة المضافة، حقوق الجمركة ، حقوق نقل الملكية، القانون العام، الضريبة على الأرباح، الرسم على النشاط المهني والرسم على العقار)
- مزايا إضافية أخرى:

- التسديد الجزئي أو الكلي للمصاريف المتعلقة بأشغال البنى التحتية في إطار النظام الإستثنائي
- تخفيض على مبلغ الإتاوة الإيجارية للأصول العقارية و الممتلكات العقارية المقتناة في إطار إنجاز المشروع الإستثماري.
- مزايا جبائية و شبه جبائية خلال مدة حياة المشروع للمشاريع المصدرة.

• تستفيد الاستثمارات المنجزة ضمن بعض النشاطات التابعة للفروع الصناعية، صناعة الحديد والتعدين، اللدائن الهيدروليكية، الكهربائية والكهرومنزلية، الكيمياء الصناعية، الميكانيك وقطاع السيارات، الصيدلانية، بناء السفن وإصلاحها، التكنولوجيا المتقدمة، صناعة الأغذية، النسيج والألبسة، الجلود و المواد المشتقة، الخشب وصناعة الأثاث من إعفاء مؤقت لمدة خمس 5 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي و الرسم على النشاط المهني و منح تخفيض قدره % 3 من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية

•تستفيد المداخيل العائدة من النشاطات التي يمارسها الأشخاص الطبيعيون أو الشركات في ولايات إيليزي، تندوف، أدرار وتامنراست ولديهم موطن جبائي في هذه الولايات ويقيمون بها بصفة دائمة من تخفيض في القانون العام قدره 50 % من مبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات , لمدة خمس (5) سنوات ابتداء من أول جانفي سنة 2015 .

•تخفيض حصة اشتراك أرباب العمل في الضمان الإجتماعي (عند توظيف الشباب طالبي الشغل)

– الشمال: 56 % إلى 80 %، الهضاب العليا و الجنوب: 72% إلى 90%.

5)<u>مساعدات في التمويل من خلال البنوك العمومية</u>

- نسبة الفوائد :5.5%؛
- تخفيض قدره 2% وتستطيع أن تصل إلى 4.5%(بالنسبة لمشاريع السياحة في الجنوب) ؛
- شبكة تتكون من 29 بنك و مؤسسة مالية معتمدة في الجزائر:
  - ✓ 14 بنك خاصة و6 بنوك عمومية و9 مؤسسات مالية؛
  - ✓ 11.400 مليار دينار قروض للإقتصاد(في عام 2017).
- وجود شركات الإيجار؛

▪ توفر صناديق الاستثمار:

- الصندوق الوطني للاستثمار: نسبة مشاركة تصل إلى 34٪ في المشاريع الكبيرة؛
- إمكانية اللجوء إلى مؤسسات ضمان التمويل :صندوق ضمان قروض الإستثمار،صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة... .

6)<u>تكثيف إتفاقيات الحماية و التحكيم الدولي</u> :

➢الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لحماية المستثمرين، المتعلقة بالضمانات والتحكيم الدولي؛

➢التوقيع على 48 اتفاقية ثنائية و المتعلقة بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات؛

➢التوقيع على 65 اتفاقية ثنائية للإزدواج الضريبي .

و كذلك المشرع الجزائري يساوي في المعاملة بين المستثمرين الأجانب والوطنيين، بمعنى تسهيل ممارسة النشاط الاقتصادي لجميع الأشخاص دون تفرقة بين الوطنيين منهم والأجانب.فمعاملة الاستثمار تقوم إذا على مبدأ المساواة، وهي المساواة في الحقوق والواجبات.ومصدر عدم التمييز في المعاملة هو القانون الدولي للاستثمار الذي يشترط على الدولة المضيفة عدم تفضيل مستثمرها الوطني على المستثمر الأجنبي، وهذا معناه أن يخضع كلا من المستثمر الأجنبي والوطني والاستثمار أيا كان نوعه إلى معايير موحدة قائمة على أساس المعاملة المتساوية، لهذا حرصت الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتشجيع وحماية الاستثمار على تقرير مبدأ المساواة بين مستثمري الأطراف المتعاقدة، وتبعا للطريقة التي تناولته فيها هذه الاتفاقيات قد يتخذ هذا المبدأ عدة أشكال تتمثل في : المعاملة وفق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، مبدأ المعاملة الوطنية للمستثمر الأجنبي، مبدأ المعاملة بالمثل ومبدأ المعاملة العادلة والمنصفة، دون أن تخرج هذه الأشكال عن المفهوم العام للمبدأ والمتمثل في عدم التمييز بين المستثمر الأجنبي والوطني في المعاملة. و كذلك المشرع الجزائري ضمن المساواة في المعاملة بين المستثمرين الأجانب فيما بينهم، ما عدا الأحكام التي تنص عليها الاتفاقيات الدولية المبرمة مع دولهم الأصلية،إذ يمكن أن تمنح امتيازات أفضل لرعايا الدول المتعاقدة، وبالتالي تطبق هذه الاتفاقيات استثناءا من المبدأ العام الذي يقضي بعدم التمييز في المعاملة بين المستثمرين الأجانب[1].

و بالتالي كل هذه المميزات من شأنها أن تحفز الاستثمار و تضمن حماية المستثمرين الأجانب و الحيادية في تطبيق القوانين و المعاملات. الحرص على الاتفاقيات الدولية.

الفرع الثاني: معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :

تنقسم معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى عدة أصناف تتمثل في :

1- **الفساد**[2]: يعتبر إنتشار الفساد نتيجة حتمية و منطقية لتفشي البيروقراطية و ما ينجر عنها كثرة الإجراءات و عدم وضوح اللوائح و التنظيمات الإدارية ، ذلك أن المستثمر غالبا ما يكون مجبرا أمام هذا الوضع لدفع رشاوى للموظفين الإداريين لاختصار الوقت و تسوية المعاملات .

و يعرف البنك الدولي الفساد بأنه :"استخدام الوظيفة لتحقيق منافع خاصة و الإستغلال السيئ للمنصب أو الوظيفة العامة كوسيلة لتحقيق مصلحة خاصة"

و تتعدد أسباب إنتشار الفساد و تختلف من بلد لآخر ، غير أن الأبحاث في هذا المجال تشير إلى أن هناك أسباب مباشرة و غير مباشرة .

1موقع مجلة القانون و الأعمال ، http://www.droitetentreprise.com .

2 قريد عمر، مرجع سابق ذكره ، ص 360 و 361 .

أ- الأسباب المباشرة :

- سيادة بعض القوانين و الصلاحيات التي تمنح مسؤوليات و صلاحيات مباشرة لموظفي القطاع العام لإقرار منح بعض الخدمات العامة، أو سن قوانين و تشريعات معينة خاصة فيما يتعلق بإعطاء التراخيص و إعطاء مختلف الوثائق الرسمية ؛
- عدم وضوح النظام الضريبي و عدم شفافية القوانين،إضافة إلى إعطاء صلاحيات واسعة لمحصلي الضرائب مع غياب الرقابة ؛
- ضخامة حجم بعض المشاريع الحكومية و خاصة تلك التي تتطلب مصاريف و نفقات كبيرة تغري الموظفين الطامعين إلى جني أرباح طائلة .

ب- الأسباب الغير مباشرة و تتمثل فيما يلي :

- انخفاض مستوى دخل الموظفين الحكوميين ،إذ يضطر هؤلاء إلى قبول الرشاوى لزيادة دخولهم المتدنية
- عدم استقرار البيئة القانونية و التشريعية التي تحكم المؤسسات الحكومية حيث أن وجود نظام قانوني و ضريبي عادل و فعال يحد من انتشار الفساد، أما الحالة العكسية فتدفع المتعاملين إلى اللجوء إلى أساليب غير قانونية لرشوة المسئولين لإنجاز أعمالهم .
- عدم شفافية القوانين و التشريعات المتعلقة بالفساد إذ تعمم هذه الصفة في الكثير من الدول النامية مما يجعل القوانين غير واضحة و قابلة للتأويل الخاطئ، مما يفقدها فعاليتها و يساعد على إنتشار الفساد .

2- **الإقتصاد الموازي**[1] : عانى الإقتصاد الجزائري في مختلف مراحل تطوره من تفشي الإقتصاد غير الرسمي و في العديد من مجالات النشاط الاقتصادي، و تكرس بصفة واضحة مرحلة الانتقال من نظام الاقتصاد الموجه إلى نظام الاقتصاد الحر، و مما ترتب على هذه المرحلة من ضعف دور الدولة الإقتصادي و إنخفاض نسب التشغيل و تدني مداخيل الأفراد، ما أدى إلى ظهور ممارسات مهدت لإقامة و انتشار القطاع غير الرسمي في البلاد .

و يعرف الإقتصاد غير الرسمي على أنه :" مجموعة أو سلسلة في النشاطات اللاشرعية تنشأ على هامش الإقتصاد الرسمي ، تمارس من طرف أفراد أو جماعات محترفة الميدان هدفها الأساسي البحث عن الربح السهل و التهرب من ضرائب الرقابة . فمثلا التسرب النقدي الحاصل في السوق الجزائرية أو في النظام المصرفي

1قريد عمر، مرجع سابق ذكره ، ص 365 .

يصل إلى 95 بالمائة و ذلك لانتشار الأسواق الموازية للعملة الصعبة في السوق الموازية و عدم توفرها في البنوك .

3- **الحصول على التمويل وضعف النظام المصرفي**[1] : بالرغم من كل الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية لتسهيل الحصول على التمويل إلا أنه لحد الآن يعتبر الحصول عل التمويل يعتبر أكبر عائق يواجه الاستثمار الأجنبي في الجزائر حيث يتفق أغلب المتعاملين الإقتصاديين على أن البنوك تمثل عامل كبح للاستثمار،و كذلك لتخلف النظام المصرفي الجزائري تكنولوجيا حيث يجد المستثمرين أنفسهم أمام بعض عوائق في تحويل الأموال من و إلى الخارج .

ففي دراسة لخبراء الإتحاد الأوربي حول مناخ الاستثمار في الجزائر فإن الجزائر تتوفر على مميزات حقيقية لجذب الإستثمارات الأجنبية (حجم السوق ،توفر الطاقة ، كلفة اليد العاملة) ، إلا أن وضعية النظام البنكي تعتبر أول عائق أمام تدفق الإستثمارات الأجنبية ، حيث رتب هذا العائق قبل عوائق أخرى كالاستقرار السياسي و بيروقراطية الإدارة . و كذلك في دراسة استقصائية أخرى شملت 570 مؤسسة، فإن أكبر عائق يعوق المستثمرين الوطنيين هو نفسه المطروح من طرف الأجانب، أي النظام البنكي ،حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن تمويل الإستثمار يواجه العديد من الصعوبات البيروقراطية، و التي من شأنها إحباط كل مبادرة استثمارية خاصة بما يتعلق بالتمويل ، هذه الصعوبات تجبر العديد من المستثمرين إلى اللجوء إلى التمويل الذاتي حيث أن **72** بالمائة من المستثمرين يؤكدون اللجوء إلى التمويل الذاتي بالنسبة لرأس المال و **70** بالمائة بالنسبة للإستثمارات .

و يمكن إيجاز أهم سلبيات الأداء البنكي اتجاه المتعاملين الإقتصاديين فيما يلي :

- طول مدة الإجابة على طالب القرض ،حيث تصل بعض الحالات إلى سنة كاملة عوض المدة المتعارف عليها و هي 35 يوما ؛
- المعالجة التمييزية التي تواجهها ملفات طالب القروض لاسيما في المناطق الداخلية ؛
- لا تلعب البنوك دورها الإقتصادي في تمويل المشاريع و تحويلها إلى مجرد شبابيك ؛
- غياب إطار موحد ينظم العلاقة بين البنوك و المتعاملين الاقتصاديين؛
- ميل البنوك إلى تمويل العمليات المربحة و القصيرة الأجل و المضمونة إلى حد ما .

1قريد عمر ، المرجع نفسه أعلاه ، ص 356 و 357 و 358 .

4- **غياب الإستقرار السياسي**[1]: اثر بشكل كبير على توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات خارج المحروقات خاصة، حيث أن العلاقة قوية بين غياب هذا العامل في بلد ما وتحفيز جلب الاستثمارات كذلك.ونظرا للوضعية الاقتصادية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات ،حيث قامت أهم هيئات ضمان الاستثمار وعلى رأسها"الكوفاس" من خلال تقديرها لخطر البلد أن الجزائر تراجعت برتبة وانحدرت لتصنيف **B** مع نسب خطر ضعيفة على المدى المتوسط وذلك بسبب انخفاض أسعار المحروقات التي لا تزال تؤثر على النشاط الاقتصادي في الجزائر. وحسب جريدة "فايننشال تايمز" في تقرير لها إن الحكومة الجزائرية رفعت إنفاقها العام بصورة كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية من أجل إرضاء عموم الناس والحفاظ على الأمن والاستقرار السياسي،مدعومة بواردات الغاز الطبيعي والنفط التي تدر على البلاد دخلاً مالياً قوياً، إضافة إلى احتياطيات النقد الأجنبي الذي تبلغ قيمته حالياً 195 مليار دولار. حيث تشير الأرقام الرسمية في الجزائر إلى أن الإنفاق الحكومي ارتفع بنسبة 50% خلال السنوات الثلاثة الماضية، كما ارتفعت رواتب الموظفين المدنيين في البلاد بنسبة 46%. وبحسب "فايننشال تايمز" فإن الجزائر واحداً من أصعب بيئات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تعاني من ضعف في الشفافية وعدد من السياسات التي تعصف بالاقتصاد، مشيرة إلى أن القوانين المحلية في الجزائر تفرض على أي مستثمر أجنبي أن يجد شريكاً محلياً وأن يكون للشريك المحلي نسبة لا تقل عن 51% في الشركة، وهو ما أدى إلى أن يتدفق على البلاد خلال العام 2012 نحو 1.5 مليون دولار فقط كاستثمارات أجنبية، وهو مبلغ قليل جداً.

- إن الاستثمارات في القطاع الخاص بالجزائر لا تزال ضعيفة"، مشيراً إلى وجود العديد من العقبات البيروقراطية التي تضعها الحكومة بسبب تخوفها من أن يتحول القطاع الخاص إلى قوة فاعلة على الصعيد السياسي.

بالإضافة إلى ما يحدث الآن من مظاهرات شعبية و حراك و انتفاضة الشعب التي هي طبعا عامل أساسي كبير في الجزم بأن الجزائر تعاني من اللاإستقرار السياسي في البلاد .

5- **ضعف القوة التنافسية**: إن عدم الانفتاح الاقتصادي أدى إلى تضاؤل فرص الوصول إلى المصادر متعدد المدخلات الإنتاج والسلع الاستثمارية المستخدمة في الاستثمار، وكذلك انخفاض القدرة التصديرية للمشروعات الجديدة و التي لا تنشأ نتيجة انخفاض الطاقة الإنتاجية، وإنما تنتج بسبب عدم انفتاح الأسواق الخارجية أمام منتجات وتلك الدول.[2]

1 موقع الأسواق العربية ، http://www.alarabiya.net/ar/aswaq

2 خاطر اسمهان : دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي" ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2012-2013، ص:101.

6- **غياب التأمين ضد أخطار الصرف** : يوجد الكثير من الدول و الأنظمة و التقنيات تؤمن و تحمي المستثمر من أخطار الصرف التي يتعرض لها مستقبلا، غير أنه في الجزائر لا يوجد أي نظام أو إجراء يمكن لهذا المستثمر القيام به لكي يحمي استثماراته أو عوائده من تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري اتجاه العملات الصعبة.[1]

كما تعاني الجزائر من الأزمة الأمنية الحادة التي تعود بدورها الأولى إلى أحداث أكتوبر 1988 وأيضا أحداث تيقنتورين سنة 2013ثم تليها أحداث أخرى مؤخرا إضافة إلى الحراك الشعبي الحاصل ،حيث عملت على الزيادة من حدة هذه الأزمة وخطورتها، ، هذه الأوضاع الأمنية في الجزائر يمكن اعتبارها بمثابة عائق من بين العوائق المعرقلة للاستثمار الأجنبي المباشر خاصة وأن المستثمرين معتادين على تقويم الوضعية الأمنية لأي دولة يريدون الاستثمار فيها قبل اتخاذ القرار المتعلق بدلك، فالشركات متعددة الجنسيات القائمة بالاستثمار لا توجه استثماراتها لأي بلد كان إلا إذا توافرت فيه مجموعة من الشروط الضرورية والتي من أهمها استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية وكذلك نجد أن المستثمر الأجنبي لا يمكن أن يغامر بتقديم أمواله في دولة ما لم يجمع تقييما عما للوضع الأمني للدولة ،إلا أن الجزائر تعاني من هرب المتعاملين الاقتصاديين لخوفهم على أرواحهم وممتلكاتهم وتفضيلهم للدول المجاورة الأكثر أمانا، وخصوصا مع الإشاعات الملفقة التي تليها بعض المصادر الخارجية والغربية بشكل خاص.

1 عبد الكريم بعداش : مرجع سابق ، ص :185.

المبحث الثالث : دراسة و تقييم مناخ الإستثمار في الجزائر

المطلب الأول : المشاريع المصرح بها في الجزائر 2018/2002

جدول رقم (3-2): أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري
أوروبا	432	1148208
الاتحاد الأوروبي	332	666499
آسيا	114	169732
أمريكا	18	68813
الدول العربية	262	1057257
إفريقيا	6	39686
استراليا	1	2974
متعددة الجنسيات	28	33160
المجموع	901	2519831

المصدر : WWW.ANDI.DZ

من الجدول رقم (02) نلاحظ أن أهم الدول أو القارات التي تأتي منها الإستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر هي في المرتبة الأولى هي من أوربا و بعدها من دول الإتحاد الأوربي ثم تأتي بعدها بالترتيب آسيا ثم أمريكا و بعدها من الدول العربية ثم من لإفريقيا و بعدها استراليا ثم من باقي دول العالم حيث أن الدول الأوربية بصفة عامة من تحتل المرتبة الأولى بحوالي قيمة 1148208 (DZD) .

الجدول رقم (3-3) : عدد المشاريع المصرح بها في الجزائر من (2018/2002) مقسمة إلى مشاريع محلية و مشاريع أجنبية .

نوع الإستثمار	عدد المشاريع	%
الإستثمار المحلي	**66439**	**98**
الإستثمار الأجنبي	**921**	**2**
المجموع	**67360**	**% 100**

المصدر :من إعداد الطالب مع الإعتماد علىWWW.ANDI.DZ

شكل رقم (3-4) دائرة نسبية تمثل نسبة الإستثمارات الأجنبية و المحلية و قيمتها بالمليون دينار جزائري.

المصدر:www.andi.dz

من الجدول رقم (3-3) والشكل رقم (3-4) نلاحظ أن الإستثمارات الأجنبية أقل بكثير من الإستثمارات المحلية حيث أن عدد الإستثمارات المحلية تمثل 66439 مشروع أي بنسبة 98 % و بعدد1231677 منصب شغل مقابل 921 مشروع للإستثمار الأجنبي بنسبة حوالي 2 % و هذا فرق شاسع سلبي بالنسبة للإقتصاد الجزائري و هذا العزوف على الإستثمار في الجزائر من طرف المستثمر الأجنبي لديه عدة أسباب .و بالنسبة للدائرة النسبية التي تمثل قيمة الإستثمارات بالنسبة للإستثمارات المحلية أو الأجنبية بالمليون دينار جزائري ،حيث الإستثمار المحلي الأكبر بالطبع نظرا لعدد المشاريع حيث تمثل قيمة المشاريع المحلية 11780833 مليون دينار جزائري بينما قيمة

الإستثمارات الأجنبية و التي تستحوذ فقط على 2519831 مليون دينار جزائري (DZD)أي بنسبة 18 % من القيمة الكلية مقابل 82 % للإستثمارات المحلية و هذا ما يؤكد قلة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

الجدول رقم (3-4) : عدد مناصب الشغل التي وفرتها الإستثمارات الأجنبي المباشرة مقابل التي وفرتها الإستثمارات المحلية .في الفترة 2018/2002 .

نوع الإستثمار	مناصب الشغل	%
الإستثمار المحلي	1231677	89.58
الإستثمار الأجنبي	143239	10.41
المجموع	1374916	%100

المصدر : WWW.ANDI.DZ

من الجدول رقم (3-4) نلاحظ الفارق الهائل بين مناصب الشغل التي وفرتها الإستثمارات المحلية مقارنة بالإستثمارات الأجنبي المباشرة حيث أن مناصب الشغل التي وفرتها الإستثمارات المحلي تساوي 1231677 منصب شغل بنسبة 89.58 % و بالنسبة للإستثمارات الأجنبية المباشرة قد وفرت143239 منصب شغل بنسبة 10.41 % يحث يظهر جليا مدا الفارق الكبير و ذلك راجع لعدد الإستثمارات القليلة الأجنبية مقارنة بالمحلية منها .

جدول رقم(3-5): التوزيع القطاعي للمشاريع المصرحة بها خلال سنوات (2002-2017)

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دولار جزائري
الزراعة	1342	%2.12	260750
البناء	11031	%17.44	1331679
الصناعة	12698	%20.08	8373763

الصحة	1093	%1.73	221383
النقل	29267	%46.28	1164966
السياحة	1266	%2.00	1228830
الخدمات	6531	%10.33	1272057
التجارة	2	0	10914
الاتصالات	5	%0.01	436322
المجموع	63235	%100	14300664

المصدر : www.andi.dz

شكل رقم (3-5) : دائرة نسبية توضح عدد المشاريع و هي مقسمة على حسب قطاع النشاط

المصدر : www.andi.dz

من خلال الجدول(3-5) و الشكل (3-5) نلاحظ أن هناك فرق كبير في عدد الإستثمارات بين القطاعات حيث نرى أنه قطاع النقل هو الذي استحوذ على 64 % من الإستثمارات نظرا لأن في الفترة الأخيرة كانت هناك عدة مشاريع كبيرة لإقامة مترو أنفاق العاصمة و عدد من قطارات الترامواي في مختلف ولايات الوطن و إلى آخره من مشاريع قطاع النقل ،ثم في المرتبة الثانية تحتلها الصناعة و ذلك لأنه كما هو معروف أن الجزائر أغلب مداخيلها من المحروقات ثم تأتي بعد ذلك مشاريع البناء حيث استحوذت على17.44 % من عدد المشاريع الكلية ثم تأتي في المرتبة الرابعة الخدمات بنسبة 10.33% و بعدها الزراعة ب 2.12% و تليها السياحة ب 2.00% أي بنسبة ضعيفة جدا ثم الإتصالات و التجارة . في الأخير و لكن هذا بالنسبة لعدد

المشاريع أما بالنسبة للقيمة بالمليون دينار جزائري فإن الصناعة التي تحتل الصدارة ب 58.56% من أجمالي القيمة ثم تليها مشاريع البناء ب 9.31 % و بعدها الخدمات و ثم السياحة و بعدها النقل ب 8.15% ثم الزراعة بنسبة 1.82% ثم في الأخير التجارة و الإتصالات .و بالتالي عندما نرى أغلب الأموال تصرف في المشاريع الصناعية أو بالأحرى المحروقات نستنتج أن أغلب الوظائف التي قد تخلقها هي في قطاع المحروقات و الأقل في القطاعات الأخرى حيث أن حسب الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار في هذه الفترة وفرت الصناعة حوالي 538558 منصب شغل أما بالنسبة مثلا للزراعة فإنها تخلق حوالي 55240 منصب شغل و باقي القطاعات في المراتب الأخيرة .

نلاحظ أيضا أن الجزائر و المستثمرين سواء مازالوا مهتمين بالقطاع الصناعي أكثر من غيره أو بالأحرى قطاع المحروقات و الذي يمثل أكثر من 50 % من إيرادات الدولة .

جدول رقم (3-6) :توزيع حساب تكلفة اليد العاملة حسب القطاعات في إطار مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و ذلك في الفترة ما بين 2008 /2014 :

السنوات	الناتج الداخلي الخام	الإستثمار الأجنبي المباشر	الإستثمار الأجنبي المباشر /الناتج الداخلي الخام *100
2008	**47440**	**630**	**1.328**
2009	**47720**	**500**	**1.048**
2010	**47869**	**530**	**1.10**
2011	**53300**	**468**	**0.878**
2012	**55200**	**1200**	**2.173**
2013	**56200**	**1100**	**1.957**
2014	**60300**	**2300**	**3.814**

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات نشرة الأرقام نشرة 2014 .

من الجدول نلاحظ أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية ضعيف ذلك لأنه و من الجدول إن هذه النسبة ارتفعت من 2008 إلى 2014 من 1.328 إلى 3.814 و هذه أحسن نسبة في هذه الفترة و نسبة 3.814 تبقى ضعيفة جدا أ نستنتج أن مساهمة الإستثمارات الأجنبية في التنمية الإقتصادية في الجزائر ضعيف جدا .

المطلب الثاني : تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ضمن أهم المؤشرات (2019/2010)

أولا : المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة الأعمال 2019/2010 :

في ما يلي تحليل لعدة لمؤشرات في القترة ما بين 2010 و 2019 حيث نحلل المعطيات و ندرسها و نحاول في النهاية إعطاء إقتراحات و حلول . حيث تمثل هذه الإحصائيات مرتبة الجزائر ضمن حوالي 190 دولة أخرى .

الجدول رقم (3-7) تطور مؤشر بدء النشاط التجاري في الجزائر في الفترة (2019/2010)

المؤشر	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
بدء النشاط التنجاري	148	150	155	156	139	141	145	142	166	150

المصدر: بالاعتماد على:تقارير ممارسة الأعمال للسنوات(2019/2010).

حسب تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال أن هذا المؤشر يعني جميع الإجراءات المطلوبة رسمياً من رواد الأعمال أو المطبقة في الممارسات العملية لبدء نشاط صناعي أو تجاري وتشغيله، بالإضافة إلى الوقت والتكلفة اللازمين والحد الأدنى المدفوع من رأس المال. وتتضمن هذه الإجراءات إستخراج كافة التراخيص والتصاريح اللازمة، واستيفاء أي إشعارات أو إثباتات أو بيانات يتطلب تسجيلها لدى الأجهزة المختصة والتي تتعلق بالشركة والموظفين. ويقوم ترتيب سهولة بدء النشاط التجاري على أساس مقياس المسافة من الحدّ الأعلى للأداء لبدء النشاط التجاري. و بذلك تعطى مرتبة لكل دولة على هذا الأساس [1].

و من الجدول نلاحظ أن الجزائر تحتل مراكز ضعيفة ففي 2010 كانت تحتل المركز 148 و بقيت متدهورة حتى وصلت لأحسن مركز لها في هذه الفترة في 2014 إلى المركز 139 ثم بقيت في هذه المراتب إلى أن وصلت في آخر عام 2019 غلى المرتبة 150 أي مرتبة جد ضعيفة ، و هذا ما يجعلنا نستنتج أن المستثمرون و خاصة الأجانب يعانون حتى الوصول إلى بدء نشاطهم التجاري و هذا راجع إلى عدة عوامل أهمها الفساد و الرشوة و البيروقراطية في الإدارة.

الجدول رقم (3-8) تطور مؤشر استخراج تراخيص البناء في الجزائر في الفترة (2019/2010)

المؤشر	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
استخراج تراخيص البناء	110	117	137	138	122	127	122	133	145	129

المصدر: بالاعتماد على:تقارير ممارسة الأعمال للسنوات(2019/2010)

[1] موقع قياس أنظمة أنشطة الأعمال ، http://arabic.doingbusiness.org

يقيس هذا المؤشر الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة لبناء مستودع . ويشمل ذلك الحصول على التراخيص والتصاريح، وتقديم جميع الإشعارات المطلوبة، وطلب وتلقي جميع عمليات التفتيش، والحصول على توصيلات المرافق. بالإضافة إلى ذلك، استحدث تقرير هذا العام معياراً جديداً، وهو مؤشر جودة التحكم للبناء الذي يقييم جودة أنظمة البناء، قوة نوعية التحكم وآليات السلامة، أنظمة المسؤولية والتأمين، ومتطلبات الشهادات المهنية.

و من الجدول رقم(3-8) نرى بأن الجزائر أيضا في هذا المؤشر تحتل مراتب ضعيفة حيث تدهورت في هذا المؤشر من 2010 إلى 2019 حيث كانت في المرتبة 110 و أصبحت 129 أي أن الجزائر تستغرق مدة جد طويلة من أجل استخراج تراخيص البناء وهو ما يدفع المستثمرون إلى دفع الرشوة لاستعجال سحب الترخيص.أو قد تؤدي به إلى صرف النظر عن العملية الاستثمارية بكاملها

الجدول رقم (3-9) تطور مؤشر الحصول على الكهرباء في الجزائر في الفترة (2019/2010)

المؤشر	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الحصول على الكهرباء		161	165	165	150	147	130	118	120	106

المصدر: بالاعتماد على:تقارير ممارسة الأعمال للسنوات(2019/2010).

يقوم و يدرس هذا المؤشر جميع الإجراءات المطلوبة من الشركة لتوصيل الكهرباء بصورة دائمة إلى مستودع مع فرضيات محددة. وتشمل هذه الإجراءات تقديم الطلبات إلى مؤسسات الكهرباء والتوقيع على عقود معها، وكافة عمليات الكشف والتصاريح المطلوبة من الهيئات الأخرى، بالإضافة إلى تمديد الأسلاك الخارجية والنهائية. يقسم الاستبيان عمليّة الحصول على الكهرباء إلى إجراءات مختلفة ويتم تجميع البيانات من خلال الاستطلاع لكل إجراء مع احتساب الوقت والتكلفة لكل إجراء.

إن من بين أهم ما يواجه المستثمر الأجنبي من عراقيل هو التوصيل بالكهرباء لمكان الإستثمار أو المنشأة ، حيث من الجدول رقم (3-9) نرى بأن الجزائر في بداية الفترة كانت في مراتب جد متأخرة حيث كانت حتى 2013 محتلة المرتبة 165 عالميا و حققت تقدما ملحوظا بعد هذه الفترة إلى أن وصلت غلى المرتبة 106 في 2019 و لكن هذا لا يمنع من محاولة التحسن أكثر لأنها تبقى مرتبة ضعيفة عالميا .

الجدول رقم (3-10)تطور مؤشر تسجيل الملكية في الجزائر في الفترة (2019/2010)

المؤشر	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
تسجيل الملكية					172	172	/	/		165

المصدر: بالاعتماد على:تقارير ممارسة الأعمال للسنوات(2019/2010).

يدرس الخطوات والوقت والتكلفة اللازمة لتسجيل الملكية، حيث يقيس هذا المؤشر عدد الإجراءات والوقت والتكلفة المتعلّقين بنقل ملكية عقار و يتضمن أرض ومستودع معياري مسجل وخال من الخلافات العقارية بعد شرائه. بالإضافة إلى ذلك، أضاف تقرير ممارسة أنشطة الأعمال هذا العام مقياس جديد وهو مقياس نوعيّة نظام إدارة الأراضي في كل اقتصاد. يشمل مؤشّر نوعيّة نظام إدارة الأراضي أربعة أبعاد هي: موثوقيّة البنية التحتيّة، وشفافيّة المعلومات، والتغطية الجغرافيّة، وتسوية النازعات على الأراضي.

من الجدول رقم (3-10) حيث ليست كل الإحصائيات موجودة و لكن من الملاحظ أن الجزائر قد قفزت من المرتبة 172 في 2014 و 2015 إلى المرتبة 165 في 2019 و هذا تحسن جيد في مؤشر تسجيل الملكية حيث سيساعد هذا المستثمرين على ممارسة أنشطتهم بسهولة و تخطي بعض الحواجز الإدارية و البيروقراطية .

الجدول رقم (3-11): تطور مؤشر الحصول على الائتمان في الجزائر في الفترة (2019/2010)

المؤشر	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الحصول على الائتمان	135	139	152	129	169	171	174	175	177	178

المصدر: بالاعتماد على:تقارير ممارسة الأعمال للسنوات(2019/2010).

يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الحقوق القانونية للمقرضين و المقترضين فيما يتعلق بالمعاملات المشمولة بضمانات من خلال مجموعة واحدة من المؤشرات، وتقرير المعلومات الائتمانية من خلال مجموعة أخرى.

تقيس المجموعة الأولى من المؤشرات على مدى وجود بعض التدابير التي تسهل الإقراض في قوانين الضمانات الرهنية والإفلاس. و تقيس المجموعة الثانية التغطية ونطاقها وإمكانية الحصول على المعلومات الائتمانية المتاحة عن طريق مقدمي خدمة التقارير الائتمانية مثل مكاتب الائتمان أو سجلات الائتمان. يتم تحديد ترتيب الاقتصادات على سهولة الحصول على الائتمان عن طريق فرز مسافة النتائج للحصول على الائتمان.

من الجدول رقم (3-11) نرى بأن مؤشر الحصول على الإئتمان في تراجع رهيب من 2010 إلى 2019 حيث كانت في المرتبة 135 عالميا و تدهورت إلى أن وصلت إلى المرتبة 178 عالميا في 2019 هذا ما يؤثر سلبا على جلب المستثمرين الأجانب ، و يعود السبب وراء هذا التدهور هو الأزمة التي تمر بها البلاد من هبوط أسعار البترول و بالتالي سياسة التقشف المتبعة حيث لم يصبح من السهل الحصول على التمويل.

الجدول رقم (3-12) تطور مؤشر حماية المستثمرين الأقلية في الجزائر في الفترة (2019/2010)

المؤشر	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
حماية المستثمرين الأقلية	73	74	79	82	123	132	174	173	170	168

المصدر: بالاعتماد على:تقارير ممارسة الأعمال للسنوات(2019/2010).

يقيس هذا المؤشر قوة حماية المساهمين الأقلية ضد قيام أعضاء مجلس إدارات الشركات بإساءة استخدام أصول الشركات لتحقيق مكاسب شخصية بالإضافة إلى حقوق المساهمين، وضمانات الحوكمة ومتطلبات الشفافية للشركات التي تقلل من خطر التعرض للإساءة.

من الجدول رقم (3-12) نرى كذلك بأن الجزائر قد تدهورت مرتبتها بين دول العالم في مؤشر حماية المستثمرين الأقلية حيث من 2010 و المرتبة تتدهور من المرتبة 73 إلى 168 في 2019 هذا ما ينفر المستثمرين الأجانب ،حيث يخاف المستثمر على حقوقه أو لتعرضه للإساءة ما يجعله يختار وجهة أخرى.

الجدول رقم (3-13)تطور مؤشر دفع الضرائب في الجزائر في الفترة (2019/2010)

المؤشر	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
دفع الضرائب	168	162	165	170	174	176	169	155	157	156

المصدر: بالاعتماد على:تقارير ممارسة الأعمال للسنوات(2019/2010).

يقيس هذا المؤشر الضرائب والاشتراكات الإجبارية التي يجب على شركة متوسطة الحجم دفعها أو استقطاعها في سنة ما، وكذلك الإجراءات التي تمثل عبئاً إدارياً في دفع الضرائب والاشتراكات والإمتثال لإجراءات ما بعد التقديم. وتشتمل الضرائب والاشتراكات الخاضعة للقياس على ضريبة الأرباح أو الضريبة على مدخول الشركات، واشتراكات الضمان الاجتماعي والضرائب الخاصة بالعمالة التي يدفعها رب العمل، وضريبة الأملاك، والضرائب على نقل الملكية، والضريبة على توزيعات الأرباح، وضريبة الأرباح الرأسمالية، والضريبة على المعاملات المالية، ورسوم النظافة، وضرائب المركبات والطرق، وأية ضرائب أو رسوم صغيرة أخرى.

من الجدول رقم (3-13) نستنتج أن نسبة دفع الضرائب من طرف الشركات و أرباب العمل قد تحسن من 2010 إلى 2019 حيث كانت الجزائر تحتل المرتبة سنة 168 في سنة 2010 ثم تدهورت النسبة إلى المرتبة 176 في 2015 ثم حدث تحسن ملحوظ بعد مدة إلى أن وصلت إلى 156 في 2019 ، وهذا راجع إلى إعادة النظر في كيفية التحصيل الضريبي و مراجعة بعض القوانين و لكن يجب التحسين في كل مرة .

الجدول رقم (3-14)تطور مؤشر التجارة عبر الحدود في الجزائر في الفترة (2019/2010)

المؤشر	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
التجارة عبر الحدود	122	123	128	129	131	131	176	178	181	173

المصدر: بالاعتماد على:تقارير ممارسة الأعمال للسنوات(2019/2010).

يدرس هذا المؤشر الوقت والتكلفة المرتبطين بالعمليات اللوجستية الخاصة بتصدير وإستيراد السلع والبضائع. يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الوقت والتكلفة (باستثناء التعرفة) المرتبطين بثلاث مجموعات من الإجراءات ـ الإمتثال للشروط والمتطلبات المستندية، والإمتثال لقوانين الحدود، والنقل الداخلي ـ في إطار الإجراءات الشاملة لتصدير أو استيراد شحنة من السلع والبضائع. ويتحدد ترتيب الإقتصادات على سهولة

التجارة عبر الحدود من خلال فرز مقياس مدى الإبتعاد عن الحد الأعلى للأداء فيما يتعلق بالتجارة عبر الحدود. وكذلك الإمتثال لقوانين الحدود في التصدير والاستيراد.

من الجدول رقم (3-14) نرى بأن الجزائر تدهورت مرتبتها من 122 في 2010 إلى 173 في 2019 و حسب موقع arabic.doingbusiness.org أن الجزائر تستغرق مدة طويلة لمنح الوثائق حيث تكلفة التصدير تقدر ب 149 USD والوقت اللازم له هو 593يوم في حين المدة اللازمة للاستيراد هي 466ساعات وتكلفته هي 249 USD أي أن الجزائر أيضا تحتل المراتب الأخيرة في هذا المؤشر.

الجدول رقم (3-15)تطور مؤشر إنفاذ العقود في الجزائر في الفترة (2019/2010)

المؤشر	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
انفاذ العقود	123	125	125	126	120	120			103	112

المصدر: بالاعتماد على:تقارير ممارسة الأعمال للسنوات(2019/2010).

يقيس هذا المؤشر الوقت والتكلفة اللازمين لتسوية نزاع تجاري في المحكمة العامة المحلية بالإضافة إلى جودة مؤشر الإجراءات القضائية وتقيّم إذا كان كل اقتصاد قد تبنى أيّة من الممارسات المُتبعة التي تعزز الجودة والكفاءة في نظام المحاكم. وتُجمع البيانات من خلال دراسة قوانين المرافعات المدنية وغيرها من الأنظمة المتعلقة بالمحاكم، بالإضافة إلى عن استبيانات تشمل محامين محليين متخصصين في التقاضي والقضاة. يتم تحديد ترتيب الإقتصادات على مؤشر إنفاذ العقود عن طريق فرز مدى الإقتراب من الحد الأعلى للأداء على مؤشر إنفاذ العقود

من الجدول رقم (3-15) نرى بأن الجزائر تحسنت تدريجيا منذ سنة 2010 حيث كانت تحتل المرتبة 123 إلى سنة 2019 حيث وصلت إلى المرتبة 112 و لكن حسب موقع arabic.doingbusiness.org فإن في الجزائر من أجل تنفيذ عقد تحتاج إلى 630 يوما و هذه مدة كبيرة جدا فقط لإبرام عقد و ذلك بسبب المدة لدراسة العقود و بعض الأمور البيروقراطية لذا يجب التحسين من هذا و محاولة إزالة بعض العراقيل للمستثمر لإسراع عملية تنفيذ العقود

الجدول رقم (3-16)تطور مؤشر تسوية حالات الإعسار في الجزائر في الفترة (2019/2010)

المؤشر	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
تسوية حالات الإعسار	51	52	60	62	94	97	73	74	71	70

المصدر: بالاعتماد على:تقارير ممارسة الأعمال للسنوات(2019/2010).

يقوم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بدراسة الوقت والتكلفة والنتائج المتعلقة بإجراءات دعاوى إشهار الإفلاس التي تكون المؤسسات المحلية طرفاً فيها، بالإضافة إلى قياس صلابة الإطار القانوني الساري على إجراءات التصفية وإعادة التنظيم. ويستقي التقرير بيانات مؤشر تسوية حالات الإعسار من إجابات المشاركين المحليين

على استبيانات ممن يعملون في مجال الإعسار المالي،. ويتم تحديد ترتيب الاقتصاديات على سهولة تسوية حالات الإعسار .

من الجدول رقم (3-16) نرى بأن مؤشر تسوية حالات الإعسار في مرتبة قد تعتبر متوسطة و لكن قد تراجعت هذه المرتبة من 2010 إلى 2019 حيث كانت بالترتيب 51 أصبحت في المرتبة 70 و لكن تبقى في مرتبة مقبولة.

في نهاية تحليل معطيات جداول المؤشرات الفرعية لسهولة الأعمال نرى بأن الجزائر دائما ما تحتل المراتب الأخيرة في هذه المؤشرات نظرا لعدة سلبيات في الإقتصاد الجزائي و عراقيل و مشاكل و لمحاولة حل بعض المشاكل يجب :

- محاربة البيروقراطية و الفساد الإداري من رشاوى و ... و ذلك لتهيل دخول المستثمرين الأجانب
- دراسة قوانين الإستثمار و محاولة وضع قوانين جديدة تدعم حماية المستثمر الأجنبي و إحساسه بالأمان من عدم حصوله على حقوقه
- محاولة تسهيل الإجراءات القانونية
- تسهيل الإجراءات المصرفية و الحصول على التمويل اللازم و بأسرع وقت
- تخفيض تكاليف ومتطلبات استخراج التراخيص بتجاوز كل الإجراءات الشكلية و البيروقراطية، بالإسراع في اعتماد الإدارة الالكترونية و التوسع في استخدامها
- تدنية تكاليف التصدير والوقت اللازم لإتمام عملية التصدير إلى أدنى مستوى ممكن

ثانيا : مؤشر الفساد:

جدول رقم (3-17) : تطور مرتبة الجزائر ضمن مؤشر الفساد العالمي

السنة	2016	2017	2018
الرتبة	86	112	105

المصدر : WWW.TSA-ALGERIE.COM

احتلت الجزائر المركز 105 في مؤشّر مدركات الفساد لعام 2018، الذي أعدته منظمة الشفافية الدولية غير الحكومية، وتصنف" الشفافية الدولية" 180 دولة سنوياً، بحسب "مؤشّر مدركات الفساد" في قطاعها العام، وفق مقياس يتراوح بين الصفر لأكثر الدول فسادا والمئة للدول الأكثر شفافية.

وحصلت الجزائر على 35 درجة من 100 في ترتيب 2018 ، بارتفاع نقطتين عن مؤشرها لعام 2017 ، مما سمح لها بتقدم سبعة مراكز في التصنيف العالمي مقارنة بالعام السابق، حيث كانت قد احتلت المركز 112 في عام 2017. إلا أن المركز 105 للجزائر في عام 2018 ما زال دون تصنيفها في عام 2016 ، عندما احتلت المرتبة 86 بمجموع 34 من أصل 100.

وتتقاسم الجزائر المركز 105 مع كل من أرمينيا والبرازيل وكوت ديفوار ومصر والسلفادور وبيرو وتيمور الشرقية وزامبيا، وهي أفضل من دول مثل إثيوبيا (114) ، باكستان (117) ، مالي (120) ، إيران (138) ، وروسيا (138). لكن الجزائر متخلفة كثيراً عن جيرانها المغاربة ، حيث تم جاءت تونس والمغرب معاً في المرتبة 73، وهي أكثر سوء أيضا من دول مثل غامبيا (93)، تركيا (78)، اليونان (67)، المملكة العربية السعودية(58) أو قطر(المرتبة 33)، فرنسا 21 و الولايات المتحدة 22.

وفي أعلى ترتيب الدول وفقا لذات المؤشر، تأتي ألمانيا في المرتبة 11، والنرويج في المرتبة 7، وتحتل سويسرا والسويد وسنغافورة وفنلندا المركز الثالث. وتأتي نيوزيلندا في المركز الثاني بعد أن خسرت المركز الأول لصالح الدنمارك ، التي تتصدر الترتيب برصيد 88 من أصل 100.

وفي ذيل الترتيب، تأتي كل من فنزويلا 168 ، ليبيا 170 ، كوريا الشمالية 176 بجانب اليمن ، وجنوب السودان في المرتبة 178 بجانب سوريا، أخيراً ، تحتل الصومال المرتبة 180 والأخيرة في الترتيب العالمي للبلدان الأكثر فسادا.

ثالثا : مؤشر التنافسية العالمي

جدول رقم (3-18) : تطور مؤشر التنافسية لبعض الدول العربية للفترة(2016/2014)

الدولة	2014	2015	2016
	المرتبة	المرتبة	المرتبة
البحرين	44	39	48
الامارات	12	19	16
قطر	13	11	18
السعودية	20	24	29
موريطانيا	141	141	137
الجزائر	79	87	87

المصدر: علام عثمان، سنوساوي صالح ،آليات تفعيل تنافسية لاقتصاد الجزائري على ضوء مؤشرات تنافسية ص 81 .

جدول رقم (3-19) : تطور مرتبة الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمي في الفترة (2018/2011)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المؤشر	135	144	144	144	144	87	86	86

المصدر : http://www3.weforum.org .

كما نلاحظ من الجدول رقم (3-18) و الجدول رقم (3-19) حيث أن في الجدول الأول نلاحظ أن الجزائر تحتل المرتبة الأخيرة بين بعض الدول العربية للفترات 2014-2015-2016 ، وكذلك نلاحظ من الجدول الثاني أن الجزائر تحتل مراتب ضعيفة في هذا المؤشر(مؤشر التنافسية العالمي) . وهذا راجع إلى فساد النظام الاقتصادي و خاصة الإدارة و البيروقراطية .

رابعا: مؤشر الحرية الإقتصادية

جدول رقم (3-20) : مؤشر الحرية الإقتصادية لبعض الدول العربية (2017/2015) .

الدولة	2015	2016	2017
	المرتبة	المرتبة	المرتبة
البحرين	18	25	44
الإمارات	25	25	8
قطر	32	34	29
الكويت	74	74	61
السعودية	77	78	64
موريطانيا	135	128	131
الجزائر	157	154	172

المصدر: علام عثمان، سنوساوي صالح ،آليات تفعيل تنافسية لاقتصاد الجزائري على ضوء مؤشرات تنافسية ص 82 .

جدول رقم(3-21): مكانة الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (2010-2018)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المؤشر	56.90	52.40	51.00	49.60	50.80	48.90	51	46.9	45.9

المصدر : www.heritage.org/index

نلاحظ من الجدول رقم (3-20) و الجدول رقم (3-21) أن الجزائر تقريبا كباقي المؤشرات تحتل المراتب الأخيرة تقريبا حيث في فترة (2015-2016-2017) احتلت المرتبة الأخيرة بين بعض الدول العربية حيث سجلت في المرتبة 172 عالميا حيث يوافقها في هذه المرتبة حصولها على درجة 46.9 في هذا المؤشر ثم زاد هذا المؤشر في الانخفاض في سنة 2018 حيث سجلت الجزائر 45.9 درجة ، مما يجعل الجزائر من الدول الأقل حرية اقتصادية من بين دول العالم .

في النهاية و بعد دراسة و تحليل بعض أهم المؤشرات نرى بأن الجزائر تحتل في السنوات الأخيرة تقريبا المراتب الأخير وهذا رغم التحسن الطفيف في بعض المؤشرات . حيث هذا يرجع بالسلب على دخول الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، و هذا راجع لبعض السياسات و العوائق التي طالما عانت منها الجزائر و مازالت تعاني كضعف النظام المصرفي و الفساد الإداري و عدم تطبيق القوانين كما يجب، حيث يجد المستثمر الأجنبي نفسه غير راضي عن هذا المحيط ،حيث يجب التحسين من ذلك وإعادة النظر في آلية تطبيق قوانين الإستثمار و محاولة تسريع عملية دخول المستثمر إلى السوق .

خاتمة الفصل :

رغم جهود الجزائر في كسب ثقة المستثمر الأجنبي إلا أنه من خلال الفصل الثالث و رغم أننا لم نحلل و ندرس جميع المؤشرات الدولية و الإقليمية إلا أننا نرى بأن الجزائر تمتلك بعض المؤهلات لكسب المستثمرين الأجانب كالرأس المال البشري والطرقات... إضافة إلى بعض المزايا القانونية و الضريبية إلا أن ذلك لا يكفي لإستقطاب رؤوس الأموال و المشاريع حيث نرى أن العوائق تغطي المزايا بكثير حيث أن في الإقتصاد توجد مقولة أن رأس المال جبان ،حيث أنه لا يمكن أن يخاطر بأمواله في إقتصاد معظم مؤشراته الإقتصادية متدنية لذلك يجب إعادة دراسة و تحيين لبعض الأمور الهيكلية في الإدارة و النظام المصرفي و القوانين التشريعية و المؤسسات في محاولة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر .

خاتمة

الإستثمار الأجنبي المباشر من بين أهم الطرق التي من شأنها دفع عجلة النمو في الدول المضيفة و رفع مستواها الإقتصادي من عدة نواحي بحيث عرف هذا الإستثمار إهتماما كبيرا من طرف العديد من الدول ،حيث ظهرت الحاجة إليه من طرف الدول النامية على غرار الدول المتقدمة و تحاول العديد من الدول استقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة و ذلك باستعمال عدة إجراءات لكي تكسب ثقة المستثمر حيث يمكن جمع هذه الإجراءات بتحسين المناخ ، و قد حاولت الجزائر جاهدا لتحسين مناخها الإستثماري منذ التسعينات و ما قبلها من القرن الماضي،حيث قد وضعت عدة قوانين وتشريعات خاصة بالإستثمار الأجنبي منذ قانون جويلية 1963 إلى آخر قانون تطرقنا إليه و هو قانون قانون المالية التكميلي المؤرخ في 2011 ، فكل هذه القوانين و بتعديلاتها و تحسيناتها جاءت لتحاول جلب المستثمرين و تقليل التكاليف و تحسين ظروف العمل والإستثمار و هذا كله لما له من أهمية هذا الإستثمار إذ يعتبر مصدرا مستقرا نسبيا للتمويل مقارنة بالأنواع الأخرى و كذلك لما له من دور في رفع مستوى الإنتاجية وتطوير المهارات و القدرات الإبتكارية و لما له من فوائد إجتماعية و حتى سياسية .

و لكن بعد كل هذه الإجراءات في محاولة لتحسين مناخ الإستثمار الجزائري و استقطاب للإستثمار الأجنبي المباشر من تعديل لقوانين و تشريعات و سياسات و تطوير المؤسسات و الإصلاحات الإقتصادية و المالية و بعد دراستنا لواقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و تحليل مختلف الإحصائيات حول الإستثمارات الداخلة للجزائر في الفترة الأخيرة و محاولة دراسة وتحليل أهم المؤشرات الدولية التي قد يقيس عليها أي مستثمر قراره بالإستثمار في منطقة ما أو لا ، نلاحظ أن الجزائر كانت في العديد من الإحصائيات في المراتب الأخيرة ذلك راجع لعدة عوائق كنا قد تطرقنا إليها .

I- إختبار الفرضيات :

1) نجاح الاستثمار الأجنبي مرهون بتوفير ظروف مناخية اقتصادية و سياسية و أمنية ملائمة، نعم تم إثبات صحة الفرضية ، حيث يجب توفر مناخ إستثماري جيد من كل النواحي اقتصاديا و إجتماعيا و سياسيا ... ذلك لجلب إهتمام المستثمرين و إعطاء صورة جيدة عن الوضع الداخلي .

2) مناخ الاستثمار في الجزائر يمتلك إمكانيات و مؤهلات كبيرة ،نعم تم إثبات صحة الفرضية، حيث أن الجزائر تمتلك مؤهلات ممتازة في نواحي معينة كرأس المال البشري و الأدمغة وبنية تحتية في النقل و الطرقات ... و لكن هذا لا يكفي لاجتذاب الإستثمارات إذا لم تصحح و تذلل من العوائق الموجودة .

3) من بين أكبر المعوقات التي يواجهها المستثمر الأجنبي هي البيروقراطية و ضعف النظام المصرفي ،نعم تم إثبات صحة الفرضية ، حيث أن النظام المصرفي الجزائري مازال ليومنا هذا لا يتوفر حتى على الحد الأدنى من التطور الحاصل في أنظمة المصارف الدول المتطورة (أوربا، الولايات المتحدة الأمريكة، أستراليا ...) لذا سيعتبره المستثمرون عائقا هم في غنى عنه ، و نفس الشيء بالنسبة للإدارة حيث تمثل هاجسا للمستثمرين من حيث سرعة المعاملات و رقمنة الإدراة الضعيف و تطورها التكنولوجي الغير مناسب .

4) نظرة العالم الخارجي لمناخ الإستثمار في الجزائر سلبية ، الفرضية صحيحة، ذلك لأن بعدما حللنا بعض أهم المؤشرات الدولية لاحظنا أن الجزائر تقريبا دائما ما تكون في مراتب غير جيدة و بالتالي فإن العالم الخارجي رؤيته للإقتصاد الجزائري تكون سلبية ، حيث أنه إحتمال ضعيف أن يستثمر أمواله في إقتصاد مؤشراته ضعيفة.

II- نتائج البحث

1) لا يزال مناخ الإستثمار في الجزائر رغم كل الجهود غير مؤهلو غير كفؤ بصورة جيدة لاستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة و ذلك لعدة أب تتمثل أهمها في :

- عدم فعالية النظام المالي و البنكي في الجزائر،حيث أنه مازال يعاني حتى في أبسط الأمور المصرفية كالإيداع و السحب حيث يستغرق ذلك مدة زمنية طويلة .
- عدم فعالية الجهاز الإداري وضعف استجابته لرغبات المستثمرين،نتيجة انتشار البيروقراطية و الروتين و التعقيدات و العقبات على مستوى أغلب المصالح و الأجهزة التي يتعامل معها المستثمر سواء المحلي أو الأجنبي .
- يمكن إعتبار أن القاعدة القانونية و الإطار التشريعي مهيأ لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر غير أن المشاكل تبقى في التطبيق و الواقع لذي يقابل المستثمر .
- رغم الجهود المبذولة لتطوير البنية التحتية القاعدية إلا أنها تبقى ضعيفة و غير كافية من أجل تسهيل حركة الإستثمارات و نشاطها .
- ضعف قيمة التدفقات الأجنبية من رؤوس الأموال للجزائر ، و غير متنوعة إذ أغلب الإستثمارات تأتي من الإتحاد الأوربي و دول أوروبا بصفة عامة .
- ضعف مناخ الإستثمار في الجزائر هو ما يعكسه التصنيف المتأخر في معظم المؤشرات المدروسة.
- بناء على كمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر التي تعتبر قليلة نظرا لحجم الجزائر ،إذ يعتبر غير نافع في زيادة معدلات النمو الإقتصادي المرجوة .
- قياسا على المؤشرات الدولية المدروسة و الإحصائيات ، يمكن إعتبار أن المناخ الإستثماري في الجزائر غير كفؤ بدرجة كبيرة ، حيث أن أغلب المؤشرات مكانة الجزائر فيها ضعيفة .

III- التوصيات و المقترحات

- تحسين البيئة التشريعة و القانونية ، حيث يجب تحسين القوانين و توضيحها ، و كذلك يجب وضع ضوابط للإمتيازات و الحوافز المنصوص عليها في قانون الإستثمار و الممنوحة للمستثمرين الأجانب
- تحسين البنية التحتية من حيث شبكات النقل أو الإتصالات أو القاعدة التجارية و الهياكل بصفة عامة .
- تحسين مستوى النظام المصرفي حيث يجب العمل على تسهيل الإجراءات و مدة معالجة ملفات طلب القروض و تشجيع إقامة شراكات بين البنوك المحلية و الأجنبية والعمل على إنشاء بنوك استثمار ، و كذلك يجب تطوير البنوك و المصارف تكنولوجيا .

- السعي الجاد نحو محاربة الفساد و الرشوة و الحرص على الإستقرار السياسي و الأمني .
- العمل على توجيه الإستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات الغير نفطية كالزراعة.
- ضرورة تشجيع كل أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر للإستفادة من الخبرات و التكنولوجيا الحديثة .

IV- آفاق البحث :

من خلال دراسة موضوع تقييم ودراسة مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة (2018/2008) و إيمانا من الطالب بإمكانية توسيع هذه الدراسة حيث يمكن أن نطرح الموضوع التالي :

- الإستثمار الأجنبي المباشر وكفاءته في الدول النامية؟

قائمة المراجع

I- الكتب

1. احمد العوض ، الادارة الاستراتيجية ، الاصول و الاسس العلمية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ،2003

2. أحمد يوسف دودين: إدارة الأعمال الحديثة(وظائف المنظمة) ، دار اليازوي العملية للنشر والتوزيع،عمان،2012

3. أحمد يوسف دودين: إدارة الأعمال الحديثة(وظائف المنظمة) ، دار اليازوي العملية للنشر والتوزيع،عمان،2012

4. دريد كمال آل شيب:الاستثمار والتحليل الاستثماري،دار اليازوري للنشر والتوزيع،عمان،الأردن2009

5. رمضان زيد: مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

6. سعاد نايف برنوطي ، الخصائص و الوضائف الادارية ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر ،2004

7. شقيري نوري موسى،إدارة الاستثمار،دار الميسرة لنشر والتوزيع،عمان،2012

8. شوقي ناجي جواد هيثم، علي حجاز ، ادارة الاعمال الدولية ، الطبعة الاولى ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان الاردن ،2010

9. عبد الرزاق حمد حسين الجبوري ، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية ، دار حامد للنشر والتوزيع الأردن ، عمان ، الطبعة الأولى 2014.

10. عبد الكريم كاكي ، الاستثمار الأجنبي الباشر و التنافسية الدولية ، مكتبة حسن العصرية، بيروت لبنان ، 2013.

11. قاسم نايف علوان: إدارة الاستثمار بين النظرية و التطبيق، دارالثقافة والنشر والتوزيع،2012.

12. قحطان سيوفي: اقتصاديات المالية العامة، دار طرابلس للنشر والترجمة،1998

13. كمال عليوش قريوع : قانون الاستثمارات في الجزائر ، ط 1، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1999

14. محمد مطر: إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، ط6، دار وائل للنشر، عمان، 2013

15. مزهر شعبان العاني،شوقي ناجي جواد:ذكاء الأعمال وتكنولوجيا المعلومات ، ط1،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،2012

16. منصوري الزين،تشجيع الاستثمار على التنمية الاقتصادية، ط1، دارالنشروالتوزيع ،عمان،2013،ص ص:21،20.

17. مؤيد سعيد سالم ، نظرية المنظمة (الهيكل و التنظيم) الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر ، الاردن ،2008

II- الرسائل و الأطروحات

18. بن داودية وهيبة ، واقع و افاق تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1995– 2004) مع التركيز على الجزائر ، مصر ، المغرب ، تونس ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود و مالية ، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف – ، السنة 2005/2004

19. بن عمارة أحلام ،دراسة تحليلية ،اتجاهات الاستثمار العالمية الحالية و مستقبل الباستثمار العالمي ، جامعة الجزائر 3

20. بيوض محمد العيد ، تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي و التنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية ،دراسة مقارنة : تونس ، الجزائر ، المغرب ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، تخصص الإقتصاد الدولي و التنمية المستدامة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، السنة الجامعية 2011/2010

21. جعفري إبراهيم ، دور الحوكمة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ، دراسة حالة شركة " رونو الجزائر " بوهران ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة مستغانم ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الإقتصادية ، تخصص إقتصاد و تسيير المؤسسة EGE،السنة الجامعية ، 2017–2018

22. خاطر اسمهان : دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي" ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر، بسكرة،2012–2013

23. دليلة عامر ،علي ذهب ، تقييم دور البنك المركزي في معالجة التضخم ،دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2014/2009 جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية، شعبة مالية و بنوك

24. سعداوي سهام ، تطور الإستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة ، 1990–2012 ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير ، تخصص مالية ، تأمينات و تسيير المخاطر ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، السنة الجامعية ، 2012– 2013

25. عثماني ميرة ، أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها على بيئة الأعمال ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة المسيلة ، الجزائر، 2012

26. قريد عمر ،تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كالية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة دوكتوراه في العلوم الإقتصادية ،تخصص نقود و تمويل ، جامعة بسكرة ، السنة الجامعية 2015/2014

27. كرامة مروة ، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000–2010 ، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستسر في العلوم الإقتصادية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الإقتصادية ، السنة الجامعية ، 2011–2012

28. كريمة بقدي ،الفساد السياسي و أثره على الإستقرار السياسي في شمال أفريقيا ،دراسة حالة الجزائر ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،تخصص دراسات اورومتوسطية،جامعة ابوبكر بلقايد ،تلمسان ،2012/2011

29. كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين تركيا، مصر والجزائر أطروحة دكتوراه في العلومفي العلوم الاقتصادية، فرع النقود والمالية،كلية العلوم الاقتصاديةوعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر3،الجزائر، 2013–2012

30. نمري نصر الدين ،الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الانفاق الاستثماري(دراسة حالة مشروع كهربة السكك الحديدية لضاحية الجزائر العاصمة) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجيستير في علوم التسيير ،فرع :مالية المؤسسة ، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ،السنة الجامعية 2009/2008

III– المجلات

31. بن مسعود محمد ،مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ،دراسة تقييمية وفق المؤشرات الدولية ،جامعة ادرار ، مجلة الحقيقة مجلة اكاديمية محكمة تصدر عن جامعة ادرار الجزائر

32. بن موسى كمال ،أسماء سلكه، واقع و افاق تحرير الخدمات المصرفية في الجزائر ،مجلة الحقيقة ،جامعة أدرار ، الجزائر، العدد 25

33. جوادي علي ، طهراوي فريد ، مجلة اضافات اقتصادية ،جامعة غرداية ،الجزائر ،العدد 2 ،سبتمبر 2017

34. حمزة بالي ،مصعب بالي ،إدارة مخاطر الاستثمار المالي ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، مجلة رؤية إقتصادية ،جامعة الوادي ،العدد الثالث ، ديسمبر 2012

35. سمير بوختالة،محمد زرقون، نوال بن عمارة ، واقع و أفاق تطوير قطاع النقل في الجزائر و دوره في التنمية الاقتصادية،المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية– عدد 06/جوان 2017
العراق،العدد،،201080

36. علام عثمان ،حملةعز الدين ، استخدام المشتقات المالية في إدارة مخاطر السوق المالي ، مجلة رؤى إقتصادية ،جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي ،الجزائر العدد 11،ديسمبر 2016

37. قايدي خميسي ، لحسين عبد القادر، دراسة تحليلية لتطور استخدام المشتقات المالية في الأسواق المالية في تغطية مخاطر السوق ، حالة الدول الصناعية العشر ،المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الإقتصادية ،العدد 06–2015

38. موفق احمد، حلا سامي خضير: الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية، مجلة الإدارة و الاقتصاد

39. ناجي بن لحسين تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري قسنطينة ،الجزائر ،مجلة العلوم الانسانية ،بحوث اقتصادية ، العدد 31– جوان 2009، المجلد ب

IV- الملتقيات

40. البشير عبد الكريم ،استمارة المشاركة في الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات .الافاق و التحديات ،محور المشاركة في الملتقى : المحور الأول :استراتيجيات و مجالات تطبيق إدارة المخاطر .عنوان المداخلة /البحث :انعكاس المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر –حالة الجزائر–،، كلية العلوم الاقتصاديةو علوم التسيير.

41. زايري بلقاسم :بلحسن هواري تحليل المحيط الإقتصادي لبيئة الأعمال و أثره على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :مداخلة مقدمة بملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ،الشلف :الجزائر نيومي 17–18 افريل 2006

42. قمري زينة،بوالشعور شريفة: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، ملتقى حول سياسات الانفتاح الاقتصادي و النمو الاقتصادي في دول جنوب المتوسط، باتنة، الجزائر،11–12نوفمبر،2013

43. لونيسي العياشي ،مناخ الاستثمار و أهميته في جذب الاستثمارات ،الملتقى الدولي السادس عشر حول "الضمانات القانونية للاستثمار في الدول المغاربية المنعقد يومي 23/22 فيفري 2016 ،كلية الحقوق و العلوم السياسية :جامعة محمد خيضر بسكرة ،مجلة الحقوق و الحريات ،العدد الثالث ديسمبر 2016.

V– التقارير

44. تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربة ،المؤسسة العربة لضمان الإستثمار 2010

45. تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربة ،المؤسسة العربة لضمان الإستثمار 2011

46. تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربة ،المؤسسة العربة لضمان الإستثمار 2012

47. تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربة ،المؤسسة العربة لضمان الإستثمار 2013

48. تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربة ،المؤسسة العربة لضمان الإستثمار 2014

49. تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربة ،المؤسسة العربة لضمان الإستثمار 2015

50. تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربة ،المؤسسة العربة لضمان الإستثمار 2016

51. تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربة ،المؤسسة العربة لضمان الإستثمار 2017

52. تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربة ،المؤسسة العربة لضمان الإستثمار 2018

VI– القوانين

53. القانون 86– 113 المؤرخ في 19 أوت1986

54. الإقرار الصادر عن وزارة الصناعة و ترقية الاستثمارات: المؤرخ في 18مارس 2009

55. المرسومين التنفيذيين رقم356/06 ورقم357/06: المؤرخين في أكتوبر 2006

56. القانون 1284/66 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966

57. القانون رقم 11/82 المؤرخ في 21 اوت 1982

58. القانون رقم10/90 الصادر في 14افريل1990

59. المرسوم التنفيذي رقم373/02 الصادر في نوفمبر 2002

60. القانون رقم17/01 المؤرخ في 21اكتوبر 2001
61. الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20اوت2001
62. الأمر رقم 04/01 الموافق ل 20اوت لسنة2001
63. المرسوم التنفيديرقم08/07:المؤرخ في22اكتوبر2008
64. الأمر 11/03 المؤرخ في 26 اوت2003
65. الأمر 12/11 المؤرخ في يوليو2011

VII- المواقع الإلكترونية

66. موقع الإذاعة الجزائرية، http://www.radioalgerie.dz
67. موقع الإقتصاد الحر (heritage.org) ، www.heritage.org/index
68. موقع البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org
69. موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ، http://www.andi.dz
70. موقع الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري ، http://www.aniref.dz
71. موقع خرائط قوقل ، www.google.dz
72. موقع قياس أنظمة أنشطة الأعمال ، http://arabic.doingbusiness.org
73. موقع كل شيء عن الجزائر ، WWW.TSA-ALGERIE.COM
68. موقع كلية الاداب ،قسم علم الاجتماع ،جامعة بابل ، http://www.uobabylon.edu.iq
74. موقع مجلة القانون و الأعمال ، http://www.droitetentreprise.com
75. موقع وزارة الصناعة و المناجم، http://www.mdipi.gov.dz
76. موقع وكالة الأنباء الجزائرية، http://www.aps.dz
77. موقع منتدى الإقتصاد العالمي http://www3.weforum.org